السبت 17 شباط 2024
العدد 5134 السنة الثامنة عشرة
Samedi 17 Février 2024 no 5134 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

فلسطين ذاكرة عصيّة على المحو

تفعيل خيار الردّ على استهداف المدنيين

نصرالله للعدوّ: الدم بالدم [12]

أميركا - إسرائيل
عقدة رفح

(أ ف ب)

الحدث

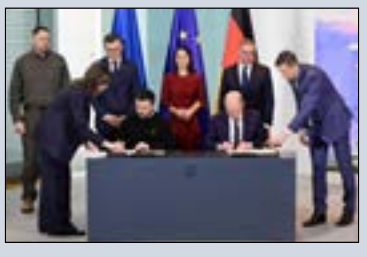

تهديدات ترامب توقظ أوروبا
المظلة الأميركية ليست أبدية

8

تقرير

هندسات منصوري
دولارات للمصارف ثمناً للتعميم 166

14

تقرير

«سوء التعافي»
الأسعار إلى مستويات ما قبل الأزمة

14

طوفان الأقصى

انقسام إسرائيلي حول «خطة رمضان»

بايدن «يستفيق» مجدّداً: حان وقت التهدئة

يستمرّ «مسلسل» التلميح والتسريب والرسائل المبطّنة المتبادلة بين إسرائيل والولايات المتحدة، فيما يظل نجمَيه رئيسَ الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي جو بايدن. وفي وقت متأخر من ليل أول من أمس، أجرى بايدن اتصالاً آخر بنتنياهو - الذي كان يعقد اجتماعاً لحكومته - استمرّ نحو 40 دقيقة بحسب وسائل الإعلام لمناقشة عدّة قضايا تتعلّق بالحرب على قطاع غزة، ومنها المفاوضات حول صفقة تبادل وتهدئة جديدة. وأمس، قال بايدن إنه أجرى اتصالاً مع نتنياهو، مضيفاً: «أوضحت لرئيس الوزراء الإسرائيلي أنه يجب أن يكون هناك وقف مؤقّت لإطلاق النار لإخراج الرهائن». وتابع أنه «يحدوني الأمل ألا يقوم الإسرائيليون بأي غزو برّي واسع النطاق في هذه الأثناء»، آملاً أن «تتمّ صفقة تبادل، ونتمكّن من إعادة الأميركيين، والتفاوض جار حالياً بشأن اتفاق». وتوجّه إلى نتنياهو قائلاً: «هناك رهائن أميركيون لدى حماس، وليس إسرائيليون فحسب».

بدورها، نقلت مجلة «بوليتيكو» عن مسؤول أميركي مطّلع قوله إن «إدارة بايدن ترى أن العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح كارثة من الأفضل تجنّبها»، وإن «الخلافات بين بايدن ونتنياهو قد تصل قريباً إلى درجة الغليان، في ظلّ خطط إسرائيل لشنّ هجوم بري على رفح». وأشار المسؤول إلى أن «نتنياهو لم يعطِ بايدن أي إشارة في آخر اتصال، بل إنه يعيد النظر في العملية المحتملة في رفح». ومن جهتهم، قال 5 أعضاء من «الحزب الديمقراطي» في «مجلس الشيوخ» الأميركي، لصحيفة «واشنطن بوست»، إن «استراتيجية الحرب (الإسرائيلية) غير مقبولة، وخلّفت تأثيراً هائلاً على الفلسطينيين». وأضاف هؤلاء أن «نتنياهو تجاهل لأشهر طلبات بايدن العاجلة لتكون العمليات أكثر دقّة»، متابعين أن «معالجة الوضع في غزة مسؤولية واشنطن، لأنها أكبر داعم لإسرائيل عسكرياً».

لكن في المقابل، «سيقدّم الجيش الإسرائيلي للمستوى السياسي، الأسبوع المقبل، خطة مفصّلة للدخول إلى رفح، تنصّ على ما يبدو على نقل الفلسطينيين إلى أجزاء أخرى من جنوب ووسط غزة وليس إلى شمالها»، بحسب «القناة 12» العبرية، التي أضافت أن «غالانت وغانتس يعتقدان بوجوب الدخول إلى رفح إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق تبادل بحلول شهر رمضان». وبحسب «القناة 13» الإسرائيلية، فإنه «في ظلّ التوتر مع واشنطن، بدأت إسرائيل بإعداد وثيقة تتضمّن الخطوط الحمر في المفاوضات»، لكنّ «الوثيقة ليست مقترحاً جديداً للصفقة، بل هي مبادئ توجيهيّة». أما داخل الحكومة الإسرائيلية، فقد «ساد توتّر كبير اجتماع مجلس وزراء الحرب (أول من) أمس، وغانتس وآيزنكوت هدّدا نتنياهو بحلّ حكومة الحرب، إذا ما استمرّ باتّخاذ قرارات منفردة بشأن الرهائن».

كذلك، أشار يارون أبراهام، مراسل «القناة 12» العبرية، في تقرير للقناة نفسها، أمس، إلى «خلافات في الرأي على أعلى مستوى قبل شهر رمضان». وبحسب التقرير، «يوم الأحد المقبل، سيعقد رئيس الوزراء مناقشة محدودة يتم من خلالها تحديد السياسة الإسرائيلية تجاه شهر رمضان، وتحديداً في ما يتعلّق بدخول المصلين من الضفة الغربية والقدس الشرقية للصلاة في المسجد الأقصى». وتابع أن «معركة حقيقية تدور خلف الكواليس في ما يتعلّق بهذا النقاش، حيث يسعى وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، إلى عدم السماح لمسلمي الضفة الغربية

> **سيقدّم الجيش الإسرائيلي للمستوى السياسي، الأسبوع المقبل، خطة مفصّلة للدخول إلى رفح**

بدخول الحرم القدسي على الإطلاق». وكشف أنه «بالأمس طرحت هذه القضية في مجلس الوزراء وقال بن غفير: «من غير الممكن اغتصاب النساء في غلاف غزة، وسنتصرّف كما لو أن كل شيء طبيعي وسنسمح لهنّ بالتلويح بأعلام حماس واللافتات المؤيّدة للسنوار في المسجد الأقصى»». وفي المقابل، تحذّر المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، وعلى رأسها «الشاباك» والجيش، من أن «مثل هذه السياسة، إذا تمّ قبولها، يمكن أن تحرّض قطاعات بأكملها حماس واللافتات المؤيّدة للسنوار في المسجد الأقصى»». وفي المقابل، تحذّر المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، من أن «مثل هذه السياسة، إذا تمّ قبولها، يمكن أن تحرّض قطاعات بأكملها محورية تتجمّع فيها الساحات»، أو أذني: البرميل المتفجّر الحقيقي». وبحسب المراسل الإسرائيلي، فإن «الشاباك والجيش يوصيان بتحديد عمر 45 عاماً فما فوق، بينما توصي الشرطة بالسماح لأي مسلم يزيد عمره على 60 عاماً بالدخول والصلاة في الحرم القدسي»، لكن «بن غفير يتحدّث عن حظر كامل». أما بالنسبة إلى فلسطيني الداخل المحتلّ، فإن «الشاباك لا يريد التقييد على الإطلاق، فهم يزعمون أن ضرره أكثر من نفعه، والشرطة تتحدّث عن إمكانية الدخول بدءاً من سنّ 45 عاماً فما فوق، ويتحدّث بن غفير عن سن 70 عاماً وأكثر».

(الأخبار)

يسعى بن غفير إلى عدم السماح لفلسطينيي الضفة الغربية بدخول المسجد الأقصى على الإطلاق خلال شهر رمضان (أ ف ب)

نتنياهو يطفّش غانتس وآيزنكوت

«بالناقص منكم»!

بيروت حمود

في ظل الخلافات المتفاقمة داخل مجلس الحرب الإسرائيلي، واتضاح استبعاد رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، رئيس «المعسكر الوطني»، الوزير بني غانتس، من عملية صنع القرار، والذي تجلّى أحدث وجوهه في عدم إطلاع الأخير على قرار منع الوفد الإسرائيلي من العودة إلى القاهرة للمشاركة في مفاوضات صفقة تبادل الأسرى، تتعالى الأسئلة في الأوساط الإسرائيلية حول ماهية الخط الأحمر الذي سيعني اجتيازه، بالنسبة إلى غانتس، حتميّة الانسحاب من حكومة الطوارئ التي انضم إليها بموجب اتفاق وُقّع مع نتنياهو في الأيام الأولى للحرب. قبل أيام، تطرّق الصحافي، والمتخصّص في الشؤون السياسية الإسرائيلية، يارون أبراهام، في «القناة 12»، إلى هذه المسألة، مشيراً إلى أن رئيسَي الأركان السابقين، غانتس، وغادي آيزنكوت، فضّلا «التعالي على الجراح»، وتنحية الحسابات السياسية جانباً، وهو ما «ثُمّن سياسياً» في استطلاعات الرأي المتعاقبة حول الانتخابات، إذ ارتفع تمثيل كتلتهما بنحو ثلاثة أضعاف. لكن بحسب ما نقله أبراهام عن مصادر في الكتلة، فإن ما يُبقي «المعسكر الوطني» شريكاً في حكومة نتنياهو، هو قضية الأسرى، بالنظر إلى أن انسحابهما سيعني حتماً أن فرص استعادة هؤلاء قد تصبح صفريّة. ومع هذا، أوضحت المصادر ذاتها أن قرار الانسحاب سيُتخذ عندما تستشعر الكتلة أن «وجودها في الحكومة مضر لإسرائيل»، علماً أنها «تفكر في ذلك (الانسحاب) كل يوم».

من جهته، لفت أفيخاي كارفيتشيك، في صحيفة «معاريف» أمس، إلى أن «المعسكر الوطني» ادعى أن «تحرير المختطفين هو المهمة الأسمى والهدف المركزي الذي ينبغي تحقيقه قبل القضاء على حماس»، مضيفاً أن «غانتس اصطف إلى جانب غادي آيزنكوت في هذا الموقف، حتّى ظهور معطى واحد أربك وأذهل مستشاري الكتلة أنفسهم». إذ إن الاستطلاع الذي نشرته «القناة 12» قبل أسبوعين، والذي تناول رأي المستطلعين بتحرير واسع لأسرى فلسطينيين مقابل إعادة «المختطفين»، عبر سؤال وصفه بأنه «إشكالي بعض الشيء»، أظهر أنه «لا أحد مستعد لتحرير عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين الملطخة أيديهم بالدماء». وإذ رأى أنه «ربما كان من الأجدر أن يُسأل المستطلعون ما إذا كانوا يؤيدون هدنة وليس وقفاً للحرب»، فقد استدرك بأنه «إن وضعنا ما تقدم جانباً، فإن المؤشر كان واضحاً إلى أن تحريراً غير مسؤول لـ«المخربين»، سيجعل المعسكر الوطني ينهار، ويفقده المقاعد التي ينالها تباعاً في الاستطلاعات».

وفي أعقاب نشر الاستطلاع المذكور، عقد غانتس مؤتمراً صحافياً اتهم فيه نتنياهو بأنه «يُقسّم (المجتمع الإسرائيلي) ولا يعبأ لليوم التالي» بحسب كارفيتشيك، الذي نبّه إلى أن «من انتبه إلى تصريحات غانتس، أدرك أنه لم يتطرق إطلاقاً إلى مسألة استعادة المختطفين باي ثمن»، وذلك «لم يكن عبثاً»، إذ «إنهم في المعسكر الوطني يتخوفون من خسارة المقاعد العشرة التي صبت في مصلحتهم

> **يعرف غانتس أنه لا يستطيع ترك الحكومة من دون إعادة الأسرى وإنهاء الحرب في الشمال**

من جمهور الليكود، وهم يرغبون في أن يصلوا بأكبر قوّة ممكنة إلى الانتخابات القريبة، ولكن على الطريق قد يدفعون الأثمان». صحيح أن الجمهور الإسرائيلي يرى في غانتس الشخصية الأكثر موثوقيّة مقارنة مع نتنياهو، وأنه الأنسب ليكون رئيس الحكومة في الوقت الحالي، و«لكن هذه الثقة ليست مطلقة»، وفقاً للكاتب، الذي ذكّر أيضاً بأن «نتنياهو هو كائن مفترس، سياسي يُشخّص بسرعة كبيرة الضعف لدى خصومه، ويهاجم، إن تطلب الأمر، في المكان الأكثر حساسية»، مضيفاً أن «لدى نتنياهو مهمة متمثلة في إعادة المقاعد التي خسرها لمصلحة غانتس، وهو سيعمل كل ما في وسعه من أجل تحقيق ذلك».

في المقابل، يعرف غانتس أنه لا يستطيع ترك الحكومة من دون إعادة الأسرى وإنهاء الحرب في الشمال، وأن «الجمهور الذي انحرف تجاهه يقول له ذلك في استطلاعات الرأي: لا تترك الدولة لبن غفير وسموتريتش (أي لقرار المتطرفين)». أمّا من يستغل هذه الحقيقة؟ فهو «نتنياهو بالطبع»، بحسب كارفيتشيك الذي كرّر أن نتنياهو يستثني غانتس من عملية صنع القرار، وهو ما يثير خشية الأخير من أن «يُلدغ مرتين من رئيس الوزراء، فمرة واحدة تكفيه. وهو يذكر جيداً أنه حقق أربعة مقاعد في الاستطلاعات قبل حكومة التغيير (بينيت - لبيد)، وسيناريو كهذا لا يرغب في احتسابه»، وأشار إلى أن «من يُصغي إلى متان كهانا (عضو المعسكر الوطني) يستنتج عبرة واحدة: إن شعرنا أننا غير مؤثرين، سنترك». وبالتالي، فإن غانتس سيحتاج سبباً وجيهاً لكي يترك الحكومة، واستثناؤه من عملية صنع القرار هو «أفضل سبب» بالنسبة إليه، و«لكن الثمن سيكون موجعاً»؛ فالجمهور الذي هرع إليه سيصاب بخيبة أمل، وسرعان ما سيحوله إلى شخصية هامشيّة تحاول التأثير، ولكن هذه المرّة من المدرجات». كما أن «الأمر أصعب عليه، مع ليبرمان ولبيد، لأنهما سيستغلان الفرصة ليسرقا مقاعده، على قاعدة أن من لدغ مرتين لا يمكنه أن يكون رئيساً للوزراء». وبناءً على ما تقدّم، جزم الكاتب أن «إستراتيجية خروج غانتس من الحكومة، قد تصبح أصعب من اليوم التالي نفسه»، موضحاً أن الرجل «يحتاج إلى الاختيار بين أن يكون عنصراً أقل تأثيراً (في عملية صنع القرار)، أو بديلاً أسوأ، أي بلا تأثير إطلاقاً».

في سياق متصل، تطرق المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، إلى «تقليص التفويض» الذي منحه نتنياهو إلى طاقم المفاوضات الإسرائيلي في القاهرة، وإبلاغه أعضاءه أنه «يُسمح لهم بالاستماع إلى المقترحات المقدّمة، غير أنه محظور عليهم تقديم ردّ عليها». واعتبر أن عدم تبليغ نتنياهو لغانتس بهذا التقليص، ثم منع الوفد من العودة إلى مصر، يُشيران إلى أن نتنياهو «يفتعل أزمة مقابل غانتس»، وهو ما فسره المقربون من الأخير وزميله آيزنكوت أنه «يأتي من منطلقات نفسية وسياسية داخلية». وطبقاً للمقربين أنفسهم، فإنه بعدما انضم رئيسا الأركان السابقان إلى الحكومة، قابلا «رئيس وزراء ضعيف ومرتعب... ولكن الآن بات نتنياهو كمن يمتطي الحصان، فيما تعهّده الأجوف بالانتصار المطلق يقابل برضى فئات معيّنة في الجمهور الإسرائيلي». وبحسب برنياع، «نتنياهو لم يعد بحاجة إلى غانتس وآيزنكوت، وبإمكانهما البقاء في الحكومة أو الانسحاب. كما أنه ليس بحاجة إلى غالانت (وزير الأمن). ونتنياهو يعلن أنه هو، وليس غالانت، من يوجّه الجيش».

بعدما انضمّ رئيسا الأركان السابقان إلى الحكومة، بات نتنياهو كمن يمتطي الحصان (أ ف ب)

المقاومة تنجز... وتحفظ أسرارها: تقهقر إسرائيلي شرق خانيونس

غزة - يوسف فارس

لا تشير معطيات الميدان، في مدينة خانيونس، جنوب قطاع غزة، إلى أن الوصول إلى مرحلة انعدام حضور المقاومة الفلسطينية ميدانياً، قد يلوح في المدى القريب. إذ تواصل الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة تصدّيها للتوغّل الإسرائيلي في المناطق الغربية من المدينة، فيما اضطرّت الدبابات الإسرائيلية إلى الانسحاب بشكل تام، من الأحياء الشرقية لها، وتحديداً بلدتَي القرارة وعبسان الكبيرة، بعدما مُنيت بخسائر بشرية كبيرة. وكانت المقاومة قد نفّذت، خلال الأيام الثلاثة الماضية، نحو أربعة كمائن قاتلة، اعترف العدوّ بمقتل أكثر من 7 ضباط وجنود فيها وإصابة نحو 27 آخرين. أما في وسط القطاع وشماله، فتشهد محاور القتال، التي سحب جيش العدوّ الدبابات منها بشكل شبه كلي، وأبقى على مناطق تخييم في المنطقة الوسطى الفاصلة بين شمال غزة وجنوبها، غارات جوية كثيفة، إذ استهدفت طائرات الاحتلال المسيّرة والحربية العشرات من السيارات المدنية والمنازل المأهولة، فيما أطلقت المقاومة، أمس، رشقة صاروخية باتجاه مدينة عسقلان المحتلة. وقال جيش العدوّ إن تلك الرشقة الصاروخية الغزيرة التي أعلنت «سرايا القدس» مسؤوليتها عنها، انطلقت من مخيم جباليا. وكانت السرايا نفسها قد أطلقت، يوم الأربعاء الماضي، رشقة صاروخية أخرى. وأثار الحضور الصاروخي للمقاومة بعد 133 يوماً من العدوان، في مناطق من المفترض أن العمليات البرية الكبرى قد أنجزت مهامها فيها تماماً، جنون الاحتلال. ولوحظ أن العشرات من طائرات الاستطلاع المسيّرة حرثت أجواء شمال القطاع، في محاولة للبحث عن أهداف يمكن ملاحقتها.

> **آثار الحضور الصاروخي للمقاومة، بعد 133 يوماً من العدوان، جنون جيش العدوّ**

وبالعودة إلى جنوب القطاع، فقد نفّذت المقاومة، خلال اليومين الماضيين عشرات من المهام القتالية، والتي تنوّعت بين استهداف الدبابات، وعمليات القنص، ومهاجمة القوات الراجلة بالقذائف المضادة للتحصينات والدروع، إلى جانب إطلاق العشرات من قذائف الهاون في اتجاه تحشدات العدو. وبثّت «كتائب القسام» رسالة مصوّرة، ظهر فيها أحد المقاومين وهو يؤكد أنه ورفاقه يرابطون في الحقد القتالية، ولا يتحصّنون بين الأحياء المدنية كما يزعم العدوّ. كما نشرت «كتائب المجاهدين» مقاطع مصوّرة أظهرت مقاتليها وهم يقنصون جندياً إسرائيلياً كان يعتلي أحد الأبراج السكنية في خانيونس.

وأعلنت «كتائب المجاهدين»، أيضاً، استهداف آلية إسرائيلية بصاروخ «سعير». كذلك، أكدت «كتائب شهداء الأقصى» استهداف تجمّع لقوات العدوّ بالصواريخ القصيرة المدى وقذائف الهاون.

في السياق ذاته، أكد المتحدث العسكري باسم «كتائب القسّام» «أبو عبيدة»، في كلمة مسجّلة، أن مقاومي الكتائب ما زالوا يخوضون مواجهات شرسة في كلّ جبهات القتال. وأوضح أن كثيراً من العمليات الميدانية المهمة تمتنع «كتائب القسام» عن الإعلان عنها، بسبب ظروف أمنية حسّاسة تستوجب تأجيل بث تصويرها وحتى إعلان المسؤولية عنها. ونبّه «أبو عبيدة»، أيضاً، إلى أن ما يطلقه العدوّ من تصريحات وما يعلنه ويبثّه من إنجازات، كلها ملفّقة لأغراض داخلية. وهنا يقدّر مصدر مطلع في المقاومة، تحدثت معه «الأخبار»، أن «أبو عبيدة» كان يقصد في تصريحه عملية تحرير المستوطنَيْن الأسيرَيْن في مدينة رفح، والتي سمّاها العدوّ «اليد الذهبية». ويقول المصدر: «لم يرد الناطق العسكري تقديم معلومات مجانية حول حقيقة تلك العملية، لأن كل كلمة يمكن أن يتفوّه بها قد يكون لها انعكاساتها. لذا، أجّل كشف تفاصيل الإنجاز المذهل إلى وقت أكثر هدوءاً».

أما الرسالة الأهم التي تضمّنها خطاب الناطق العسكري باسم «القسام»، فهي أن طائرات العدو تتعمّد استهداف الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة وقتلهم، كما قال، لافتاً إلى أن «الأسرى المصابين يعيشون ظروفاً صحية صعبة، نتيجة نقص الغذاء والدواء». وتابع: «يعيش أسرى العدوّ المصابون والمرضى أوضاعاً صعبة، ويكافحون للبقاء على قيد الحياة. فهم يعانون ما يعانيه أبناء شعبنا من نقص الغذاء والأدوية، والوقت ينفد بشكل متسارع جداً». وأضاف: «الخسائر في أسرى العدوّ باتت كبيرة جداً. ولم نكن نرغب فيها. وقد حاولنا حماية هؤلاء الأسرى ورعايتهم، وصولاً إلى هدف إنساني سامٍ ونبيل، وهو تحرير أسرانا ولا نزال نسعى إلى ذلك».

عمليات المقاومة تنوّعت بين استهداف الدبابات، والقنص، ومهاجمة القوات الراجلة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

تصعيد إسرائيلي متدرّج نحو رفح المهجّرون لا يجدون مخرجاً

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي تزدحم فيه وسائل الإعلام بعشرات التصريحات التي تحذّر من مغبّة توجه العدو إلى شنّ حملة برية في مدينة رفح التي تعجّ بأكثر من مليون ونصف مليون نازح، تتصاعد الغارات التي تشنّها الطائرات الحربية على المدينة. ففي الساعات الـ24 الماضية، دمّرت هذه المقاتلات عدداً من المنازل المأهولة، وارتكبت مجزرتَين كبيرتَين، واحدة منهما بحقّ عائلة زعرب في حي النصر، حيث تسبّبت باستشهاد 9 مواطنين، وأخرى في مخيم الشابورة قضى فيها 4 شهداء، فيما ارتقى نحو 5 شهداء آخرين في قصف طاول مناطق متفرّقة في رفح. ومن بين التصريحات المحذّرة المشار إليها، تلك التي أوردتها وكالة «رويترز»، نقلاً عن المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، إذ قفز الأخير على فرضية شنّ الاحتلال عملية برية في المدينة، ليتناول الآثار التي ستترتّب عليها، قائلاً: «تدفّق النازحين الفلسطينيين إلى سيناء سيكون بمثابة كارثة»، فيما اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن «أيّ هجوم على رفح سيكون مدمّراً لمليون ونصف مليون نازح». أمّا الخارجية القطرية، فأكّدت، من جهتها أيضاً، حتمية العملية البرية المرتقبة، إذ دعت، في تصريحها، المجتمع الدولي، إلى «اتّخاذ خطوات عاجلة لوقف خطط إسرائيل الرامية إلى غزو مدينة رفح». كذلك، حذّر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، من شنّ هجوم إسرائيلي في رفح، على اعتبار أنه «سيؤدي إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة، وسيمثّل نقطة تحوّل في الصراع».

أمّا في شوارع رفح، فلم تُثر كلّ تلك التصريحات اهتمام مئات الآلاف الذين تضجّ بهم المنازل ومراكز الإيواء وأرصفة الطرق وفلوات الرمال الباردة، بل اتّجهت العيون فقط إلى الحدود المصرية مع المدينة، حيث تشيّد السلطات مزيداً من الأسوار المرتفعة. ويقول أبو محمد حماد، وهو نازح يقيم في خيمة محاذية للشريط الحدودي: «كل خطوة بتصير في الشق المصري من الحدود، تثير خوفنا. اليوم بيبنوا أسوار، أكثر من مليون بني آدم بيحاولوا بيحثوا عن تفسير، هل هذه الجدران حتى يمنعوا الناس من دخول سيناء، ولا هذه مساحة محاطة حتى يجمعوا الناس فيها، ما حدا فاهم إشي». أمّا أبو علي عاشور، وهو نازح عن حي الزيتون إلى مدينة رفح، فقد قطع عشرات الكيلومترات مشياً على الأقدام، لتفحّص الأوضاع الأمنية في منطقة المواصي غربي خانيونس، يقول لـ«الأخبار»: «رح يجتاحوا رفح، وأنا بحاول أبحث عن خيمة في منطقة آمنة، من خمس ساعات وأنا بابحث عن متر أرض فاضي في المواصي مش لاقي، الأزمة إنو العالم فوق بعض، مش فاهم وين بدو يرحل أكثر من مليون إنسان».

فلسطينيون يحتشدون أمام مخبز لشراء الخبز في رفح (أ ف ب)

> تزداد الظروف الإنسانية صعوبة في مدينة رفح، حيث يعيش الأهالي شحّاً شديداً في المواد التموينية

وسط ذلك كله، تزداد الظروف الإنسانية صعوبة في المدينة، حيث يعيش الأهالي شحّاً شديداً في المواد التموينية، خصوصاً أن سلطات الاحتلال منعت، خلال الأسبوعين الماضيين، إدخال أيّ كمية مساعدات يمكن أن تشكّل فارقاً. ويقول أبو محمد المصري، وهو نازح عن مدينة خانيونس: «كل شيء شحيح، وارتفعت الأسعار إلى عشرة أضعاف سعرها الطبيعي، لكن الأكل حالياً مش الأزمة الكبرى، حتى اللحظة هناك ما يكفي لأسابيع، الأزمة في عدم توفّر أيّ نوع من العلاج والدواء، الحصول على حبة أكمول يستلزم معركة بحث قد تستمر لأيام».

مرضى الكلى الغزيون: حُكم عليّ بالإعدام

غزة - **مطر جبر الزقة**

تجاوز عدنان الفرا خطر الموت بغارات الطائرات أو رصاص القناصة في محيط منزله شرقي مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، متمكّناً من الوصول إلى «مستشفى أبو يوسف النجار» بهدف غسل كليته. لكن المفاجأة أنه مكث يومين في طابور الانتظار، ما زاد في حالته الصحية سوءاً. على أن الاكتظاظ ليس المشكلة الوحيدة التي تواجه مرضى الفشل الكلوي في القطاع؛ إذ قررت وزارة الصحة تغيير البروتوكول الرسمي لغسل الكلى، بقصره على مرتين في الأسبوع لمدة ساعتين في كل منهما، بعدما كان ثلاث مرات في الأسبوع لمدة 4 ساعات في كل منها. ويضاف إلى ذلك، سوء التغذية الذي يعاني منه عموم الغزيين، ومن ضمنهم المرضى، في ظل حرب الإبادة المستمرة على القطاع.

الأدوية المناسبة لمساعدة مرضى الفشل الكلوي غير متوافرة (مت الويب)

يقول الفرا، لـ«الأخبار»: «لقد رأيت الموت مرتين، وعشت لحظات مبكية ومؤلمة جداً: المرة الأولى من القصف والرصاص الإسرائيلي، أما الثانية، فعند تلقي خدمة غسل الكلى بشكل مخالف لبروتوكول الصحة العالمية، والذي لا يحمي المريض من انتكاسة مفاجئة قد تؤدي إلى فقدانه الحياة». وأمام تقدم آليات الاحتلال ودباباته في قلب خانيونس، نزح الفرا وعائلته إلى مدينة دير البلح، علّه يتلقى خدمة أفضل في «مستشفى شهداء الأقصى»، إلا أن المعضلة ذاتها اصطدم بها هناك: اكتظاظ المرضى وقلة الغذاء والدواء. وحول ذلك، يؤكد أن «ما يدخل إلى القطاع من مساعدات غذائية ليس صحياً، فيما المعلبات الموجودة قليلة جداً وأسعارها مرتفعة بشكل كبير، فضلاً عن عدم توافر الأدوية المناسبة لمساعدة مريض الفشل الكلوي على البقاء على قيد الحياة». والواقع أن أجهزة شفط الدماء وضخها في أجساد المرضى لا تتوقف عن الرنين في قسم مرضى الفشل الكلوي في «شهداء الأقصى»، حيث يتزاحم العشرات لتلقي العلاج اللازم، بينما يقف مثلهم خارج القسم في الطابور. في الجهة المقابلة للفرا، يجلس المسن عبد المجيد عيسى على الكرسي بعينين دامعتين، بينما يده اليمنى موصولة بأنبوبة الدماء، واليسرى يُمسك بها المرض لقياس ضغطه. يقول عيسى لـ«الأخبار»: «أصبتُ بالفشل الكلوي منذ خمس سنوات، ووجدت معاناة فظيعة فوق العادة لم أتمكّن من تحملها»، مشيراً إلى أن «مريض الفشل الكلوي عليه أن يلتصق بالمستشفى مهما كانت الظروف، سواء في السلم أو الحرب، وإلا سيكون مصيره الموت». ويروي طريقة خروجه من منزله في مخيم المغازي، قائلاً: «خرجتُ من المنزل مبكراً على عربة يجرها حيوان - كارة حمار - في اتجاه مستشفى شهداء الأقصى التي تبعد عدة كيلومترات، وخلال هذه المسافة، تعرّضت للإغماء من التعب الشديد، لكنني كنت مضطراً لإكمال المشوار وإلا ساموت». وإذ يعاني كغيره من المرضى من نقص الأدوية التي تساعد الجسم في إنتاج الهرمونات المناسبة للحفاظ على الدماء داخل الجسم، فهو يؤكد «(أنني) لم أتلقَ الأدوية منذ شهرين تقريباً، وهذا الأمر ينذر بخطورة كبيرة كلما تأخرت عن المستشفى لغسل الكلية». من جهته، يلفت المتحدث باسم قسم الاستقبال والطوارئ في «شهداء الأقصى»، الدكتور خليل الدقران، إلى أن «المستشفى هو المكان الوحيد الموجود في المحافظة الوسطى لتقديم خدمة غسل الكلى، إذ كان يقدم الخدمة إلى نحو 140 مريضاً قبل الحرب، فيما بات اليوم يعالج نحو 380 مريضاً بشكل يومي». ويضيف الدقران، في حديث إلى «الأخبار»، أن «قسم غسيل الكلى في المستشفى لا يستطيع استقبال هذه الأعداد الكبيرة، وهذا دفع الإدارة إلى تقليص أيام وساعات غسل الكلى بسبب الازدحام الكبير الذي تضاعف ثلاث مرات عما قبل الحرب، إضافة إلى أن التأخر في تقديم الخدمة يؤدي إلى وفاة المريض». ويحذر من أن «استمرار نقص المستلزمات الطبية والأجهزة المعالجة، وقلة التغذية، سيؤديان إلى ارتفاع أعداد كبيرة من المرضى»، مشيراً إلى أن «سياسة الاحتلال المتمثلة في عدم إدخال ما يلزم للمرضى، تأتي في سياق الإبادة الجماعية الجارية، وهو ما يمثل حكم إعدام بحق هؤلاء»، مناشداً «جميع دول العالم والمنظمات الصحية العمل على وقف الحرب، وإرسال المساعدات الطبية اللازمة لإنقاذ المرضى».

> الاكتظاظ ليس المشكلة الوحيدة التي تواجه مرضى الفشل الكلوي في القطاع

مقالة

خادم الحرمين والوضع الراهن في الحرم الشريف المقدسي

وليد الخالدي *

يتصاعد الكلام في الأوساط الديبلوماسية ووسائل الإعلام، عن مفاوضات جارية بين كل من الرياض وواشنطن وتل أبيب حول انضمام السعودية إلى قافلة التطبيعيين مع الدولة اليهودية، وشروط الأطراف الثلاثة العدّة لإبرام صفقة كهذه. ونقول الدولة اليهودية، لأن هذا هو الوصف الرسمي لإسرائيل، والذي تصرّ عليه السلطات الإسرائيلية ذاتها على اختلاف توجهاتها.

معلوم أن الحرم الشريف المقدسي الواقع داخل البلدة القديمة في القدس الشريف، يضم المسجد الأقصى ومسجد القبّة المشرّفة وحائط البراق المبارك، وأن القدس الشريف هو أولى القبلتين ومسرى نبينا ومعراجه وأرض المحشر والمنشر، وأن الحرم الشريف المقدسي هو أحد ثلاثة مساجد تشد إليها الرحال. غير أن الغريب كل الغرابة حقاً، واللافت كل الإلفات فعلاً، أن جميع الأوساط والوسائل المذكورة تغفل كل الإغفال، عند كلامها عن صفقة تطبيعية محتملة بين السعودية والدولة اليهودية، أيّ ذكر للأبعاد الدينية والإسلامية العقائدية الحتمية لأي صفقة تطبيعية بين الطرفين المذكورين، علماً أنّ أي صفقة كهذه لا مناص لها من أن تشمل، في ما تشمل، الوضع الراهن القائم اليوم في الحرم المقدسي الشريف (الستاتوسكو - Status quo)، من حيث كونه خاضعاً كل الخضوع لسيادة (Sovereignty) الدولة اليهودية. ووجه الغرابة في ذلك هو التركيز الحصري في كلام الأوساط الديبلوماسية ووسائل الإعلام المذكورة عن الصفقة، على قضايا التسلح والخبرة النووية والتحالف الإستراتيجي والضمانات الأمنية، من دون أي إشارة أو ذكر للأبعاد الدينية المهولة التي أشرنا إليها، والتي لا مندوحة لها من أن تشملها أي صفقة تطبيعية بين الرياض والدولة اليهودية.

والخلفية التاريخية لـ«الستاتوسكو» (Status quo) السالف الذكر، هو أنه بسقوط الدولة العثمانية عام 1918، وانتصار الدول الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، تقاسمت بريطانيا وفرنسا الولايات العربية المشرقية أنفالاً وراء ورقة تين نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام 1919 بإشراف الولايات المتحدة، وتسلّمت بريطانيا بموجبه الانتداب على فلسطين وجعلت «وعد بلفور» عام 1917، وسياسة إقامة «وطن قومي يهودي» (Jewish National Home) في فلسطين، جزءاً لا يتجزأ من انتدابها على البلاد. واعترف صك الانتداب ذاته بخطورة قضية الأماكن الإسلامية المقدسية، وعلى رأسها الحرم الشريف، في ظل حكم غربي مسيحي مستحدث، ولم يكن له مناص من أن يعتمد مبدأ «الستاتوسكو» (status quo)، أي الحفاظ على العُرف القائم قبل الحرب العالمية الأولى وتجاه هذه الأماكن الإسلامية المقدسية، أي السيادة الإسلامية (Sovereignty)، بخاصة وأن الإمبراطورية البريطانية كانت تضم الملايين من الرعايا المسلمين الذين كانوا يجلّون أولى القبلتين كل الإجلال والتوقير.

وفي الوقت ذاته، أحدث الانتداب البريطاني انقلاباً رأساً على عقب في الأوضاع العامة في فلسطين، بحلول حكم غربي مسيحي محل حكم إسلامي دام ما ينوف عن ألف عام منذ الفتح العربي، وبارتقاء الجالية اليهودية المحلية فجأةً من مِلّة أقلّية إلى شريك في الحكم بواسطة الحركة الصهيونية مع دولة عظمى (بريطانيا). أثار هذا الانقلاب الأطماع التلمودية التي ظلت دفينة ومضمرة لقرون في أعماق النفوس اليهودية، فانبعثت من مخابئها، وأخذت القيادات الصهيونية المستأسدة توّاً تفصح عنها رغم ادعاءاتها أنها علمانية أو اشتراكية الهوى، واتخذ هذا التطور الخطير شكل المطالبة جهاراً بحقوق يهودية دينية لم تسبق لها سابقة في أماكن إسلامية مقدسة تحت السيادة الإسلامية، أنصبّت في عشرينيات القرن الماضي على حائط البراق المبارك تخصيصاً.

وكلما توطّد الوطن القومي اليهودي في فلسطين بالحراب البريطانية، كلما نمت فظاظة المطالب اليهودية في حائط البراق المبارك ووقاحة مظاهرها عنده؛ من طلب استئجاره، إلى طلب شرائه، إلى محاولات متكررة لتغيير «الستاتوسكو» فيه (بالمفهوم الدولي التاريخي أي السيادة الإسلامية) عن طريق جلب أدوات الصلاة إليه أو لفائف (scrolls) للنصوص التلمودية أو الصلاة الجماعية عنده، إلى القيام باستعراضات عسكرية أمامه تُرفع خلالها الأعلام وتنشد الأناشيد الوطنية حتى انفجر الوضع في «ثورة البراق» عام 1929، والتي قتل فيها 133 يهودياً وجرح 339 معظمهم على يد المتظاهرين العرب، واستُشهد فيها على يد القوات البريطانية 116 عربياً وجرح 282، وما أشبه اليوم بالأمس.

ورغم قمع السلطات البريطانية لـ«ثورة البراق»، قررت اللجوء إلى عصبة الأمم في جنيف في سويسرا، والطلب منها إرسال لجنة تحقيق دولية

> ليس سراً أن مؤسسات دينية يهودية تموّلها الدولة اليهودية تحيط بالحرم الشريف وتضيف الخناف عليه

محايدة للنظر في قضية حائط البراق. وقدمت اللجنة إلى فلسطين، واستمعت إلى ممثلين عن الطرفين العربي واليهودي، وأصدرت تقريرها في كانون الأول 1930، والذي أكّد بإجماع أعضائها أن حائط البراق إنما هو جزء من الحرم الشريف لا يتجزأ، ووقف إسلامي يسري عليه حكم الستاتوسكو، أي السيادة الإسلامية الخاص بالأماكن المقدّسة، والعُرف الذي كان قائماً قبل الحرب العالمية الأولى، وأنه ليست للیهود حقوق فيه سوى إمكان زيارته حسب الشروط التي قيدت هذه الزيارة أثناء الحكم الإسلامي العثماني. وظلّ هذا الوضع قائماً إلى نهاية الانتداب على فلسطين في أيار 1948.

وقعت القدس الشرقية بكاملها، بما فيها البلدة القديمة والحرم الشريف داخلها، طوال السنوات (1948 - 1967) التي تلت النكبة، تحت الحكم الأردني. ذلك أن الجيش العربي الأردني تمكن خلال حرب 1948 من حمايتها من القوات الإسرائيلية، رغم محاولات الأخيرة المستميتة المتكررة للاستيلاء عليها في هذه الحرب. وهكذا، ظل «الستاتوسكو» الخاص بالمقدسات الإسلامية (والمسيحية) المقدسية، والذي كان قائماً طوال العهد الانتدابي البريطاني السابق، على حاله، حيث شُطرت القدس إلى شطرين بين عامَي 1948 و 1967: شطر غربي ضمته إسرائيل إليها وجعلته عاصمتها، وشطر ظل تحت الحكم الأردني كما سلف. أدّى النصر الساحق الماحق الذي حققته إسرائيل عام 1967 على الجيوش العربية مجتمعة، ووقوع التراب الفلسطيني من البحر غرباً إلى النهر شرقاً تحت السيطرة العسكرية اليهودية، وانتشار حدودها دفعة واحدة من الجولان شمالاً إلى وادي النيل جنوباً، أدّى إلى اعتراء الروح اليهودية، وخاصة الأوساط الدينية اليمينية، مشاعر الزهو والاعتداد بالنفس، لقناعتها بأن ما حدث إنما هو من دلائل الرضا الرباني واقتراب الساعة، وقدوم مسيحهم وتحقيق كامل أحلامهم الغائية، بما فيها إعادة بناء هيكلهم العتيد.

وكان من أولى المؤشرات على هذا التحول المهول، وصول كبير حاخامي الجيش الإسرائيلي، الأشكنازي الرابي غورن (Rabbi Goren)، إلى باحة الحرم الشريف، في الساعات الأولى بعيد احتلاله في حزيران 1967، ومطالبته جهاراً القائد الإسرائيلي العسكري في الموقع بنسف كل من المسجد الأقصى ومسجد قبّة الصخرة، غير أن القائد رفض طلب الرباياي وحوّله إلى حائط البراق المجاور، حيث انضم إليه في عرض عسكري نفخ فيه بوق (horn) النصر التلمودي للمرة الأولى في تاريخ الحرم، ناسفاً بذلك «الستاتوسكو» الذي كان قائماً منذ العهدين البريطاني والعثماني قبله. ما لبثت السلطات اليهودية، بعد أيام قلائل من اقتحامها القدس الشرقية تأكيداً على سيادتها الفعلية على المقدسات الإسلامية وتثبيتاً لها، أن طلبت من سكان حيّ المغاربة الملاصق للحائط والمرابطين المجاورين فيه في فيء وقف عتيد أوقفه لأجدادهم أحد أبناء صلاح الدين الأيوبي... ما لبثت أن طلبت منهم أجمعين إخلاء منازلهم وأماكن صلواتهم ومقاماتها في أربع وعشرين ساعة، تحت طائلة نسفها فوق رؤوسهم، فهُجّر نتيجة ذلك المئات منهم، قبل أن تزيل الجرافات آخر أثر لكل منزل أو زاوية أو مقام في الحيّ.

قررت السلطات اليهودية، بعد احتلالها القدس الشرقية في حزيران 1967، السماح للهيئات الأردنية الشرعية التي كانت تدير الأوقاف الإسلامية في القدس الشرقية، بما فيها الحرم الشريف قبل احتلالها لها... قررت السماح لهذه الهيئات بالاستمرار في هذه الإدارة الداخلية، مع احتفاظ إسرائيل بالسيادة (sovereignty) الفعلية (de facto) على الحرم ومقدساته، من دون الإفصاح عن ذلك صراحة وتخصيصاً. اضطرت السلطات الأردنية، عام 1994، تحت ضغوط أميركية هائلة، للتوقيع على معاهدة صلح مع إسرائيل تضمن الوضع الراهن (الستاتوسكو) القسري على الحرم الشريف بمدلولاته المهولة. ولست ممن يلومون الأردن على التوقيع على ما وقّع عليه في حينه، فقد استفردته إسرائيل بمعونة حليفها الجبار الولايات المتحدة. وعلى كل حال تبقى المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية اتفاقاً ثنائياً بين طرفين، هما عمّان وتل أبيب، لا يلزم سواهما.

إن أطماع الصهيونية التلمودية الحريدية في الحرم الشريف لا تقف عند حدود هذا الوضع الراهن التالي لهزيمة عام 1967، والقائم على القسر العسكري. فليس سراً أن مؤسسات دينية يهودية تموّلها الدولة اليهودية تحيط بالحرم الشريف وتضيق الخناق عليه، وأن ديدنها اليومي الإعداد ليوم آت تتحقق فيه أحلام إعادة بناء الهيكل، وأن الحريدية الحاكمة اليوم وتنتياهو وحزبه (الليكود) العلماني اسماً، ضالعان سواء بسواء في هذه المساعي، وأن الوضع داخل باحة الحرم يتبدل تدريجياً وخطوة خطوة نحو الهاوية، على غرار ما حدث للبراق الشريف، وأن من أكبر دلائل الرضا الرباني على ما يصبون إليه بنظرهم، هو انضمام خادم الحرمين بالذات إلى قافلة التطبيعيين باسم إبراهيمية وهمية زائفة لا وجود لها أصلاً، حيث إن إسماعيل هو الذبيح وجدّ نبينا وباني الكعبة مع أبيه إبراهيم عليهما السلام.

* مؤرّخ فلسطيني ومؤسّس مؤسّسة الدراسات الفلسطينية

طوفان الأقصى

العملية الأكبر منذ 7 أكتوبر

فدائي شعفاط يهزّ إسرائيل: لا أمان للمستوطنين

بحدث العملية الفدائية الوهم الإسرائيلي المتمثل في قدرة توفير الأمن للمستوطنين على حساب الدم الفلسطيني (أ ف ب)

رام الله ـ **أحمد العبد**

على أنقاض قرية القسطينة المهجّرة التي كانت تتبع لقضاء غزة قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي أقام على عظام أهلها ومنازلهم مستوطنة "كريات ملاخي"، نفّذ ابن مخيم شعفاط في مدينة القدس، فادي جمجوم، عملية مدوّية هزّت إسرائيل، ومنظومتها الأمنية. ويأتي ذلك فيما أهلُ غزة الذين يُنحدر جُلّهم من القرى والبلدات المحيطة بالقطاع، والمعروفة اليوم بـ"غلاف غزة"، يتعرّضون اليوم لخطر التهجير والترحيل، في سيناريو مشابه لِما واجهه من قبل آباؤهم وأجدادهم، لكنهم هذه المرّة يرفضون ذلك، ويتعهّدون بالتصدّي لجميع المخطّطات.

وتبعد القسطينة 46 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من غزة المدينة، وتحيط بها أراضي قرية تل الترمس من الشرق، والمسمّية الكبيرة من الشمال، وياصور وأراضي تعبيا من الشمال الغربي، ومن غربها مباشرة كانت قرية البطاني، أمّا من جنوبها، فكانت تحدّها السوافير، وهي قرى دُمّرت بالكامل وهُجّر أهلها، وتحديداً القسطينة، إلى جنوب غزة. وتجيء العملية في ذروة استنفار أمني غير مسبوق منذ 4 أشهر، جرّاء العدوان على غزة، لتؤكد من جديد فشل الاحتلال في تحقيق الأمن لمستوطنيه، وخصوصاً في المناطق القريبة من القطاع.

وفي تفاصيل الهجوم، نجح جمجوم في الوصول على متن مركبته إلى محطة حافلات قرب "كريات ملاخي"، حيث باشر بإطلاق النار من مسدسه الشخصي باتجاه الجنود والمستوطنين، ما تسبّب بمقتل مستوطنَين وإصابة 4 آخرين بجروح وصفت بعضها بالخطيرة، قبل أن يطلق مستوطن مسلّح النار عليه، ويهرع بعدها عناصر الاحتلال إلى المكان. وفي الوقت نفسه، تحدّثت معلومات الشرطة عن وجود شخص آخر قدّم المساعدة للمنفّذ، ما دفع عناصرها إلى القيام بعمليات بحث واسعة بمشاركة المروحيات، والطلب من المستوطنين في المستوطنات القريبة ملازمة منازلهم.

وعلى غرار كل عملية فدائية تسفر عن قتلى في صفوف المستوطنين والجنود، هرع وزير "الأمن القومي"، إيتمار بن غفير، إلى مكان تنفيذ العملية، مستغلّاً الحادثة ليجدّد تهديداته، ويدلّل على صحة دعوته إلى توزيع السلاح على المستوطنين، قائلاً: "توزيع الأسلحة ينقذ الأرواح، ساوسّع سياستنا للسماح للمواطنين الإسرائيليين بتسليح أنفسهم". وشدّد على أنه "لا ينبغي للمرء أن يرمش (يتردّد في مواجهة) في وجه الإرهاب. يجب سحق المخرّبين"، محرّضاً أيضاً على لبنان، بالقول إن "ما يحدث في غزة يجب أن يحدث في لبنان"، وإن "الإرهابيين لا يفهمون إلّا لغة القوّة ويجب أن ندمّرهم". وفيما رجّح مفوّض الشرطة بن شبتاي، وقائد منطقة الشرطة المركزية أفي بيطون، أن يكون جمجوم قد نفّذ العملية بمفرده، قائلَين: "(إنّنا) نفهم أن المخرّب الذي قُتل على ما يبدو تصرّف بمفرده"، قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إن "عملية كريات ملاخي تذكّرنا بأن كل البلاد أصبحت خطّ مواجهة"، وإن "المخربين لا يأتون فقط من غزة لقتلنا".

وبذلك، تكون العملية الفدائية قد بدّدت الوهم الإسرائيلي المتمثّل في القدرة على توفير الأمن للمستوطنين على حساب الدم الفلسطيني، ومن خلال ارتكاب المجازر، وخصوصاً أنها وقعت في منطقة تسعى إسرائيل، منذ السابع من أكتوبر، إلى إعادة المستوطنين إليها. كما أن للهجوم الذي يعدّ من أقوى العمليات الفدائية منذ بدء الحرب على غزة، الكثير من الدلالات التي لا يزال بعضها غير معلوم، ولا سيما لناحية مكان وقوعه، والذي يبعد عن مدينة القدس نحو 65 كيلومتراً. فهل كان المنفّذ على علم مسبقاً بالمكان وقام برصده، علماً أن التنفيذ جرى في وقت الذروة الذي تشهد فيه هذه المحطة زحمة مستوطنين وجنود، وذلك قبل دخول "السبت اليهودي" (لم تكشف سلطات الاحتلال عن هوية القتلى والمصابين، وما إذا كانوا جنوداً أو مستوطنين)؟ أيضاً، جاءت العملية بعد أيام من تحذيرات أمنية واستخبارية عالية، من مغبة انفجار الضفة الغربية، على أبواب قدوم شهر رمضان بعد أقل من شهر، وهو ما يجعلها نموذجاً أو "بروفة" لما سيكون عليه الوضع في هذا الشهر، وتحديداً في القدس التي يُتوقّع أن تشهد تصعيداً كبيراً من قِبل جيش الاحتلال.

وإذا ما صدقت المعلومات بتنفيذ جمجوم العملية منفرداً، فإن ذلك سيزيد الضغط والثقل على أجهزة الاحتلال الأمنية، التي يبدو أنها فشلت في إيجاد حلّ لظاهرة "الذئاب المنفردة"، وبالتالي سيكون عليها مواجهة سيناريو مشابه في أيّ وقت وفي أيّ مكان. وإذا ما استطاع "ذئب" واحد الوصول إلى مكان استراتيجي بسلاح ناري، فإنه سيكون قادراً على إيقاع خسائر كبيرة في صفوف المستوطنين والجنود.

> **إذا ما صدقت المعلومات بتنفيذ جمجوم العملية منفرداً، فإن ذلك سيزيد الضغط والثقل على أجهزة الاحتلال الأمنية**

وفد روسي في عدن سعياً للتهدئة

واشنطن تبتزّ صنعاء: لا لمحادثات السلام

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

صعّدت واشنطن ضغوطها العسكرية والسياسية على صنعاء، فيما دخلت موسكو على خط الأزمة، في إطار مساعٍ لخفض التصعيد العسكري في الساحل الغربي لليمن، المطلّ على البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وبالتزامن مع دخول قرار واشنطن إعادة تصنيف حركة «أنصار الله» إرهابية، حيّز التنفيذ أمس، ورفض الأخيرة الاستجابة للضغوط للمباشرة عليها، أفادت مصادر أمنية في محافظة الحديدة، «الأخبار»، بأن الطيران الأميركي والبريطاني شنّ سلسلة غارات طاولت عدداً من المناطق المأهولة بالسكان في جنوب المدينة، مشيرة إلى أن الغارات تركّزت على مناطق الحاج وبيت الفقيه والجبانة والصليف، مع استمرار تحليق الطيران التجسّسي الأميركي في أجواء المدينة، منذ فجر أمس. وعلى رغم أن الهدف من هذا التصعيد هو تحييد قدرات صنعاء العسكرية، والحدّ من الهجمات البحرية اليمنية على السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية، إلا أن «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» أكدت، مساء أمس، تعرّض سفينة قبالة مدينة المخا المطلة على باب المندب لهجوم عسكري على بعد 72 ميلاً بحرياً من المدينة.

وتوازياً مع ذلك، أعلن المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، توقف مباحثات السلام اليمنية. ووفقاً لما قالته مصادر سياسية مطلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، فإن ذلك يأتي ضمن ضغوط أميركية على صنعاء لإيقاف الهجمات في البحرَين الأحمر والعربي، وخصوصاً بعد تأكيد رئيس «المجلس السياسي الأعلى» (الحاكم)، مهدي المشاط، أن القوات المسلّحة اليمنية ستواجه أي تصعيد أميركي، بعد التصنيف، بالمثل. وكشفت المصادر أن واشنطن كانت قد جدّدت العديد من العروض لصنعاء خلال اليومين الماضيين، مع وعود بالعمل على إدخال المساعدات إلى قطاع غزة وخفض التصعيد العسكري فيه. ولكن في أعقاب فشل تجميد أموال قيادات عسكرية رفيعة في صنعاء، ومنها وزير الدفاع، اللواء محمد ناصر العاطفي، وقادة القوات البحرية والدفاع الساحلي، على ذمة منع مرور السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقبل ذلك، أعلنت فرض عقوبات على رئيس أركان قوات صنعاء وقيادات عسكرية في جبهات مأرب تحت مبرّر أنهم يهدّدون السلام. كما سبق للوزارة أن فرضت عقوبات على 13 كياناً تجارياً خارجياً بذريعة تمويل «أنصار الله». أيضاً، وضعت عدداً من شركات الصرافة والتحويلات المالية المحلّية في العاصمة اليمنية في القائمة السوداء، وأعلنت تجميد أرصدتها تداول من قبل أفراد أميركيين أو داخل الولايات المتحدة في الممتلكات أو المصالح التي تم حظرها بموجب هذا القانون».

إلا أن مضمون العقوبات التي يتضمّنها التصنيف، سبق لواشنطن أن نفّذته ضد أفراد وكيانات زعمت الخزانة الأميركية أنهم مرتبطون بحركة «أنصار الله» منذ عام 2016. وعلى مدى الفترة الماضية، أعلنت

أميركا تعيد إشهار سلاح العقوبات

صنعاء ـ **الأخبار**

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، مساء أمس، دخول العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على حركة «أنصار الله»، حيّز التنفيذ، وقالت، على موقعها الإلكتروني، إن إعادة تصنيف الحركة ككيان إرهابي، «يمنح وزارة الخزانة الأميركية وفقاً للأمر التنفيذي الرقم 13224، صلاحيات تجميد جميع الممتلكات والمصالح للأفراد والكيانات المصنّفة الموجودة في الولايات المتحدة أو القادمة منها أو في حوزة الأفراد الأميركيين أو تحت سيطرتهم، ويحظر أيّ تعامل أو تداول من قبل أفراد أميركيين أو داخل الولايات المتحدة في الممتلكات أو المصالح التي تم حظرها بموجب هذا القانون».

كل تلك العروض التي نُقلت عبر وسطاء إقليميين، عادت الولايات المتحدة إلى لغة التهديد.

وردّاً على ذلك، أكد عضو وفد صنعاء التفاوضي، عبد الملك العجري، في منشور على «إكس»، أن «إعادة التصنيف الأميركي لن تغيّر شيئاً»، مشيراً إلى أن «تبعات التصنيف هي قيد التنفيذ منذ 2015 وبالتحديد عقب مشاورات الكويت»، مضيفاً أن «أميركا جرّء لا يتجرّأ من العقوبات المفروضة على اليمن منذ تسعة أعوام». ولفت إلى أن «إفراط الإدارات الأميركية المتعاقبة في استخدام العقوبات، بما في ذلك ضد دول كبرى كالصين وروسيا وغيرهما، خلق شبكات مالية موازية غير رسمية تتوسّع بشكل مستمر، وأصبح من السهل الالتفاف على الابتزاز الأميركي».

وفي مقابل تواصل الترتيبات الأميركية لتفجير الأوضاع عسكرياً في الساحل الغربي وجبهات محافظة الحديدة، أرسلت موسكو وفداً دبلوماسياً رفيعاً إلى مدينة عدن، برئاسة رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الروسية، الكسندر كيشناك، وعضوية القائم بأعمال السفارة الروسية، نفغيني كوردوف، للقاء الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، حيث أجرى اجتماعاً مع رئيس حكومة عدن، أحمد بن مبارك، وآخرين منفصلين مع وزير الدفاع والنفط. وأكدت مصادر سياسية مقربة من تلك الحكومة، لـ«الأخبار»، أن «الوفد الروسي حذر من تداعيات عسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن»، وشدّد على ضرورة الالتزام بمسار السلام، مؤكداً دعم روسيا للجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى إنهاء حالة الحرب والحصار في اليمن.

على أن الرسائل التي حملها الوفد الروسي إلى حكومة عدن كانت صادمة لوزير دفاعها، اللواء محسن الداعري، الذي بدا منزعجاً من الموقف الروسي المناهض لتحركات الولايات المتحدة، التي وعدت تلك الحكومة بتقديم دعم عسكري كبير لها لتصعيد الجبهات في الداخل، وخاصة جبهات الحديدة. ووفقاً لما نشرته وكالة «سبأ» - التابعة لعدن -، فإن الداعري حاول تحميل المجتمع الدولي مسؤولية فشل قواته في تحقيق أي تقدم على الأرض على مدى تسع سنوات من الحرب مع صنعاء، لافتاً إلى أن «ما يحدث في البحر الأحمر هو نتيجة لاتفاق استوكهولم»، ومشيراً إلى أن «المجتمع الدولي يمارس معايير مزدوجة مع قواته، يقابلها تساهل مع جماعة الحوثي في مواقف ومحطات عدة».

وأعقب هذه التحركات تجديد الخارجية الروسية، أول من أمس، إدانتها للهجمات الأميركية والبريطانية على اليمن، والتي قالت إنها تنتهك القانون الدولي. وأكد وزير الخارجية، سيرغي لافروف، أن مجلس الأمن لم يمنح واشنطن الإذن لقصف اليمن، مشيراً إلى أن تلك الهجمات لا علاقة لها بقرار مجلس الأمن الداعي إلى حماية الشحن البحري التجاري. وفي الإطار عينه، كشفت موسكو تواصلها مع عضو «المجلس الرئاسي» وقائد الفصائل الموالية للإمارات في الساحل الغربي، طارق صالح. ووفقاً لمراقبين في صنعاء، فإن الجهد الروسي الأخير يأتي استمراراً لعملية التواصل مع أطراف الصراع اليمنيين كافة. وكان رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، قد زار موسكو في 25 كانون الثاني الفائت بطلب روسي، واجتمع مع نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، حيث تركّزت المحادثات على التصعيد في البحر الأحمر وخليج عدن والتهديدات الأميركية لمسار السلام في اليمن.

> **استهدفت غارات أميركية جديدة مناطق ماهولة في الحديدة**

مقالة تحليلية

ماوراء زيارة إردوغان لمصر

تطلّع إلى «مصالحات تامّة»

عبد المنعم علي عيسى

لم تعرف الجمهورية التركية، منذ إعلان قيامها عام 1923، رئيساً كرجب طيب إردوغان. أوجه الاختلاف بينه وبين أسلافه كثيرة، إلا أن الأهم منها هو تلك الميزة التي أتاحت له «تعديل» العلاقة التي تربط ما بين «المنهج - الأيديولوجيا» وبين «الخط السياسي». ومثل هذا كان يرد ذكره في الأدبيات الماركسية، عبر ما يسمى العلاقة القائمة بين «النظرية» و«الممارسة»، وأيهما يجب تقديمها على الأخرى، ثم ما هي الموجبات التي تستدعي القيام بفعل من ذلك النوع؟ وتلك كانت، عادةً، نقطة فاصلة في «تصنيف» الأنظمة. ومن المؤكد أن إردوغان كان قد نجح في اجتراح طبعات محدّثة من هذه الأدبيات التي لا ينتمي إلى قماشتها بالتأكيد، بوصفها «أفكاراً إلحادية».

بعد قطيعة دامت أكثر من إحدى عشرة سنة، قام إردوغان بزيارة إلى القاهرة، الأربعاء الماضي، وفي جعبته العديد من الملفات الثنائية، كالملف الاقتصادي الذي يشمل التبادل التجاري بين البلدين، وكذا الملف الليبي، ومسألة التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، مع مرور لا بد منه على الملفين الأمني والعسكري. كما احتوت أيضاً العديد من الملفات الإقليمية ذات الطابع الجيوسياسي، وفي الأساس منها الحرب الدائرة في غزة والمآلات المحتملة لها. ومن المؤكد أن هناك افتراقاً كبيراً بين الطرفين حيال كل تلك الملفات، لاعتبارات عدة أبرزها حالة التضاد القائمة بين نظامين أحدهما يميل إلى تبني «الإسلام السياسي»، والآخر يستمد مشروعيته بشكل أساسي من مفهوم يقوم على «محاربة» هذا الأخير. وتزيد من هذه الحالة، القطيعة التي سادت بين النظامين منذ أن قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالانقلاب على سلفه محمد مرسي في 3 تموز 2013، الأمر الذي مثّل تحولاً جيوسياسياً على امتداد المنطقة برمتها، وليس بالنسبة إلى المشروع «الأردوغاني» فقط.

لكن رغم كل التباينات التي تبدو واسعة، إلا أن التطوّرات الحاصلة تحتّم على الدول الإقليمية الكبرى، ومن بينها مصر و تركيا، طي العديد من الخلافات تمهيداً لإيجاد نقاط تلاق من شأنها تجنيب الطرفين الكثير من التداعيات المحتملة لتلك التطورات. لأ بل ربما تفرض هذه الأخيرة نوعاً من «التعاون القسري»، وخصوصاً بالنسبة إلى القاهرة التي تجد نفسها الآن أمام تحد خطير من الصعب التنبؤ بمآلاته، مع إعلان الجيش الإسرائيلي متابعة استعداداته لاقتحام مدينة رفح الحدودية، واحتشاد الجيش المصري لمنع تهجير الفلسطينيين في اتجاه سيناء. إذ يمثل ذلك، من وجهة نظر مصر، مسألة «أمن قومي» من الصعب على صانع القرار تجاهلها تحت أي ظرف، حتى ولو أدى الأمر إلى ملامسة «المحظورات»، وفقاً لما تورده مقالات منشورة في الصحف المصرية، وهي من دون شك تعبّر عن رأي القيادة المصرية التي تفضّل عدم تبنّي الآراء المشار إليها علناً، أقله حتى اللحظة.

زيارة إردوغان إلى مصر لم تكن مفاجئة، وإنما كانت لها سياقات تمهيدية. والإشارة الأولى كانت عبر مبادرته إلى مصافحة السيسي أثناء حضورهما افتتاح «مونديال قطر» في تشرين الثاني 2022، ثم تلتها محطّات عدة كان من الواضح أنها تهدف إلى جسّ نبض كل من الطرفين للآخر. وكان ذلك يجري بالتزامن مع قيام صانع القرار السياسي التركي بتقييم النتائج التي قادت إليها تجربة تسويق نظام حزب «العدالة و التنمية» لنفسه كنموذج «إسلامي معتدل» على مدى السنوات العشر السابقة، وهو الفعل الذي كان يتم بدعم أميركي أولاً، قبل أن يقع الافتراق على خلفية اغتيال السفير الأميركي في بنغازي في الذكرى الحادية عشرة لأحداث 11 أيلول 2001. آنذاك، كان الظن أن «النموذج التركي» قادر على طرق أبواب وازنة في المنطقة في ظل الفراغ «الأيديولوجي» الذي تعانيه، وخصوصاً بعد التمزّقات الكبرى في نسيجها، بفعل هبوب رياح «الربيع العربي» عليها وطول أمدها، والذي قرأته أنقرة على أنه شبيه بالمناخات التي سادت المنطقة العربية مطلع القرن السادس عشر، وقادت إلى ما قادت إليه من هيمنة تركية عليها أيام الحكم العثماني.

في ملمح آخر، يمكن النظر إلى زيارة إردوغان إلى مصر على أنها صندوق رسائل، موجّهة إلى مختلف دول الإقليم المتخاصم معها منذ عام 2012، ومن بينها «المتصالحون» معه منذ عام 2020، والذين بقيت مصالحاتهم عند «منتصف الطريق». إذ إن حالة التصالح تلك تجيئ عادة بفعل الضرورات والمصالح، وتبقى عند درجة معينة بفعل «الحذر» الذي تستولده بواطن الأيديولوجيا، طالما لم يتم الإعلان رسمياً عن التخلي عن الأخيرة كذراع حامل للطموحات والتمدّد خارجياً. والراجح هنا أن الزيارة كانت تحمل رسالة تخلّ، وبشكل نهائي، عن دعم «الإخوان المسلمين» عموماً، وليس في مصر وحسب. إلا أن هذه الحالة ستكون بدرجات، بمعنى أنها قد تكون في ليبيا أخف، وفي سوريا بدرجة أقل، وفقاً لما تفرضه ضرورات الواقع المعقّد للوضع السياسي السوري، وهو ما سيدفع بإردوغان إلى إجراء مقايضة مع دمشق التي يمكن الجزم أن عينه كانت عليها وهو يطأ أرض مطار القاهرة.

ثمة أمر يجب التذكير به هنا، في سياق التحوّلات التي تشهدها السياسة التركية، مفاده أن القوى التي تصل إلى يقين بهزيمة مشروعها السائر في اتجاه ما، لا تستسلم، وإنما تحاول بطرق أخرى، تماماً مثلما سارت فرنسا نحو «الفرونكفونية»، وبريطانيا نحو «الأنكلوساكسونية»، بعد غروب شمسهما خريف عام 1956.

الحدث

تهديدات ترامب «توقظ» أوروبا: المظلّة الأميركية ليست أبدية

ريم هاني

أعادت تصريحات الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، حول ضرورة وفاء جميع الدول الأعضاء في «حلف شمال الأطلسي» بالتزاماتها المالية، وتهديده إياها بأنه في حال عدم قيامها بذلك، «سيشجع» روسيا على مهاجمتها، سياسة «أميركا أولاً» إلى الواجهة، هذه المرة من باب التلويح، مرة جديدة، بعدم تأمين الحماية للدول التي «تتخلف» عن سداد المبالغ المطلوبة منها. وإذ لا تبدو تصريحات ترامب مستجدة، إلا أنها تأتي في توقيت حرج، ولا سيما وسط انتشار معلومات تؤكد أنّ سقوط مدينة أفدييفكا الأوكرانية بأيدي القوات الروسية أصبح «مسألة وقت فقط». وهو ما أكّده المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، أمس، بقوله، في تصريحات إلى الصحافيين، إنّ المدينة الواقعة في الشرق الأوكراني «معرضة لخطر السقوط تحت السيطرة الروسية، بسبب نقص الذخيرة في ساحة المعركة»، منتقداً الكونغرس بسبب تأخره في تمرير المزيد من المساعدات لكييف. كما وصف بعض المسؤولين العسكريين الأوكرانيين، من جهتهم، الأوضاع في المدينة بـ«الحرجة»، مؤكدين أنّها «أخطر» ممّا كانت عليه في مدينة باخموت.

رغم الهجوم الذي تعرض له ترامب، إلا أنّ تصريحاته تلك جعلت دول «الناتو» تسارع إلى «استعراض» إنفاقها الدفاعي؛ إذ أعلن مثلاً الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، الأربعاء، أن «18 من أعضاء الحلف الـ31 هم في طريقهم إلى تحقيق الهدف المحدد للإنفاق الدفاعي». وإذ وصف الرئيس الأميركي، جو بايدن، تعليقات ترامب بـ«الغبية والمخزية»، متهماً إياه بـ«الخضوع لفلاديمير بوتين»، فإنّ موقفه لم ينسحب على غالبية الجمهوريين في الكونغرس، الذين يبدون مستعدّين للوقوف إلى جانب ترامب ودعم مواقفه، مهما بدت الأخيرة «مبالغاً فيها». كما أنّ ترامب نفسه لم يبد أي نية للتراجع، حيث سخّف، الإثنين، من الانتقادات التي تطاوله، زاعماً أنّه هو «من جعل من (الناتو) تكتلاً قوياً» أثناء ولايته. واردف: «عندما قلتُ سابقاً للدول العشرين التي لم تدفع حصّتها العادلة إنّه يتوجب عليها أن تدفع، وإلا فهي لن تستفيد من الحماية الأميركية، بدأت الأموال تتدفق»، لافتاً إلى أنّ هذه المساهمات المالية «تراجعت» بعد خروجه من البيت الأبيض. وعلى ضوء ذلك، سارع ستولتنبرغ، في أعقاب تصريح ترامب، إلى عرض تقديرات جديدة للإنفاق الدفاعي، أظهرت أن عدد الدول المتوقع أن تحقق الهدف، المتمثل في إنفاق ما لا يقل عن 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، سيصل إلى 18، «بعدما كان 11 فقط العام الماضي». وإذ لم يأتِ ستولتنبرغ على ذكر أسماء أي من تلك الدول، فقد ذكرت «وكالة الأنباء الألمانية»، الأربعاء، أن ألمانيا حققت، من جهتها، هدف «الأطلسي»، للمرة الأولى منذ عام 1992، لافتةً إلى أن الحكومة الألمانية تخصّص، في سابقة من نوعها، ما يعادل 73,41 مليار دولار للإنفاق على الدفاع في العام الجاري.

يشارك زيلينسكي في «مؤتمر ميونخ» للأمن في إطار جولة «أوسع» يجريها في أوروبا (أ ف ب)

بين الوعود والواقع

وبمعزل عن خلفيات تصريحات ترامب، فإن الإحصاءات تُظهر بالفعل «فجوة» واضحة بين المبالغ التي أنفقتها واشنطن من جهة، والدول الأوروبية «مجتمعة» من جهة أخرى. على سبيل المثال، أورد «معهد كيل للاقتصاد العالمي» الألماني، أمس، تقريراً جاء فيه أنّه يتوجب على «الاتحاد الأوروبي» «مضاعفة» مساعدته العسكرية لأوكرانيا، للتعويض عن فشل الولايات المتحدة في دعمها، بسبب تعطل ملف المساعدات في الكونغرس منذ أشهر. وأوضح المعهد البحثي، الذي يعمل على إحصاء المساعدات العسكرية والمالية والإنسانية التي يتم التعهد بها، وتلك التي تسلّم فعلياً لأوكرانيا، منذ بدء الحرب في 24 شباط 2022، أن الولايات المتحدة أرسلت 42,2 مليار يورو من المساعدات العسكرية لأوكرانيا، بين شباط 2022 وكانون الأول 2023، أي بمعدل مليارَي يورو شهرياً. ومن جهته، تعهّد الاتحاد الأوروبي بإرسال 49,7 مليار يورو من هذه المساعدات، إلا أنّه خصص، فعلياً، حتى الآن، 35,2 مليار يورو لهذا الغرض. بتعبير آخر، وطبقاً للمصدر نفسه، فإنّ دول الاتحاد، التي تُصنّف من بين أغنى الدول في العالم، لم تنفق، بعد، 1% حتى من إجمالي ناتجها المحلي لعام 2021 لدعم أوكرانيا.

> تصريحات ترامب جعلت دول «الناتو» تسارع إلى «استعراض» إنفاقها الدفاعي

«جبهة» المساعدات

معارضة ترامب لمبدأ تحمّل واشنطن الثمن «الأكبر» الذي يترتب على «حماية» كييف، لا تقتصر على مثل تلك التصريحات المثيرة للجدل، إذ بات معروفاً أنّ الرئيس السابق لا يزال يستغل نفوذه في أوساط الجمهوريين لتعطيل المزيد من المساعدات لأوكرانيا، رغم «التنازلات» الكبيرة التي يقدمها الديموقراطيون للتخفيف من وطأة أزمة الهجرة عبر الحدود الأميركية، ما يجعل حظوظ «عبور» أي حزمة مستقلبة لكييف في «مجلس النواب» شبه مستعصية، على الرغم من مرورها، في وقت سابق، في «مجلس الشيوخ». فبعدما صوّت الأخير لمصلحة حزمة مساعدات بقيمة 95 مليار دولار لأوكرانيا وإسرائيل وتايوان، كانت عالقة في الكونغرس منذ أشهر، بموافقة 70 عضواً مقابل رفض 29، وهو ما يفوق الحد الأدنى للأصوات اللازمة لتمرير القوانين، اتّضح أنّه «من الباكر جداً» بالنسبة إلى كبيف التفاؤل بأنّ المساعدات الجديدة أصبحت في «متناول اليد»، ولا سيما أنّ رئيس «مجلس النواب»، مايك جونسون، يتعرض لتهديدات بـ«الإطاحة به» من قبل بعض النواب اليمينيين المتطرفين، في حال طرح الملفّ على الطاولة مستقبلاً. وعليه، وبعد الإعلان عن تمرير الحزمة «في الشوخ»، بدأت «ضجة» الجمهوريين المعارضين في «مجلس النواب» تهدد بـ«قتل» المساعدات الطارئة أمام ضرورة البحث عن «أساليب غير تقليدية للدفع قدماً بمشروع القانون»، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز». ومن جملة تلك الأساليب، مناورة تُعرف باسم «عريضة التسريح»، تسمح للمشرعين بفرض طرح المشروع، في حال تمكنوا من جمع توقيعات غالبية أعضاء المجلس، البالغ عددهم 218 عضواً.

مؤتمر ميونخ «وجولة» زيلينسكي

تزامناً مع ذلك، وفي محاولة لـ«إنعاش» الجبهة الأوكرانية، انطلق في جنوب ألمانيا، أمس، «مؤتمر ميونخ للأمن»، على أن يستمر حتى 18 شباط، بحضور «نخبة» من مسؤولي الدفاع والأمن في العالم، باستثناء ممثلين عن إيران وروسيا، بذريعة أنّهم «غير منفتحين على الحوار الهادف». وإذ ينعقد هذا المؤتمر قبل أيام من حلول الذكرى الثانية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، سيشارك الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، فيه، خلال جولة «أوسع» يجريها في أوروبا، ستشمل، إلى جانب برلين، العاصمة الفرنسية باريس، لتوقيع «اتفاقات أمنية ثنائية»، والدعوة إلى زيادة الدعم العسكري لبلاده.

تقرير

باتيلي ييأس من سياسيّي ليبيا: «الوضع القائم» يلائمهم

حذّد المبعوث الأممي العقبات التي تعترض طريق اللجوء إلى صناديق الاقتراع (أ ف ب)

طرابلس - الأخبار

استبق المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، الذكرى الـ 13 لـ«ثورة 17 فبراير» التي أطاحت الزعيم الليبي الراحل، معمر القذافي، بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن، حدّد فيها موقف كل مسؤول في السلطات الانتقالية الحالية في البلاد، مؤكداً أنه لا يوجد أفق لمسار يدعم إجراء الانتخابات من دون تحقيق توافق سياسي وحوار غير مشروط، يمهّد الطريق أمام إنجاز الاستحقاق. وهذه هي المرّة الأولى التي يوزع فيها الدبلوماسي الأفريقي المسؤوليات بين كل أطراف النزاع بشكل واضح، وبالأسماء، أمام مجلس الأمن، موجّهاً الدعوة إلى الجهات الفاعلة من أجل الضغط على أولئك لتغيير مواقفهم والذهاب إلى المفاوضات، وخصوصاً في ظلّ استكمال الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات من قِبَل لجنة «6+6» المشتركة بين مجلسَي النواب و«الأعلى للدولة».

وحدّد المبعوث الأممي العقبات التي تعترض طريق اللجوء إلى صناديق الاقتراع، وعلى رأسها الخلاف بين القوى والشخصيات السياسية حول الأولويات. إذ يعتقد رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، أن القضية التي يتوجّب طرحها أولاً هي تشكيل حكومة موحّدة معتمدة من مجلس النواب باعتباره «السلطة الشرعية الوحيدة»، مع التشديد على ضرورة مشاركة الأخير في المسار السياسي - أي مشاركة الحكومة التي يعترف بها إلى جانب حكومة الوحدة بقيادة عبد الحميد الدبيبة أو استبعادهما معاً -، وهو الموقف نفسه الذي يؤيّده اللواء المتقاعد خليفة حفتر، فيما الدبيبة لا يزال مصرّاً على عدم التنحّي عن منصبه إلّا بعد إجراء الانتخابات وإشراف حكومته على الاستحقاق. من جهته، يعيد رئيس «المجلس الأعلى للدولة»، محمد تكالة، الخلاف إلى نقطة التشريعات الناظمة للعملية الانتخابية، والتي استغرق إعدادها 11 شهراً، ورفض مجلسه القوانين الانتخابية التي أقرّها مجلس النواب باعتبارها جاءت مخالفةً لِما جرى الاتفاق عليه بين أعضاء لجنة «6+6» المشتركة في بوزنيقة، فيما يقف رئيس «المجلس الرئاسي»، محمد المنفي، على الحياد، مبدياً استعداده لدعم المبادرة الأممية للحوار.

وانطلاقاً من ذلك، أكد باتيلي، أكثر من مرة، «عدم وجود رغبة من الأطراف الليبية الرئيسة في حلّ المسائل العالقة»، معترفاً بفشل مهمّته لتمهيد الطريق أمام الانتخابات، بعد إخفاقه في إقناع المسؤولين بالعدول عن مواقفهم المسبقة قبل الجلوس إلى طاولة الحوار. وهو إخفاق يبدو طبيعياً في ظل رغبة هؤلاء في «الحفاظ على الوضع القائم باعتباره الأنسب بالنسبة إليهم»، كما قال. أيضاً، شدد المبعوث الأممي على أن الحلّ في ليبيا من خلال الانتخابات لن يكون ممكناً من دون التوصّل إلى تسوية سياسية بين الأطراف المؤسسية، وتنحية «المصالح الشخصية» للقادة الليبيين، محذّراً من أن المواقف الحالية أصبحت «تثير الشكوك ليس فقط حول التزامهم بالانتخابات، ولكن بوحدة بلدهم ومستقبله». وعكس حديث باتيلي في نيويورك بشكل واضح مخاوفَه من «تفكّك الدولة الليبية وانقسامها بين الشرق والغرب»، وخاصة أن الانقسام الحكومي الحالي أعاد مشكلة غياب ميزانية واضحة يتمّ اعتمادها للإنفاق العام، بالإضافة إلى غياب التوزيع العادل للثروة على مختلف المدن، في ظلّ معاناة المنطقة الجنوبية من التهميش الاقتصادي والسياسي، وهو أمر يستوجب تحرّكاً سريعاً من المسؤولين.

> لم تحمل الإحاطة الكثير من الملاحظات حول الأوضاع الأمنية في ليبيا باعتبارها تتّسم بالاستقرار الهشّ

ووفق باتيلي أيضاً، يتحمّل رئيس مجلس النواب، المسؤولية الأكبر لجهة عرقلة التوصّل إلى اتفاق أو المساعدة في إدارة المرحلة الحالية، ليس فقط لتمسّكه بإقالة الدبيبة واستبعاده، ولكن لعرقلته أيضاً اجتماعات اللجنة المالية العليا التي دعا إليها المجلس الرئاسي، في تموز الماضي، باعتبارها محاولة لضبط النفقات المالية. كذلك، انتقد المبعوث الأممي محاولة صالح الالتفاف على دور «الرئاسي» عبر مناقشة مجلس النواب، مطلع الشهر الماضي، مشروع قانون المصالحة الوطنية، وهو ما اعتبره «مثيراً للقلق»، في ظلّ السعي إلى إقرار المشروع من دون مشاورات لا مع عائلات الضحايا ولا مع منظّمات المجتمع المدني.

ولم تحمل الإحاطة الكثير من الملاحظات حول الأوضاع الأمنية في ليبيا باعتبارها تتّسم بالاستقرار الهشّ، وسط استمرار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من دون خروقات تذكر، وتواصل عمليات التنسيق الأمني. لكن التوترات السائدة في مناطق عدّة، وخاصة طرابلس، بين الميليشيات العسكرية، تثير هي الأخرى قلق باتيلي. وحتى الآن، لا يبدو أن الإحاطة الأخيرة التي قدمها المبعوث الأممي سيجري التعامل معها بشكل مختلف، لكن الرجل يتحرّك بهدف الضغط على أطراف إقليمية، من أجل محاولة التوصّل إلى حلول وسطية من دون صدامات، قبل أن يلجأ إلى السلاح الأخير، المتمثل في الدعوة إلى تطبيق عقوبات على المسؤولين الليبيين.

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4527

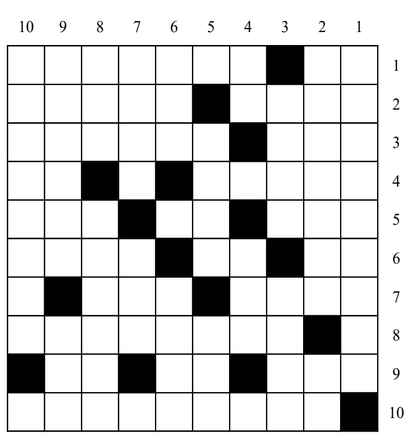

أفقيا

1- أمر فظيع – إسم تايوان سابقاً – 2- يحدث مساءً – أحد أبناء آدم – 3- من المشروبات – الخيال النهاري مع اشتداد حرارة الشمس – 4- يشاهدني – فرق الماء – 5- فسد عقله – هيئة الملابس – جمع شامة – 6- ظن وارتاب – للنداء – عائلة رسّام هولندي راحل – 7- بيت الأسد – ذكر الأفعى – 8- الإسم القديم لمدينة اسطنبول التركية – 9- طائر الشؤم – من الحيوانات – من الخضر – 10- كتاب لأفلاطون

عمودياً

1- جزيرة إيرانية – 2- مدينة تركية – للندبة – 3- أمسيات – يرجو الخير – 4- حرف جر – يحصل على مجزومة – 5- وكالة فضاء أوروبية مقرّها باريس – أبو البشرية – 6- سحاب رقيق يشبه الندى – أشتمه والعنه – 7- جوهرة ثمينة – منزل – 8- يغطي جلد بعض الحيوانات – أحد أبطال الفورمولا واحد في العالم – 9- عيادات المرضى – سلا – 10- تسمية تُطلق على المقاتلين الأكراد في العراق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- باب المنذب – 2- لويس باستور – 3- ذاتي – أجّ – 4- قانا – اش – رم – 5- اناكوندا – 6- باب – فرسخ – 7- الأنسات – لي – 8- لف – بر – سُمنة – 9- مجّوا – هدّ – 10- صلاح تيزاني

عمودياً

1- قصب المص – 2- بوذا – الفجل – 3- اياناب – وا – 4- بستان – نباح – 5- أبي – أفسَر – 6- لا – أكرا – كي – 7- مساشوستس – 8- نتّج – نخّ – مها – 9- دوّ – رد – لندن – 10- برهمانية

sudoku 4527

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

	3		2		6	9		1
	5	1	3					2
	6		8		5		7	
					1			
	1			8		7		5
			5				1	
3			7		4		8	
	7	8		9		5		4
5				2			9	

حل الشبكة 4526

1	6	3	8	9	5	7	2	4
9	2	7	6	3	4	8	5	1
4	5	8	1	7	2	6	3	9
3	1	2	9	5	7	4	6	8
5	7	6	4	1	8	2	9	3
8	4	9	2	6	3	1	7	5
6	8	4	3	2	9	5	1	7
7	3	1	5	4	6	9	8	2
2	9	5	7	8	1	3	4	6

مشاهير 4527

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف موسيقي إيطالي (1813- 1901). من أعمالة الأوبرالية «عايدة وعُطيل»

7+2+9+4 = سفيرتنا الى النجوم ■ 6+1+8+3 = يبيح الأمر ■ 10+5+11 = إمارة عربية

حل الشبكة الماضية: حسين المفيدي

فواز طرابلسي عن «زمن اليسار الجديد» [5]

أسعد أبو خليك *

الحديثُ هنا عن كتاب فواز طرابلسي الجديد، «زمن اليسار الجديد»، الصادر عن دار رياض نجيب الريّس. وتتعدّد الأسباب في تحليل الهزيمة في عام 1967، والتي يورد فواز طرابلسي بعضها من دون الانجرار إلى درك الثقافويّة الاستشراقية التي وقع فيها أدونيس وصادق جلال العظم (وهشام شرابي في ما بعد). أما حول موضوع أن جمال عبد الناصر أخطأ في عدم المبادرة في الحرب الذي يورده طرابلسي (ص. 114) فهذا صحيح؛ لقد صدّق الوعد الأميركي بأن إدارة جونسون ستلوم الطرف الذي سيبادر إلى إطلاق النار. كان فهم عبد الناصر للسياسة الغربية متقدّماً على فهم الحكّام العرب وهو كان يحذّر في خطبه من النوايا الأميركية، لكنه في تلك اللحظة التاريخية ظنّ أن أميركا ممكن أن تلوم إسرائيل لو هي بادرت بالحرب. وهذا الفخّ نفسه الذي وقع فيه ياسر عرفات في قمّة «كامب ديفيد» مع إيهود باراك في آخر عهد بيل كلينتون عندما دعاه الأخير ووعده بأنه ليس هناك ما يخسره وأنه لن يلومه لو لم يقبل بالعرض الإسرائيلي. ماذا فعل كلينتون عندما رفض عرفات العرض؟ سارع إلى المنبر في البيت الأبيض ولام عرفات على فشل القمّة. لسبب ما، لا تزال أطراف عربية عديدة تأمل أن تتصرّف أميركا في الصراع مع إسرائيل بشيء من الحيادية. في لبنان، لا يزالون يتعاملون مع «الوسيط الأميركي»، عاموس هوكشتين، (حامل الجنسيّة الإسرائيليّة) على أنه نزيه ومحايد.

أيّد المؤلف الكفاح المسلّح لكنه رفض مقولة أن المقاومة الفلسطينيّة ستشكّل «رافعة الثورات العربية» (ص. 115). هذه النظرة سادت في اليسار الفلسطيني وخصوصاً شعارات «الجبهة الشعبية»، ومفادها أن تحرير فلسطين سيمرّ بالضرورة من العواصم العربية. وفي المراجعة التاريخية، يبدو حذر المؤلّف صائباً. فشلت المقاومة الفلسطينية (أو اليسار الثوري) في تغيير الأنظمة، لا بل إن محاولاتها استجلبت عداء شعوب تلك الدول، على غرار ما جرى في لبنان وفي الأردن. وصحيح أن عمليّة التثوير والتغيير كان يمكن أن تكون بصورة مختلفة بالكامل، ومن دون استعراض أو رفع شعارات مُنفّرة للجمهور (مثل شعار «كل السلطة للمقاومة» الذي رفعته «الجبهة الديموقراطية» في الأردن عام 1970). فكرة التثوير ليست خطأً طبعاً، لكن مسار وجود المقاومة في الدول العربية لم يهتم ببناء علاقات مع الجماهير ربما بسبب الاعتداد بقوّة السلاح، كما حصل في لبنان. وبالطبع، كانت هناك تعبئة وتحريض ضد المقاومة، وتؤكد الوثائق الأميركية أن المكتب الثاني اللبناني كان يحرّض (ويسلّح) أهل الجنوب أملاً بحماية إسرائيل وطرد المقاومة مبكراً من لبنان.

> الصراع داخل «منظمة العمل الشيوعي» لم يقلّ عن الصراع خارجه، بينها وبين «الحزب الشيوعي» وباقي الأحزاب اللبنانية

> لم يكن ثمّة إجماع حول أولويّات النضال ونوعه. وهذا النقاش لا يزال جارياً في أوساط أفراد من اليسار في لبنان

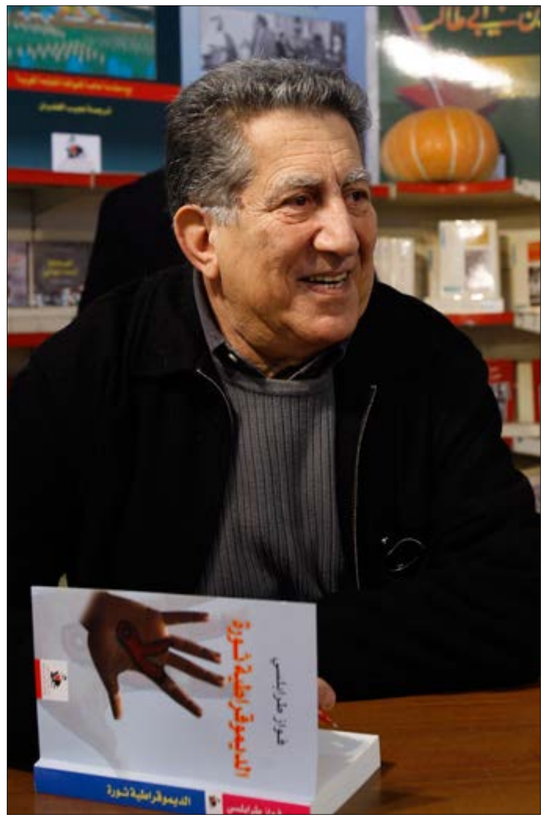

يستشهد طرابلسي بحديث ياسين الحافظ عن ظاهرة الشخبوطية، في إشارة إلى تأخر اجتماعي وأيديولوجي وتراكم مال غير مقرون بالإنتاج. والظاهرة هذه تتجلّى في أيامنا أكثر من قبل بسبب السطوة التي نالتها أنظمة الخليج بعد تدمير الدول والمجتمعات في ليبيا والعراق وسوريا ولبنان. لم يعُد هناك معارضة للطغيان الخليجي ولم يعد هناك إعلام مُغاير باستثناء الإعلام المرتبط بمحور المقاومة، وهو صغير الحجم والتأثير.

ويروي طرابلسي، الذي قضى وقتاً في الدراسة في بريطانيا بعد عام 1968، حيث تركّز نشاطه على الدعوة من أجل القضية الفلسطينية، قصته مع مجلّة «نيو لفت ريفيو» اليسارية. حينذاك، طلبوا من فواز مساهمة، فكتب دراسة طويلة عن فلسطين. لكنّ المسؤولين اليساريّين في المجلّة، لم تعجبهم المساهمة وكان المعترض الأكبر، بيري أندرسون (ص. 121). قام المعترضون بنشر ردّ على المقالة في العدد نفسه، لكنهم ذيّلوا الردّ بتوقيع اسم عربي مزيّف، مع أن كاتبه كان روبن بلاكبورن، والذي سحب أندرسون اسمه من العدد. اليسار الغربي لم يشذّ عن عنصريّة وانحياز الصهيونيّة، وتوضّحت معالم هذا اليسار كثيراً أثناء الحرب في غزة، عندما يعترض برني ساندرز (يُعتبر الاشتراكي الوحيد في مجلس الشيوخ) على فكرة وقف النار في غزة. كذلك نشط طرابلسي في دعم الحركات والثورات في شبه الجزيرة العربية، فيما كان الوطنيون والتقدميون العرب يدّنون بأنفسهم عن مسألة الخليج، كون في ذلك حماية لمكتسبات وامتيازات ماديّة لهؤلاء، فضلاً عن فرص في العمل في الإعلام الخليجي. قد لا يعرف البعض أن كتاب فرد هاليداي، «شبه الجزيرة العربية بدون سلاطين»، هو من تأليف مشترك بين هاليداي وطرابلسي (مع أن هاليداي احتكر اسم المؤلّف بالرغم من مساهمة طرابلسي في الكتابة). وللمفارقة، فإن طرابلسي هو مَن عرّف هاليداي إلى اليسار والقوميّين في شبه الجزيرة وسافر معه إلى هناك.

وعندما كان طرابلسي يعدّ أطروحته في جامعة لندن مع الصهيوني المتعصّب، بي جي فاتيكوتس، والذي كان معروفاً بشدّة كراهيته لعبد الناصر، تزامن خلاف طرابلسي مع أستاذه مع تشكيل «منظمة العمل الشيوعي» في لبنان. الطريف أن «منظمة الاشتراكيّين اللبنانيّين» (الذين جاؤوا من خلفيّة حركة القوميّين العرب) كانوا في البداية من دعاة التنظيم الأفقي والعمل الشعبي. لكن هؤلاء أنفسهم (أو على الأقل زعيمهم محسن إبراهيم) سرعان ما تحوّلوا باتجاه شديد اللينينية المركزية. المنظمة عند انطلاقتها أرادت الفصل بين نسقها في الشيوعية ونسق «الحزب الشيوعي اللبناني»: أيّدت الكفاح المسلّح ضد إسرائيل (لكن ليس بأيدٍ لبنانيّة) وعارضت تبعيّة «الشيوعي اللبناني» للاتحاد السوفياتي و«نزعة المصالحة الطبقيّة» (ص. 130). كما عارضت مقولة التطوّر الرأسمالي التي طلع بها منظّرو الاتحاد السوفياتي لتسويغ التحالف مع أنظمة عربية غير شيوعية (أو معادية للشيوعية).

وكانت توافدت أجنحة مختلفة إلى «منظمة العمل الشيوعي» عند، أو بعد، التأسيس، ومنها «التيار اللينيني» داخل «الحزب الشيوعي» و«الوسط الطالبي الفرنكوفوني» و«المجموعة التروتسكيّة». وانضمّت إليها أيضاً كوادر من «الشيوعي اللبناني»، ومجموعة ماوية متشدّدة انطلقت من «الحركة الطالبيّة الثانويّة» (ضمّت نواف سلام). كما انضمّ إليها خارجون عن «حزب العمال الثوري العربي» (الذي أسّسه ياسين الحافظ)، وبعض القوميين السوريين، وأناس من «حركة الشباب الزغرتاوي» ومن «جمعية شباب تنّورين»، وخرّيجون من «حركة الشبيبة الأرثوذكسية»، وأفراد من «مجموعة طانيوس شاهين»، بالإضافة إلى منشقّين عن حزب «الطاشناق». وعلى هذه الخلفية، أفهم اليوم لماذا نظرت «منظمة العمل» إلى تجربتها، في تلك الحقبة بالحد الأدنى، على أنها «يسار جديد». لم تكن المنظمة شيوعيّة أرثوذكسية موالية لموسكو أو لخالد بكداش. قرأتُ عن عناصر تكوين التنظيم وأسماء المنضمين (الكثير منهم أصبحوا معروفين في ما بعد في عالم السياسة والأدب والفنّ)، وشعرتُ بالغيرة الشديدة: كم كان الانضمام إلى هذه التجربة الجديدة مثيراً ومشوّقاً يومها، خصوصاً أن المنظمة كسرت النمط الشيوعي «الكومنترني» النشأة. لكن سرعان ما أدركتُ أن عناصر التفكيك والتشرذم وُلدت في التنظيم الجديد. هذه مجموعات متنافرة وخليط غير متناسق أيديولوجياً ومتعارض تنظيمياً. ثم إن هذه الأسماء المعروفة ليست إلا عنواناً لظاهرة «اليساريّين السابقين» الذين انضمّوا في ما بعد إلى اليمين، الحريري أو الخليجي، لا فرق. صحيحٌ أن الكثير من الذين انضمّوا إلى التنظيم لم يعمّروا فيه أبداً، وهجره معظم المؤسّسين، وقد يكون طرابلسي هو الوحيد الذي حافظ على ولائه للتنظيم لسنوات طويلة، لكن من اللافت أن شخصيّة محسن إبراهيم المركزية كانت شديدة الجذب لقطاع الطلاب والمثقّفين، مثل ميشيل عفلق تماماً: الرجل الذي ينبذ الأضواء والفاقد للحسّ الجماهيري وكان شديد التأثير على المثقّفين. إلا أن محسن إبراهيم كان أمهر من عفلق في الألعيب السياسة، التي أطاحت بعفلق وهمّشته مبكراً في داخل حزبه.

والجدير ذكره، أن «منظمة العمل» انتهجت سياسة تحريض عمّالي، لكنها كانت فوقيّة. كان ذلك شبيهاً بتجربة سكن وضّاح شرارة في وسط عمّالي لكسب تأييد الطبقة العاملة. لم تكن الظاهرة محصورة بالمنظّمة وحدها، لكنّ الأخيرة كانت تنظيم مثقّفين أكثر من معظم المنظمات والأحزاب الشيوعية في لبنان. وهذا التكوين جذب إليها المزيد من المثقّفين، لكنّ هؤلاء قصيرو النفس، ما يفسّر الهجرة المبكّرة منه، لكن ليس هذا ما يفسّر ارتداد الكثيرين من اليسار إلى اليمين.

يقول طرابلسي إن الخلاف احتدم مع «الحزب الشيوعي اللبناني» مبكراً، وحول الموقف من «دخول المقاومة الفلسطينية إلى لبنان» (ص. 134) والمنافسة على كسب الطلاب والعمّال، وتطوّرت الخلافات إلى اشتباكات في الجامعات، على ما يروي المؤلّف. وانعقد المؤتمر الثالث لـ«الحزب الشيوعي اللبناني» عام 1972، بعد أن نال الحزب الرخصة الرسميّة، فيما كانت المناسبة احتفالية كبيرة حضرها ممثّلون من الدولة ومن كل أنحاء العالم. وعندما انحاز كمال جنبلاط إلى «الحزب الشيوعي» في خلافه من اليسار الشيوعي البديل والثوري الذي كان ينبذ، قال في خطاب أمام المؤتمر إن الخطة «التي اتبعها الحزبان اليساريان الرئيسيان (الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي)... كنّست من ميدان السياسة اللبنانية جميع الشلل المعتقديّة الضالّة التي ضلّلت سابقاً بعض الطلاب والمثقّفين وبعض الجماهير المحدودة»، بحسب ما يروي طرابلسي (ص. 134). لكنّ فواز يتحدث هنا عن الخلاف مع جنبلاط و«الحزب الشيوعي» حول الحلّ السلمي من دون أن يوضّح موقف المنظمة بالتحديد.

على أن الصراع داخل «منظمة العمل» لم يقلّ عن الصراع خارجه، بينها وبين «الحزب الشيوعي» وباقي الأحزاب الأخرى. لم يكن ثمّة إجماع حول أولويّات النضال ونوعه. فكّر إبراهيم بالتنحّي لكن مبادرة من وضّاح شرارة عجّلت في عقد مؤتمر أوّل في نيسان 1971. اختلف المؤلّف مع وضّاح مبكراً، ووقعت «قطيعة» بينهما. رفض شرارة صيغة الديموقراطية المركزية لكنه لم يقدّم بديلاً عنها. واقترح البعض وضع كلمة اشتراكية في اسم المنظمة بدلاً من الشيوعية لتجنّب تنفير الناس من شبهة الإلحاد. وفيما كانت أسماء القيادة نتاج اتفاق بين إبراهيم وشرارة، ومارس التنظيم إجراءات قمعيّة ضد مظاهر تمرّد في «المكتب العمّالي»، يعترف طرابلسي بدوره «الأبرز» والأشرس في الإجراءات التي أدّت إلى خروج الأعضاء من التنظيم (ص. 139). اختلفوا حول أولويّات النضال: هل يكون الوطني أو الاجتماعي؟ (هذا النقاش لا يزال جارياً في أوساط أفراد من اليسار في لبنان خصوصاً بعد الانهيار المالي). وتُرك المنظمة من أولوا الأهميّة للنضال الوطني، والتحقوا بصفوف المقاومة الفلسطينيّة (من مثل محمد كشلي، الذي أصبح في ما بعد مستشار رفيق الحريري لشؤون قمع الحركة العمّالية، ويُقال إنه أجاد في دوره في التخريب على الحركة العمّالية في التسعينيّات). وغادر التنظيم بعض الماويّين اعتراضاً على تأييد المكتب السياسي لتأميم نفط العراق، واعتبروا ذلك «تنازلاً للبعث» (ص. 140). هؤلاء التحقوا بحركة «فتح»، يا للغرابة! وأيضاً، انضمّ فريق آخر من المغادرين إلى «الشيوعي اللبناني».

يفصّل طرابلسي النقاش حول التنظيم المُعتمد في المنظمة، وكانت هناك وجهة نظر المؤلّف التي تقول بانتهاج «ديموقراطيّة مركزيّة، فيما ناصر آخرون فكرة وضّاح شرارة بتبنّي «الخلويّة الأفقيّة» التي ترفض الانتخاب التمثيلي في التنظيم. وكانت الخلايا مستقلّة عن بعضها البعض (ص. 142). وطرابلسي على حق أن الخلوية الأفقية لا يمت بأصل لأي نوع من الديموقراطية المركزية، فيليب لازاريني، سارع إلى اتخاذ تدبير فوري قصووي، ودون تحقيق، بإيقاف المجموعة وإلغاء عقود أفرادها، وفتح تحقيق شامل بشأن الاتهامات الإسرائيلية. موقف تل أبيب وواشنطن والأتباع، يستهدف، بعدما عطلت واشنطن دور «مجلس الأمن»، الرفض والتشكيك بما تعلنه أو تمارسه كل المؤسسات التابعة للأمم المتحدة: من «محكمة العدل الدولية» إلى «الجمعية العامة للأمم المتحدة» إلى أمينها العام، وصولاً إلى «الأونروا» - الشاهد الدولي على جرائم الاغتصاب والتشريد والتهجير، وعلى حق العودة، والتي قتلت إسرائيل، عمداً، 132 من موظفيها منذ 7 أكتوبر الماضي، ولا سيما أن إبعاد «الأونروا» عن المشهد الحالي هو مساهمة في إحكام الحصار على سكان رفح والنازحين إليها، في محاولة لإشاعة اليأس بين السكان وفرض العزلة والتنازلات على المقاومة، فيما يسعى الصهاينة وواشنطن، في «اليوم التالي» للحرب، إلى فرض وصاية مباشرة على قطاع غزة (بالتواطؤ مع عرب واشنطن)، إذا فشلت حكومة نتنياهو في فرض سيطرتها المباشرة عليه!

- المحور الثاني: إخضاع رفح والتهجير. وهو هدف كبير وركن أساسي في مشروع التصفية الشاملة للقضية الفلسطينية. كما أنه، مرحلياً، هدف تعويضي مهم جداً، بعد تعذّر أو تأخر تحقيق أهداف هزيمة المقاومة واستعادة الأسرى والسيطرة على القطاع. وأشنطن تدعم وتبرر، رغم ضخامة المجزرة القائمة والمتوقعة، فيما تل أبيب تصرّ رغم الرفض العالمي الشديد. من أجل هذا الهدف في مديّيه العاجل والآجل، كانت المجازر والتدمير الشامل الذي رمى ولا يزال يرمي إلى جعل الحياة مستحيلة في القطاع. وكل ذلك يجري بمواكبة أميركية ديبلوماسية يقودها الوزير بلينكن الذي سارع إلى الإعلان عن نفسه «يهودياً قبل أن يكون أميركياً»، بهدف تمكين تل أبيب في أن تحقق في المفاوضات ما عجزت عن تحقيقه في الميدان! هكذا، يعيد التاريخ نفسه، هذه المرة، لكن بصورة كوارث وجرائم أكثر هولاً وهمجية؛ كانت جريدة «النهار» قد كتبت في عددها الصادر في 2010/6/3 ، وتحت عنوان عريض (المانشيت): «نتنياهو يرفض رفع الحصار عن غزة وواشنطن تستغرب الضجة»، على اعتبار أن «نتنياهو رفض الانتقادات الدولية» للهجوم الدموي على سفن «أسطول الحرية» لكسر الحصار عن غزة، موضحاً أن «هدف الحصار هو منع حركة حماس من الحصول على صواريخ تطاول تل أبيب والقدس». وفي مقابل الضغط الدولي، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، بان كي مون، إلى رفع الحصار فوراً، لقيت تل أبيب حينها مساندة من واشنطن، إذ برّر نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، العملية الإسرائيلية، مستغرباً «الضجة الدولية حولها».

على أيّ حال، الشعب الفلسطيني ثابت في صموده ومقاومته. أما بالنسبة إلى واشنطن وتل أبيب، فالارتباك والخيبة سيّدا الموقف، وفيما كانت الأولى تحاول إنقاذ إسرائيل من أخطائها، من سينقذ واشنطن من نفسها الآن، بعدما أضحت مسؤولةً أولى عن تغطية الجريمة والمشاركة فيها؟!

* كاتب وسياسي لبناني

رفح و«الأونروا» والإبادة... وواشنطن

سعد الله مزرعاني *

بعد صدمة، بل فجيعة «طوفان الأقصى»، ثمّة من قرر في كيان العدو، تحويل الأزمة - الانتكاسة إلى فرصة. من قرّر وسارع إلى إعلان ذلك، منفعلاً ومهدداً، كان رئيس الحكومة نتنياهو، بقوله إن «خريطة جديدة للشرق الأوسط سيجري رسمها بعد الحرب». استند الرجل إلى مناخات المزاج الشعبي الإسرائيلي المشبع بالعنصرية، كما إلى التحالف اليميني المتطرف الفاشي الموجّه للحكومة. وقد استند خصوصاً إلى الدعم المطلق الذي منحه إياه أقطاب «الناتو» بقيادة واشنطن. هكذا، وجد نتنياهو فرصة من أجل معالجة أزمة خضوعه للمحاكمة بسبب ملفّي الفساد سابقاً، والتقصير والإخفاق إثر محنة «طوفان الأقصى».

خلال أكثر من أربعة أشهر، ورغم حشد كل الجيش بمحترفيه واحتياطييه، ورغم الاستخدام المفرط للقوة، وما نفّذته حكومة نتنياهو من مجازر إبادية هائلة ضد المدنيين والأطفال خصوصاً، وتدمير مجنون لكل من وما في قطاع غزة، وتهجير همجي قاتل ضد السكان، لم يتمكن العدو من تحقيق أيٍّ من أهدافه. لكنّه تكبّد، بسبب مقاومة بطولية ومقتدرة وعنيدة وصمود مدني أسطوري، خسائر غير مسبوقة: بشرية وعسكرية واقتصادية ومعنوية وأخلاقية. وخلافاً لتوقعاته، وجد العدو نفسه في مواجهة عدة جبهات، فعّالة ومهمة، في لبنان والعراق وسوريا واليمن، وكذلك في مواجهةٍ مع معظم العالم، ومن ثمّ، في قفص «محكمة العدل الدولية»، مُتَّهماً بارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب، وانتهاك القانون الدولي الإنساني.

بيد أن الحكومة الصهيونية تواصل حربها بإصرار أرعن وإجرامي مسعور! هذا، رغم الحملة العالمية السياسية والشعبية الكبيرة، ورغم مواقف مؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ورغم أنها موضوعة تحت رقابة وشروط «العدل الدولية». ويمكن القول إنه، في موضوع تطويق وتهديد وقصف مدينة رفح (تمهيداً لاقتحامها)، بعدما أكره الجيش الإسرائيلي، بالدمار والمجازر والحصار، حوالي 1,2 مليون مواطن للهجرة إليها (زائداً حوالي 250 ألف من سكانها)، فإنه لم يبقَ سوى واشنطن، من يبرر للصهاينة مواصلة القتل! حتى المطلب الأميركي «تخفيف الخسائر بين المدنيين»، تخلّت عنه واشنطن مطلع هذا الأسبوع، حين تبنى مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، بعد اجتماعات القاهرة، ذريعة نتنياهو بأن «حماس تتخذ من المدنيين دروعاً بشرية»! ويكشف هذا الموقف المخزي والإجرامي، مرة جديدة، أن تل أبيب حين تعتدي وتنتهك وتقتل إنما تفعل ذلك بتشجيع أو دعم أو حماية من واشنطن وتحت إشرافها. وهنا يكمن سر هذه الوقاحة الإسرائيلية في تحدي العالم، وفي المضي بسلوكها الهمجي على النحو الذي تتكامل أهدافه وخطواته كنهج مشترك أميركي إسرائيلي. الهدف الكبير، كان ولا يزال، بالنسبة إلى العدو الصهيوني، تصفية شعب فلسطين وليس فقط حقوقه وقضيته (نظرية الصهاينة هي أن الفلسطيني الجيد هو، فقط، الفلسطيني الميت!). أما بالنسبة إلى الراعي الأميركي، فالهدف، كما أكّد المستشار نفسه، يتمثّل في «الدفاع عن المصالح القومية الأميركية»، والتي يخدمها، فقط، انتصار الكيان الصهيوني. وكل ما عدا ذلك، في بعض المواقف الأميركية هو من قبيل الخداع وتحسين الصورة، وتقليل الأخطاء والخسائر المادية أو المعنوية.

> لا يخلو الواقع من محاولات تحقيق التحويل المحنة إلى فرصة، حالياً، استناداً إلى عدّة محاور نشطة

ولا يخلو الواقع من محاولات تحقيق تحويل المحنة إلى فرصة، حالياً، استناداً إلى المحاور النشطة الآتية:

- المحور الأول: استمرار الدعم السياسي الأميركي للاعتداءات الإسرائيلية، وتغطية كل المجازر والارتكابات بذريعة «حق الدفاع عن النفس»، ولو في وجه كل العالم. وذلك يتصل بدعم عسكري (جسور مفتوحة جواً وبحراً) واقتصادي ومالي (14 مليار دولار) وديبلوماسي واستخباري. بالإضافة إلى تبني الرواية الإسرائيلية، إعلامياً، والتي تكاد تتهم كل العالم بـ«معاداة السامية»، تبنّ فوري لأكاذيب العدو بشأن دور ونشاط منظمات الأمم المتحدة وخصوصاً وكالة «الأونروا»، والمبادرة إلى حجب التمويل عنها من قبل واشنطن و14 دولة حليفة لها. وقد حصل ذلك، دون أن تكلّف واشنطن نفسها، عناء التدقيق وانتظار التحقيق، ورغم أن مدير الوكالة، فيليب لازاريني، سارع إلى اتخاذ تدبير فوري قصووي، ودون تحقيق، بإيقاف المجموعة وإلغاء عقود أفرادها، وفتح تحقيق شامل بشأن الاتهامات الإسرائيلية. موقف تل أبيب وواشنطن والأتباع، يستهدف، بعدما عطلت واشنطن دور «مجلس الأمن»، الرفض والتشكيك بما تعلنه أو تمارسه كل المؤسسات التابعة للأمم المتحدة: من «محكمة العدل الدولية» إلى «الجمعية العامة للأمم المتحدة» إلى أمينها العام، وصولاً إلى «الأونروا» - الشاهد الدولي على جرائم الاغتصاب والتشريد والتهجير، وعلى حق العودة، والتي قتلت إسرائيل، عمداً، 132 من موظفيها منذ 7 أكتوبر الماضي، ولا سيما أن إبعاد «الأونروا» عن المشهد الحالي هو مساهمة في إحكام الحصار على سكان رفح والنازحين إليها، في محاولة لإشاعة اليأس بين السكان وفرض العزلة والتنازلات على المقاومة، فيما يسعى الصهاينة وواشنطن، في «اليوم التالي» للحرب، إلى فرض وصاية مباشرة على قطاع غزة (بالتواطؤ مع عرب واشنطن)، إذا فشلت حكومة نتنياهو في فرض سيطرتها المباشرة عليه!

- المحور الثاني: إخضاع رفح والتهجير. وهو هدف كبير وركن أساسي في مشروع التصفية الشاملة للقضية الفلسطينية. كما أنه، مرحلياً، هدف تعويضي مهم جداً، بعد تعذّر أو تأخر تحقيق أهداف هزيمة المقاومة واستعادة الأسرى والسيطرة على القطاع. وأشنطن تدعم وتبرر، رغم ضخامة المجزرة القائمة والمتوقعة، فيما تل أبيب تصرّ رغم الرفض العالمي الشديد. من أجل هذا الهدف في مديّيه العاجل والآجل، كانت المجازر والتدمير الشامل الذي رمى ولا يزال يرمي إلى جعل الحياة مستحيلة في القطاع. وكل ذلك يجري بمواكبة أميركية ديبلوماسية يقودها الوزير بلينكن الذي سارع إلى الإعلان عن نفسه «يهودياً قبل أن يكون أميركياً»، بهدف تمكين تل أبيب في أن تحقق في المفاوضات ما عجزت عن تحقيقه في الميدان! هكذا، يعيد التاريخ نفسه، هذه المرة، لكن بصورة كوارث وجرائم أكثر هولاً وهمجية؛ كانت جريدة «النهار» قد كتبت في عددها الصادر في 2010/6/3 ، وتحت عنوان عريض (المانشيت): «نتنياهو يرفض رفع الحصار عن غزة وواشنطن تستغرب الضجة»، على اعتبار أن «نتنياهو رفض الانتقادات الدولية» للهجوم الدموي على سفن «أسطول الحرية» لكسر الحصار عن غزة، موضحاً أن «هدف الحصار هو منع حركة حماس من الحصول على صواريخ تطاول تل أبيب والقدس». وفي مقابل الضغط الدولي، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، بان كي مون، إلى رفع الحصار فوراً، لقيت تل أبيب حينها مساندة من واشنطن، إذ برّر نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، العملية الإسرائيلية، مستغرباً «الضجة الدولية حولها».

على أيّ حال، الشعب الفلسطيني ثابت في صموده ومقاومته. أما بالنسبة إلى واشنطن وتل أبيب، فالارتباك والخيبة سيّدا الموقف، وفيما كانت الأولى تحاول إنقاذ إسرائيل من أخطائها، من سينقذ واشنطن من نفسها الآن، بعدما أضحت مسؤولةً أولى عن تغطية الجريمة والمشاركة فيها؟!

* كاتب وسياسي لبناني

عن حزب الله والردع... ولبنان القوي!

فراس زعيتر *

لم تصل الحرب على الجبهة الجنوبية اللبنانية حدودها القصوى أو حتى تقترب من هذا الحد. لم يظهر حزب الله كل ما لديه أو حتى بعض مما لديه من أوراق إستراتيجية. ربما هذا الأمر أو أكثر أصبح بديهياً وواضحاً طوال الشهور الماضية من جبهة الدعم التي فتحها الحزب للمقاومين في غزة، ولكن البديهية هذه تفرض علينا جميعاً استنتاجات لا بد من طرحها: حزب الله أصبح أثقل مما عهده الجميع. «مستضعف» التسعينيات أضحى جسماً بكتلة هائلة تقربه عبر السنوات للتحول إلى قوة «إستراتيجية» على مقياس شرقنا الأوسط.

الذاكرة العربية في صراعنا مع الصهاينة لم تشهد قوة قادرة على التلويح بالقوة في وجه الكيان من دون دفع ثمن مباشر. والذاكرة ذاتها لم تشهد طرفاً قادراً على ضرب الإسرائيليين في مقتل تكتيكي أو إستراتيجي من دون التحول إلى مغامر غير عقلاني. حزب الله فعل ذلك وربما أكثر؛ فهو قادر اليوم على ضرب آلية للعدو كما حصل بداية حرب تموز عام 2006، من دون انفتاح الداخل على نموذج مشابه لتلك الحرب. الحدود والخطوط الحمر التي رسمها بالدم في إدارته ملف الصراع وملف البناء والتجهيز، جعلت منه «بعبع» الكيان الإسرائيلي الأول، لا في المكان فقط بل الأهم في الزمان، وهذا لم يحصل قبلاً.

الكيان الإسرائيلي قام على مبدأ القوة والتفوق والمبادرة والريادة العسكرية والتكنولوجية، الأمر الذي راكم مع سنوات النكسات، «إرادة» سياسية قوية لقادة العدو جعلت منهم أكثر إقداماً على مغامرات عسكرية في لبنان وفلسطين المحتلة ودول الطوق العربي عموماً. كما أصبحت هذه القوة منطلقاً للضرب من بعد في اغتيالات استهدفت المقاومين في كل قارات العالم. لكن هذه الوقائع بدأت بالتآكل عندما ضربت في مقتلها، ومقتل إسرائيل ألا تكون كياناً خارقاً، بل عدواً قوياً يواجه خصوماً أشداء يركبون الزمن في سباق بناء التفوق والقوّة.

«طول النفس» الذي ذكّرنا به أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله في خطاب يوم الجريح والأسير، ويضاف إليه ما يفعله الحزب ويؤسس لفعله، عاملان لفهم الواقع واستشراف بعض من المستقبل القريب. الكيان أصبح كـ«دب» محاصر في مدخل كهفه، والمطلوب أن يتوغل أكثر نحو الحائط، وهذا ما يريده الصياد أو الصيادون في هذه المناسبة. فالمقاومة أصبحت محوراً وخطّطاً وبلداناً وجيوشاً وشعوباً. الاحتلال يدرك هذا، لذا بات يسابق الوقت في مجازره في غزة لمحاولة تجزئة الجبهات وتفريغ قدرة المحور على الضرب من كامل نقاط التواجد، وغزة في المقدمة إنْ لم تكن رأس الحلف وبعض أحياء القدس المحتلة في الغد القريب.

ما تقدّم يمثّل واقع اليوم وحقيقته الراسخة، لذا ترى معركة الكلمة والفكرة والشبكات العنكبوتية وكل ضروب غسل الأدمغة وتزييف الوقائع تعمل ليل نهار، لشراء الوقت لمعلّميها في لانغلي وتل أبيب. الأميركي وصنيعته الإقليمية، إسرائيل، وخلفهما «الناتو»، باتوا غير قادرين على استيعاب أن «الشرق الأوسط الجديد» أصبح قيد التنفيذ والتشطيب، ليس وفقاً لمخطّط هؤلاء، إنما اعتماداً على مهندسين محليين مقاومين من قلب مجتمعاتهم ولها. لا مندسّين تقلّبوا من جيب كوندوليزا رايس إلى مايك بومبيو وصولاً إلى أنتوني بلينكين.

قوة المقاومة، وقدرتها على الردع لم تعودا موضوع مناظرة تلفزيونية أو خطاباً لمناسكة أحلام الناس وركوب أحلام هؤلاء. الردع هذا قائم ونراه ونعيشه في كل لحظة يرسم فيها حزب الله خطاً أحمر للكيان، أو شرطاً يحدده عبر وسيط، أو موقفاً ثابتاً يحدد بدايات الأزمات ونهاياتها. اليوم أصبح للبنان بفعل هذه القوة - لمن أراد أن يكون قوياً -، صوتاً مسموعاً وشروطاً واضحة وانخراطاً غير خجول في صناعة مستقبله ورسم حدوده الآمنة. كل هذا لبنان (البلد أو المقاومة) الذي يحارب اليوم من أجل فلسطين، يطبق مع رفاقه في الإقليم كل آمال الأمة في أيامها الصعبة الماضية: ألا تكون فلسطين وحيدة أبداً.

* صحافي

قضية اليوم

على العدوّ أن ينتظر حضوراً وفاعلية وتوسّعاً أكبر

نصرالله: دماء مقابل دم المدنيين

رفض الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أي محاولة للعدو الإسرائيلي للتنصل من المسؤولية عن استهداف مدنيين في جنوب لبنان، وأعلن تفعيل خيار الرد على هذه الاستهدافات لإفهام العدو بأن أي توسعة للعدوان، جغرافياً أو مدنياً، سيكون التعامل معها مختلفاً، واضعاً الإسرائيلي أمام خيارين: إمّا العودة إلى قواعد الاشتباك التي كانت سائدة، أو مواجهة توسعة في ردود المقاومة على توسعة عدوانه. وحسم بأن حزب الله سيردّ على سقوط 10 مدنيين في مجزرتَي النبطية والصوانة هذا الأسبوع لأن «هذا الأمر لا يمكن أن يُترك»، مؤكداً أن الردّ «سيكون بتصعيد العمل المقاوم في الجبهة... ونساؤنا وأطفالنا الذين قُتلوا سيدفع العدو ثمن سفكه لدمائهم دماء، لا مواقع وأجهزة تجسّس وآليات. والأمر متروك للميدان». واتّهم العدو بتعمّد استهداف المدنيين بهدف «الضغط على المقاومة لتتوقف... نقول له: هذا يزيدنا حضوراً وقوة واشتعالاً وغضباً وفاعلية وأيضاً توسّعاً، وعليه أن يتوقّع ذلك وأن ينتظر ذلك».

وفي كلمة له أمس في احتفال بذكرى «القادة الشهداء»، قال نصرالله: «في معركة المقاتلين والجنود، نقاتلهم ويقاتلوننا ومن الطبيعي سقوط شهداء (...) وحين يصل الأمر إلى المدنيين، بالنسبة إلينا هذا الأمر له حساسية خاصة. قلنا دائماً إننا لا نتحمّل المسّ بالمدنيين، ويجب أن يفهم العدو أنّه ذهب في هذا الأمر بعيداً». وردّ على تهديدات وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بأنّه «للتذكير، المقاومة في لبنان تملك قدرة صاروخية هائلة تمكّنها من مدّ يدها من كريات شمونة إلى إيلات».

وأوضح نصرالله أنّ «هدفنا في محور المقاومة، في هذه المعركة أن يُهزم العدو بفشله في تحقيق أهدافه، وأن تلحق به أكبر الخسائر الممكنة، وأن تخرج غزة، وخصوصاً حماس، منتصرة»، مؤكداً أن جبهات الإسناد للمقاومة الفلسطينية، في لبنان واليمن والعراق، تشكل عنصر قوة ميدانياً، وعنصر قوة سياسياً يمكن لحماس الاستفادة منهما في تثمير تضحيات الشعب الفلسطيني.

ونبّه الأمين العام لحزب الله إلى أن «الهدف الذي يعمل له العدو منذ سنوات هو تهجير الفلسطينيين وإقامة دولة يهودية خالصة قومية لليهود» بدعم أميركي تام، و«أهمية طوفان الأقصى أنه كشف هذا المستور». ودعا نصرالله إلى عدم الانخداع بالنفاق الأميركي وهو ما يجب أن يُبنى عليه في السياسة والميدان، مؤكداً أن «من يتحمّل المسؤولية في هذه المعركة هو الإدارة الأميركية. السلاح والصواريخ وقذائف المدفعية للحرب على غزة كلها تأتي من أميركا. وإذا أراد الأميركيون فعلاً وقف الحرب فليوقفوا الجسر الجوي إلى فلسطين المحتلة فتتوقف الحرب». وأضاف: «أميركا تصرّ على هدف القضاء على حماس أكثر من إسرائيل. وكل قطرة دم تُسفك في غزة وفي كل المنطقة المسؤول الأول عنها، هو (الرئيس الأميركي جو) بايدن و(وزير الخارجية الأميركي أنتوني) بلينكن و(وزير الدفاع الأميركي لويد) أوستن. الإدارة الأميركية هي المسؤولة. أما نتنياهو وغالانت وغيرهما فليسوا سوى أدوات تنفيذ». وشدّد على أنّه «أمام أميركا ومشروع التسلّط والنهب والمشروع الصهيوني في الاحتلال والسيطرة والإبادة، نحن أمام خيارين: مقاومة أو استسلام، فأيّهما أكبر كلفة؟ الاستسلام يعني ذلاً وهواناً وعبودية واستهانة بأعراضنا».

ولفت إلى أنّ «المقاومة الشعبية اليوم أثبتت جدواها في إنجاز التحرير، والمقاومة في لبنان أنجزت ميزان ردع وحماية، والمقاومة في لبنان وفلسطين هشّمت ميزان الردع الإسرائيلي (...) في بلد كلبنان يجب أن نتمسّك بالمقاومة وسلاحها وإمكاناتها أكثر من أي وقت مضى، لأن هذا ما يجدي، والذي يجعل العدو يرتدع ويخاف»، مشدّداً على أن سلاح المقاومة لحماية لبنان وليس لتغيير وقائع سياسية. وقال: «لا حزب الله ولا حركة أمل ولا أي فصيل مشارك اليوم على الجبهة تحدّث عن فرض رئيس جمهورية أو تعديل في الحصص أو النظام السياسي على ضوء الجبهة (...) موضوع المقاومة خارج هذه الحسابات كلها، هذه مسألة ترتبط بالدفاع عن لبنان والجنوب وشعبنا وكرامته». وأضاف: «سلاح المقاومة ليس لتغيير وقائع سياسية في لبنان ولا تغيير الدستور في لبنان، هذا السلاح لحماية لبنان وشعبه وكل اللبنانيين، سواء قاتل على الأرض اللبنانية أو قاتل بمواجهة إسرائيل أو قاتل بمواجهة التكفيريين في سوريا»، مشيراً إلى أنّه «ليس هناك في الحدود البرية ما يُسمى مفاوضات ترسيم حدود حتى نُتهم بأننا نريد التفاوض بغياب رئيس الجمهورية. الحدود البرية مرسّمة وأي مفاوضات ستكون على قاعدة اخرجوا من أرضنا اللبنانية».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

> نذكّر العدو بأن المقاومة في لبنان تملك قدرة صاروخية هائلة تمكّنها من مدّ يدها من كريات شمونة إلى إيلات

6 شهداء لأمل وحزب الله
العدوّ ينتظر ردّ المقاومة

تتواصل عمليات المقاومة ضدّ المواقع الإسرائيلية الحدودية، رغم تصعيد العدوّ عدوانه على القرى الجنوبية والمدنيين فيها، وعلى وقع تهويله المُستمر بتوسيع الحرب ضدّ لبنان. واستهدف حزب الله أمس موقع المالكية بصاروخ «بركان»، ومن ثمّ موقعَي رويسات العلم وزبدين في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة. كما هاجم انتشارَين لجنود العدو في موقع راميا ومحيط ثكنة دوفيف. وأكّدت «المقاومة الإسلامية» أنها حقّقت في جميع عملياتها إصابات مباشرة.

وفيما استهدفت مدفعية العدو وطائراته العديد من النقاط والقرى الحدودية، أعلن حزب الله استشهاد المقاومين: مصطفى خضر قصير (بلدة دير قانون النهر)، محمد علي درويش (صربين) وخالد محمد التامر (أرزي). كما أعلنت حركة أمل استشهاد المقاومين: علي حسن عيسى (جبشيت)، محمد حسين سعيد (القصيبة) وقاسم نزار برو (الشرقية).

إلى ذلك، أقرّت بلدية كريات شمونة بأن الضربة الصاروخية التي شنّها حزب الله على المستوطنة، في «ردّ أوّلي» على مجزرتَي النبطية والصوانة، ألحقت أضراراً في شبكة الكهرباء والمياه وعدد من المنازل والمركبات. ونظراً إلى ترقّب العدوّ ردّ المقاومة على استهدافه المدنيين، أعلن «مجلس الجليل الأعلى» أن الطرقات «لا تزال مغلقة أمام حركة المرور، حتى إشعار آخر».

تقرير

استهداف محطة الوزاني هل يفتح معركة «الحقوق المائية»؟

آمال خليل

لم يقتصر العدوان الإسرائيلي الذي استهدف محطة مياه الوزاني بقصفها فجر السادس من شباط الجاري، إذ يمنع العدو فرق الصيانة من الاقتراب من المحطة لمسح الأضرار وإصلاحها عبر استهداف محيطها بالقصف يومياً. وكان كشف أولي أظهر تضرّر غرفة المضخّات الرئيسية ولوحات التحكم والتشغيل الخاصة في المحطة الواقعة في سهل الوزاني، والتي تضخّ مياه نهرَي الوزاني والحاصباني إلى عدد كبير من القرى والبلدات في أقضية مرجعيون وصور وبنت جبيل.

غير أن الأضرار التي تُقدّر كلفة إصلاحها بمئات آلاف الدولارات ليست الأخطر، إذ يؤكد مدير مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وسيم ضاهر أن استهدافها «يأتي في سياق المخطط الصهيوني لمنع لبنان من استخدام حقوقه في مياه النهرين اللذين ينبعان من أراضيه ويجريان باتجاه فلسطين المحتلة». وأكّد ضاهر لـ«الأخبار»، أن قصف المحطة «كان متعمّداً لمنعنا من مواصلة تأهيلها وتوسعتها، لافتاً إلى أن هذا الاستهداف هو الثاني بعد قصفها أثناء عدوان تموز 2006، و«يجب أن يشكل حافزاً للدولة لتنفيذ التصاميم والخطط النائمة في الأدراج لاستخدام حق لبنان في المياه من دون ضوابط».

وينبع الوزاني والحاصباني في لبنان، ويسير كل منهما مسافة معينة (الحاصباني 24 كلم والوزاني 5 كلم) فيلتقيان على بعد 4 كيلومترات من الحدود مع فلسطين المحتلة، ويدخلان إليها حيث يلتقيان مع روافد نهر الأردن بطول 251 كلم لتصبّ كلها في البحر الميت.

المؤسسة التي نظّمت في السنوات الخمس الماضية مؤتمرين حول «حقوق لبنان من نهرَي الحاصباني والوزاني» تقدّر كمية فوق الأرض وتحتها في حوض النهرين بـ 450 مليون متر مكعب. وفيما تعترف الدولة اللبنانية بحقها بـ 130 مليون متر مكعب تجري فوق الأرض، منح السفير الأميركي إريك جونستون (مخطط مياه وادي الأردن الموحّد 1955) لبنان 35 مليون متر مكعب. وبعد التحرير في عام 2000، خاض لبنان معركة ضد إسرائيل لضخ المياه من نبع الوزاني في وجه تهديدات العدو الإسرائيلي، غير أنه لا يستثمر لبنان سنوياً سوى ما بين مليونين وثلاثة ملايين متر مكعب من المياه. ولأن المؤسسة شرعت في تشييد محطة ضخ جديدة ملاصقة للقديمة، بقدرة ضخ تصل إلى 12 مليون متر مكعب سنوياً ترتفع لاحقاً إلى 80 مليوناً، لم يستبعد ضاهر أن يكون العدو «استغلّ الجبهة المفتوحة لقصف المحطة وإحباط المشروع»، آملاً أن تفتح الحكومة «بعد هذا العدوان معركة تحصيل حقوقنا في مياهنا». ولفت إلى خلاصة دراسات أجرتها المؤسسة تبيّن أن «القانون الدولي لا ينظم بدقة تقاسم المياه، بل ينص على الحفاظ على مصالح البلاد المشاطئة للنهر وحل الخلافات بطريقة ودية، في حين أن حسن الجوار لا ينطبق على لبنان والعدو الإسرائيلي، فضلاً عن أن ادّعاءات إسرائيل بحاجتها إلى مياه النهرين تسقط أمام مشاريع التحلية التي نفّذتها في محيط بحيرة طبريا التي تتغذى من النهرين وخططها المستقبلية لتصدير فائض المياه لديها».

في الواجهة

الهبة القطرية للجيش: استنسابية الظروف الإستثنائية

> بين وزير الدفاع وقائد الجيش ملف قضائي مالي عالق لدى ديوان المحاسبة لم يُحسَم الى الآن. من غير الواضح رغم انقضاء الوقت انه في طريقه الى قول الكلمة الفصل. المُقالة في الاصل. بيد ان الاصل في الاصل هو قصة إبريق الزيت: اموال خاصة واموال عمومية. واحدة فوق القانون وواحدة تحته

نقولا ناصيف

يعود تعليق الملف المالي لدى ديوان المحاسبة بين الوزير موريس سليم والعماد جوزف عون الى اشهر خلت بين مماطلة وإبطاء وإصدار آراء غير ذات صفة ملزمة. يوشك عمره على سنتين، مرتبطاً بخلاف على التفسير القانوني لهبة مقدمة الى الجيش من دون مرورها بمجلس الوزراء، مع ان اجتهادات سابقة لديوان المحاسبة قدّمت أجوبة صريحة عن المرجعية القانونية للهبات. بيد ان العقدة المقيمة في الملف العالق تتجاوز الى ما هو ابعد بإزاء صندوقيْن في الجيش، أحدهما يسمى «أموالاً خاصة» لا يمر بمراقبة مسبقة او لاحقة مفاتحه في يد قائد الجيش وكذلك انفاقها، والآخر «اموال عمومية» مقيدة انها اموال الدولة تخضع لكل ما لا ينصاع اليه الصندوق الاول.

المعلوم عن الاموال الخاصة انها اموال مداخيل الاندية العسكرية وأرباحها والرسوم على طوابع الطبابة العسكرية وسواها، ملحقة بمديرية القضايا الادارية والمالية كأحد اختصاصاتها ومرتبطة مباشرة بالقائد. اما الاموال العمومية فشأنها مختلف مرعية بالمادة 156 في قانون الدفاع وفي احكام قانون المحاسبة العمومية.

اول خيط التباين بين سليم وعون، قبل الوصول الى ديوان المحاسبة، عند بدء الحديث عن وصول هبة قطرية بمبلغ 60 مليون دولار الى الجيش لتوزيعها على عديده، ضباطاً ورتباء وأفراداً، بمئة دولار شهرياً لكل منهم بدءاً من رأس الهرم.

بمراسلة خطية سأله الوزير عنها وطلب الحصول على تفاصيل لعرضها على مجلس الوزراء كي يأخذ علماً بها ويقرر إنفاقها، فلم يُجب. عاود المراسلة الخطية ثانية بعد أسابيع، فلم يجب ايضاً. عندما التقيا على الاثر سأله شفوياً مجدداً عن سبب عدم اجابته عن مراسلتيْه، فرد عون ان قطر «لا تريد مرور الهبة بالدولة اللبنانية». حمل الوزير الجواب الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، فكان جوابه هو الآخر مطابقاً: «لا يريدها القطريون من خلال الدولة اللبنانية»، تعبيراً ضمنياً عن عدم ثقتهم بها. كتب سليم الى رئيس ديوان المحاسبة محمد بدران في 21 حزيران 2023 يطلب رأيه «في الهبة القطرية وسائر الهبات العينية للجيش واتفاقات رضائية وبيع وشراء لوازم وعتاد للجيش».

في ما اورده كتابه ان «الاحكام القانونية التي ترعى قبول الهبات والتبرعات سواء كانت منقولة او ثابتة او نوعية تنحصر باسم مجلس الوزراء الذي يقرر قبولها وانفاقها بموجب مرسوم وفقاً للمادة 52 في قانون المحاسبة العمومية».

رقد طلب الرأي في الديوان ستة أشهر بلا اجوبة دونما احالته الى احدى غرفه ذات الاختصاص بوزارة الدفاع. أضحت لاحقاً عند المدعي العام لدى الديوان فوزي خميس بأن اصدر في 19 كانون الاول - للمفارقة والمصادفة في آن في اليوم الرابع لتمديد ولاية قائد الجيش سنة جديدة - رأياً برقم 56 يدعم وجهة نظر عون، المُعبَّر عنها بكتاب القائد الى الديوان قائلة ان الهبة القطرية «لم تقدّم الى الدولة اللبنانية بل الى عناصر الجيش اللبناني». ما خلص اليه خميس هو نفسه موقف عون بأن عدَّ الهبة «اموالاً خاصة» وليست «اموالاً عمومية» كي تحال الى مجلس الوزراء لنيل موافقته.

أُحيل رأي خميس الى الوزير مفتقراً الى قرار كان يُفترض صدوره عن رئيس ديوان المحاسبة كونه المرجعية التي خاطبها وزير الدفاع، لا الاكتفاء برأي المدعي العام غير المعني بمخاطبة الوزير، ومطالعته لا تتعدى انها رأي ليس الا. وحده قرار الديوان الذي لم يصدر هو المُعوَّل عليه.

ليست الهبة القطرية، وقد انقضت قبل وقت طويل، سوى جزء من اتفاق لم تكن الدوحة طرفاً فيه. في 20 ايار 2022 وقع سليم في اليرزة مع السفيرة الاميركية دوروثي شاي في حضور قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاميركي اتفاقاً يقضي بمساعدة عديد الجيش اللبناني بمئة دولار شهرياً لستة اشهر لكل مَن فيه. لأن الدورة الادارية للاتفاق المعقود تتطلب في الولايات المتحدة بعض الوقت الى حين السماح بانفاقها بعد المصادقة عليه لدى سلطاتها، طلبت واشنطن من الدوحة مدّ لبنان موقتاً بهبة يبدأ صرفها للفور على عديد الجيش اللبناني في ظل الضائقة الاجتماعية والمعيشية المعلومة. ولأن القانون الاميركي يمنع تسديد رواتب قوات مسلحة غير اميركية، صار الى البحث عن احد برامج الامم المتحدة كي تنفق المساعدة الاميركية من خلاله قبل الاستقرار على برنامج UNDP، الذي تولى بالفعل دفع مئة دولار اميركي شهرياً لكل في عديد الجيش عبر مكاتب خاصة بتحويل الاموال.

فارق الهبة القطرية عن المساعدة الاميركية ان الاولى حصل عليها الجيش وراحت قيادته تدفعها بنفسها الى الضباط والرتباء والجنود، وهو ما افصح عنه قائد الجيش في كتابه الى ديوان المحاسبة، فيما الثانية لم تمر بالقيادة بل بمكاتب تحويل الاموال طوال ست دفعات. ذلك ما طرح اكثر من علامة استفهام اقترنت بالهبة القطرية التي هبطت على القيادة لوحدها، فيما أُعد للمساعدة الاميركية باتفاق خطي طرفاه الوزير والسفيرة. طاولت علامات الاستفهام عديد الجيش ايضاً المستفيد من الهبة الاولى ولوائحه.

ساهم موقفا وزير الدفاع وقائد الجيش المتعارضان من الهبة القطرية في تسعير خلافاتهما كانت تحتاج مرة بعد اخرى الى نقطة ماء كي تفيض الكأس بها. مذذاك توسّع الجدل المُكمّل للخلاف بإزاء إحجام ديوان المحاسبة عن ابداء الرأي المطلوب ان يُدلي به رسمياً تبعاً للاصول المتبعة،

> نظرية الظروف الاستثنائية صارت اختصاصاً عسكرياً جديداً؟

والخوض في استرجاع اجتهادات مناقضة لرأي خميس:

1 - تمر علاقة الدولة اللبنانية مع اي دولة اخرى بمجلس الوزراء صاحب صلاحية قبول الهبات النقدية والعينية باسمها بمرسوم متى تجاوزت قيمتها 250 مليون ليرة لبنانية، عملاً بالمادة 52 في قانون المحاسبة العمومية.

2 - يحدد مرسوم مجلس الوزراء وجهة إنفاق الهبة وفقاً لرغبة الواهب عند الاقتضاء، او وفق ما يقرره المجلس حيال هبة غير مقيّدة بوجهة انفاق محددة.

3 - تبعاً لرأييْن سابقيْن لديوان المحاسبة رقم 26 مؤرخ 12 ايار 1999 ورقم 42 مؤرخ 9 ايلول 1999 ثبّتا قاعدة اخضاع الهبات لموافقة مجلس الوزراء. تناول الرأي رقم 26 برئاسة القاضي عفيف المقدم هبة مقدمة من الاتحاد الاوروبي بقيمة 480 الف دولار اميركي، وخلص الى القول «يقتضي قبول الهبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وليس بقرار يصدر عن المجلس. كما يقتضي ان ينص المرسوم على فتح اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات باعتبار ان لهذه الهبة وجهة انفاق حددها الاتحاد الاوروبي». الرأي الثاني رقم 42 برئاسة القاضية حنيفة صبرا تناول الصيغة القانونية الواجبة لقبول الهبات النقدية والعينية، وخلص الى «بما ان لكلمة الاموال الواردة في متن المادة 52 مفهوما شاملا يشمل كل العناصر التي تتألف منها الثروة وتكون موضوعاً للحقوق، وبما ان الهبات العينية تكون في ضوء ذلك داخلة في مفهوم الاموال ويقتضي بالتالي لقبولها استصدار مرسوم وعدم الاكتفاء بقرار من مجلس الوزراء».

4 - عملاً بالمادة الثانية في قانون المحاسبة العمومية، الاموال العمومية هي اموال الدولة والبلديات والمؤسسات العامة التابعة للدولة او البلديات واموال سائر الاشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية. مؤدى ذلك ان الهبة القطرية ارسلت الى الدولة اللبنانية بهدف تسيير مرفق عام هو الجيش، ما يقتضي اتباع الاصول القانونية في قيد الهبات.

5 - الاكثر مدعاة للانتباه في ما تناوله رأي خميس بقوله ان التدابير التي اتخذها قائد الجيش (الى الهبة اتفاقات التراضي وشراء لوازم وعتاد للجيش)، داحضاً ارتكابه اي مخالفة، «متوافقة مع الاصول ومشروعة ومباحة ومبررة ومناسبة مع حجم التحديات والظروف الاقتصادية والسياسية والاستثنائية». أدهى ما في هذا الاستنتاج منح قائد الجيش صلاحية قانونية في استنساب مفهومه للظروف الاستثنائية وبناء قرارات عليها في قضايا ادارية لا تمت بصلة الى صلاحياته ووظيفته على رأس الجيش، في الاصل هي مهمة القضاء. يضاعف ذلك التوسّع في تفسير نظرية الظروف الاستثنائية وتعميم تدابير وارتكابات باسمها وتبريرها بما يتجاوز القانون نفسه وسيادته والاجتهاد في تقدير المصلحة العامة كلٌ بحسب ما يرتأي. ما فعله مجلس الوزراء اخيراً في تعيين رئيس للاركان غدا انموذجاً للاقتداء بالاستنساب والاعتباطية.

بينما صرفت الهبة القطرية بقرار فردي من قائد الجيش، وُزعت المساعدة الاميركية عبر مكاتب تحويل الاموال (أ ف ب)

تقرير

الأسعار تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة «سوء التعافي»

ابتداءً من مطلع السنة الماضية، لاحظ المقيمون في لبنان، ارتفاعاً كبيراً في الأسعار لم يودّ فقط إلى تراجع حادّ في القدرة الشرائية لمن مداخيلهم بالليرة، إنما أصاب أيضاً من لديهم مداخيل بالدولار. هذا المسار كان حتمياً بسبب فوضى التعامل مع الأزمة من إفلات سعر الصرف على غارب التعدّدية، مروراً بتدخّل الدولة من خلال الدعم العشوائي، وصولاً إلى تشريع الدولرة بقرارات رسمية

ماهر سلامة

عندما انفجرت الأزمة النقدية والمصرفية في لبنان، بدأت الأسعار تنخفض بالنسبة إلى من مداخيلهم بالدولار النقدي. شعر الكثيرون بهذا الأمر. لا بل تحوّل نمط استهلاك الفئات التي كانت تتقاضى رواتبها بالدولار، أو تُحوّل إليها بضع مئات من الدولارات من الخارج، إلى نوع من الترف، إذ أتيحت لهؤلاء الاستفادة من قوّة دولاراتهم مقابل انهيار الليرة. وصل الأمر في ذروته خلال فترة الدعم التي شملت 300 سلعة، من أبرزها المحروقات والمواد الغذائية الأساسية والأدوية. ومع نهاية الدعم واكتمال دورة الدولرة النقدية عادت الأسعار إلى مستوياتها السابقة لتتوقف مفاعيل مميزات أصحاب المداخيل المدولرة. اللافت، أن أولئك الذين اعتبروا أن الدولرة النقدية الشاملة أو شبه الشاملة، هي التي سترسي الاستقرار في السوق لأنها تلغي مفاعيل انهيار الليرة، اكتشفوا بمرور الوقت أن هذه الدولرة سواء كانت مقصودة أو فرضتها الظروف المعيشية الصعبة، تحوّلت إلى عامل أساسي يضغط في اتجاه رفع الأسعار. وبالتالي أدّى ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية حتى بالنسبة إلى من لديهم مداخيل بالدولار، سواء أتت هذه المداخيل على شكل دولارات نقدية مخزّنة في المنازل، أو على شكل أجور ورواتب، أو مساعدات من منظّمات خارجية أو تحويلات من أبنائهم وذويهم العاملين في الخارج.

وثّق الوزير السابق شربل نحاس، هذه التطوّرات بواسطة نموذج إحصائي تحليلي يستند إلى مؤشرين: تطوّر سعر الليرة مقابل الدولار، وتضخّم الأسعار بحسب مؤشّر إدارة الإحصاء المركزي. وبقياس التضخّم نسبة إلى سعر الدولار، تبيّن له أن الأسعار عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى مع كل الدولرة التي يشهدها السوق. فمنذ نهاية 2018 إلى نهاية 2023، تضاعف سعر الدولار مقابل الليرة نحو 59,3 مرّة. وبالتوازي تضخّمت أسعار السلع والخدمات بنحو 60 مرّة. في هذه الفترة حصلت تطوّرات كبيرة ومتسارعة على ضفّتي الأسعار وسعر صرف الدولار، لكن يمكن تلخيصها بثلاث مراحل: الأولى تتعلّق بالتداعيات الفورية للأزمة، وبالدعم المحدود والارتفاع في سعر الدولار من دون قفزات كبيرة. والثانية تمثّلت في توسيع الدعم. وفي المرحلة الثالثة أُوقف الدعم وبدأت تصدر قرارات رسمية تسمح بدولرة الأسعار الداخلية.

في المرحلة الأولى سجّل ارتفاع في سعر الصرف وتيرته أعلى من ارتفاع الأسعار. وفي هذه المرحلة أيضاً، كانت الأسعار الداخلية منخفضة لأسباب متعدّدة من أبرزها دعم مصرف لبنان لبعض السلع (مثل المحروقات والدواء والقمح) والتي تمثّل ثقلاً أساسياً في الاستيراد والاستهلاك المحلّي. فللمحروقات انعكاسات شاملة على الاقتصاد لا تقتصر على سعرها فقط لأنها تدخل في عمليات الإنتاج وفي سلاسل التوريد بشكل واسع. لذا، كانت الأسعار منخفضة نسبياً بالإضافة إلى انخفاض كلفة العمّال وانخفاض الأرباح المتوقّعة من أصحاب الأعمال. والمقصود بالأسعار «الداخلية» هنا هو الخدمات المُنتجة داخل البلد، مثل المطاعم والمشروبات غير الروحية والأغذية... ففي حين انخفضت القيمة الشرائية لليرة، ارتفعت القدرة الشرائية للدولار بشكل كبير. يعتقد نحاس أنه كان يمكن استغلال هذا الواقع لإعادة بناء قطاعات إنتاجية تُسند التعافي الاقتصادي. تاريخياً، كان العائق الأوّل أمام الإنتاج في الاقتصاد اللبناني هو ارتفاع كلفة الإنتاج. وأحد أهم عوامل ارتفاع هذه الكلفة، خصوصاً في حقبة ما بعد الحرب الأهلية، كان ارتفاع كلفة اليد العاملة في لبنان، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المواد الأوّلية. لكن مع الانهيار والدعم، انخفضت كلفة اليد العاملة إضافة إلى كلفة بعض المواد الأولية. وأسهم الانخفاض في هوامش الربح التجارية، في انخفاض الأكلاف بشكل إضافي. كانت هذه فرصة الدولة لدعم الاستثمارات في القطاع عبر الإقراض بدلاً من دعم السلع التي كلّفت احتياطات مصرف لبنان مليارات الدولارات من دون أي فائدة اقتصادية.

(هيثم الموسوي)

في المرحلة الثالثة، جرى توسيع الدعم ليشمل نحو 300 سلعة إضافة إلى السلع الأساسية. أسهم ذلك في استقرار القدرة الشرائية للدولار، أو لمن مداخيلهم بالدولار، لفترة امتدت من تموز عام 2020 حتى تشرين الثاني 2021، أي إلى حين رفع الدعم في صيف 2021. وفي هذه الفترة أيضاً، استقرّت العلاقة بين سعر الصرف وتضخّم الأسعار، فلم تُسجّل متغيرات كبيرة وظلّ ارتفاع سعر الصرف يسبق ارتفاع باقي الأسعار. إلا أنه بعد رفع الدعم، فقد الدولار جزءاً من قدرته الشرائية في الاقتصاد اللبناني بسبب التسارع في تضخّم الأسعار لكنّ الخسارة لدى المداخيل بالدولار لم تكن كبيرة واستقرّت بشكل نسبي حتى مطلع 2023.

> تبيّن أن كذبة الدولرة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون علاجاً

في المرحلة الثانية، التي بدأت في آذار 2023، عادت الأسعار الداخلية إلى الارتفاع بوتيرة مطّردة مدفوعة بقرارات صدرت عن وزارات وإدارات رسمية تسمح بتسعير وتحصيل أسعار السلع بالدولار. بدأت الدولرة في وزارة الطاقة ثم في وزارة السياحة وصولاً إلى وزارة الاقتصاد. أسهم ذلك في ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالدولار وبتراجع القدرة الشرائية للدولار في الاقتصاد اللبناني. ففي سوق مثقّل بالاحتكارات، وبحرية التسعير وبغياب أي نوع من الرقابة الفعلية، ارتفعت الأسعار بوتيرة مماثلة لارتفاع سعر الصرف وبدأت تظهر الوقائع العميقة والحقيقية في الاقتصاد اللبناني. هنا تبيّن أن كذبة الدولرة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون علاجاً، بل هي وباء يتيح للتجّار الاستفادة من التدفقات الآتية من الخارج (سواء على شكل رواتب أو مساعدات من منظمات ودول، أو على شكل تحويلات مغتربين) وتصحيح هوامش ربحيتهم وتعزّز موقعهم التفاوضي ضمن هرمية السوق لتصبح قوّة العمل في أدنى واضعف مواقعها، أي إن الأجور لا تكون لديها فرصة العودة إلى مستوياتها السابقة في ظل انكماش الاقتصاد وتقشّف الدولة عن الإنفاق.

رغم ذلك، يقول رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أثناء مناقشات موازنة 2024 إن لبنان انتقل إلى «التعافي»، ولكن الأجدى هو القول إنه «سوء التعافي».

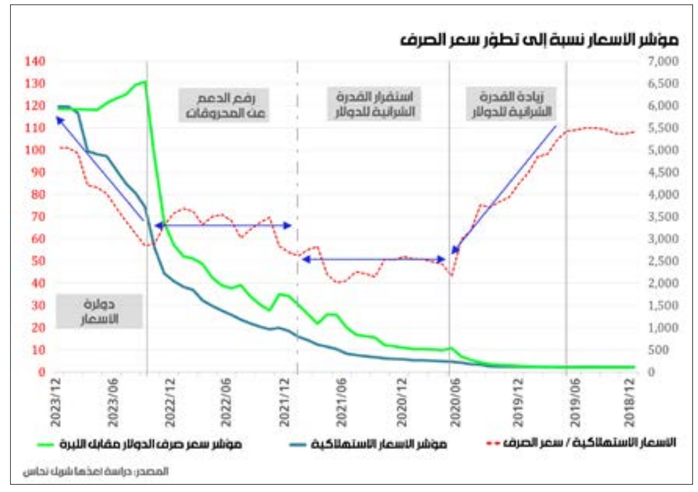

متابعة

هندسات منصوري: دولارات فريش للمصارف مقابل تطبيق التعميم 166

محمد وهبة

مضى أكثر من أسبوعين على صدور التعميم 166 الذي يحدّد الإجراءات الاستثنائية لتسديد شهري بقيمة 150 دولاراً نقداً للودائع بالعملة الأجنبية المكوّنة بعد 2019/10/31. ورغم أن الحاكم بالإنابة وسيم منصوري خفّف عن المصارف كلفة تطبيق التعميم وحمّلها لمصرف لبنان بشكل مباشر وغير مباشر، إلا أنّ أياً منها لم يباشر بعد باستقبال طلبات المودعين في انتظار تحديد آلية التطبيق وأبواب الاستنساب المفتوحة في التعميم لتصنيف الزبائن بين مؤهّلين للاستفادة وغير مؤهّلين.

تقول مصادر مصرفية، إن في سياق تطبيق التعميم 166، ينفّذ منصوري أحدث نسخة من «الهندسات المالية» القائمة على الآتي: بما أن كلفة تطبيق التعميم ستُموّل مناصفة بين مصرف لبنان والمصارف، فإنه مقابل كل دولار نقدي تدفعه المصارف في سياق التطبيق، ستحصل من مصرف لبنان على دولارات نقدية بقيمة موازية.

هذا هو الشكل الأبسط لتفسير هذه الهندسة المالية، أما في تفاصيلها، فهي قائمة على الآتي: المصارف أودعت لدى مصرف لبنان أموالاً بالعملات الأجنبية، والأخير كان يدفع لها فوائد موزّعة بنسبة 50% بالدولار المصرفي (الولار)، وبنسبة 50% بالليرة على سعر 15 ألف ليرة مقابل الدولار. لكن مع صدور التعميم، قرّر منصوري إلغاء التسديد بالليرة، وأن يحوّل للمصارف قيمة الفوائد المدفوعة بالدولارات المصرفية (اللولارات)، إلى دولارات نقدية بمقدار حصّتها أو ما يترتّب عليها في سياق تطبيق التعميم 166.

هكذا وافقت المصارف بسهولة على تطبيق التعميم الذي يضلّل المودعين باعتباره تسديداً تدريجياً للودائع بالعملات الأجنبية المكوّنة في الحسابات المفتوحة بعد 2019/10/31. لا أحد يعلم فعلياً إذا كان معيار تحديد هذا التاريخ له أصل علمي، أم شعبوي، لكنّ الواقع تشير إلى أن شروط انطباق هذا التعميم ستكون ضيّقة نسبياً وفيها بنود استنسابية، أي إن تحديد انطباق بعض البنود يعود إلى تقدير المصارف. كل ذلك يحصل مقابل مبلغ زهيد بقيمة 150 دولاراً شهرياً.

(هيثم الموسوي)

تبرّر المصارف التأخّر في بدء تطبيق التعميم، بأنه يعود إلى إجراء محاكاة للشروط ومدى انطباقها وتحديد البيانات التنفيذية في داخل كل مصرف من جهة، وبين مصرف لبنان والمصارف من جهة ثانية.

أولاً، يترتّب على المصرف التأكّد أن الحساب الذي يطالب باستفادته من التعميم، قد تكوّن بالعملة الأجنبية بعد نهاية تشرين الأول 2019. قبل هذا التاريخ، لن يستفيد بالتأكيد، وذلك مبني على افتراض أن لدى صاحب الحساب المفتوح بالعملة الأجنبية حقّ الاستفادة من التعميم 158 (400 دولار شهرياً أو 300 دولار شهرياً). وذلك بمعزل عن استفادته من التعميم 158 أو عدمه ولأي ظرف كان.

ثانياً، ستُحتسب كل العمليات التي نُفّذت في هذا الحساب على منصّة صيرفة، فإذا كانت قيمتها توازي أو تفوق 75 ألف دولار نقداً، سيُصنّف صاحب الحساب غير مؤهّل للاستفادة من التعميم 166.

ثالثاً، سيتم جمع كل دفعات القروض التي سدّدها الزبون على أسعار صرف متعدّدة، أي في الفترة التي تلت تاريخ 2019/10/31، فإذا كان مجموعها يوازي أو يزيد على 300 ألف دولار، سيُصنّف غير مؤهّل للاستفادة.

رابعاً، كل زبون حوّل وديعته من ليرة إلى دولار بعد التاريخ المذكور بما يوازي أو يفوق 300 ألف دولار، سيُصنّف غير مؤهّل للاستفادة.

خامساً، كل زبون يتبيّن أن لديه «حركة شيكات مصرفية تدلّ على عملية تجارة شيكات بعد تاريخ 2019/10/31» لن يستفيد من التعميم.

ثمّة أمران أساسيان في كل هذه الشروط؛ الأول، أنه يجب على كل مصرف أن يراجع مصرف لبنان للتأكّد من حسابات الزبون في سائر المصارف سواء بالنسبة إلى تسديد القروض أو تحويل الودائع بالليرة إلى دولار أو بالنسبة إلى عمليات صيرفة. وسيتم جمع المبالغ لحساب مدى انطباق التعميم على الزبون أو اعتباره غير مؤهّل.

> يعود لتقدير المصارف تحديد وجود حركة شيكات على الحسابات التي تطلب الاستفادة

الأمر الثاني، يتعلق بالبند المتعلق بحركة الشيكات. فالمصرف المركزي لم يحدّد أي معيار لتقدير وحسم صفة تجارة الشيكات ومدى انطباقها على الزبون. وبحسب ما هو واضح لدى المصارف، وما تقوم به فعلياً، فإن تقدير حركة الشيكات سيكون على عاتقها ويعود إليها وحدها تقدير الأمر. هنا يصبح الأمر مثيراً للغاية، إذ إنه يمكن للمصارف تسهيل أو تعقيد صفة تاجر الشيكات من خلال عدة عناصر من أبرزها مراقبة عدد الشيكات المودعة أو المسحوبة من الحساب، وقيمتها أيضاً ووتيرة العمليات والغاية المصرّح عنها... ثمّة الكثير مما يمكن أن تقوم به المصارف لعرقلة الأمر وتصنيف الزبون غير مؤهّل، لكن لن تكون لديها مصلحة حاسمة بذلك ما دامت ستحصل على التمويل النقدي «الفريش» من مصرف لبنان. بهذا التعميم، يخضع مصرف لبنان للمصارف من أجل ترويج فكرة «التسديد التدريجي للودائع» التي اعتُمدت أيام الحاكم السابق رياض سلامة حين أقرّ التعميم 158، وتُستكمل اليوم في أيام الحاكم بالإنابة وسيم منصوري.

قضية

خبراء قانون: قرار يخلط بين الملكية الخاصة والعقارية «الشورى» في خدمة المصارف

رلى إبراهيم

في توقيت مريب، وبينما يجري البحث في عقد جلسة لمجلس الوزراء الأسبوع المقبل يكون على جدول أعمالها حصراً بند «معالجة أوضاع المصارف وإعادة تنظيمها»، أصدر مجلس شورى الدولة قراراً نهائياً أبطل فيه قرار مجلس الوزراء الرقم 3 الصادر بتاريخ 2022/5/20 في شقه المتعلّق بـ«إلغاء جزء كبير من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تجاه المصارف وذلك لخفض العجز في رأسمال مصرف لبنان وإغلاق صافي مركز النقد الأجنبي المفتوح للمصرف».

دعوى الإبطال قدّمتها جمعية المصارف التي أبدت رفضاً واسعاً للمشروع الذي تنوي الحكومة مناقشته. وبالتزامن مع صدور القرار انطلقت حملة إعلامية تؤكّد أن بعض الوزراء سيمتنعون عن حضور الجلسة المنوي عقدها لتطيير كل ما يخصّ مشروع قانون «معالجة أوضاع المصارف». وبدا من تسارع الأحداث، أن عمل الحكومة تجاه معالجة إفلاس المصارف بات مقيّداً بما تريده المصارف التي حصلت على دعم قضائي عبّرت عنه في بيان بشيد بموقف «الشورى» ويحدّد بنود التفاوض حول أي مشروع لإعادة هيكلة المصارف، والتي «لا يجوز التراجع عنها بأي شكل»: «أن يتضمن المشروع نصاً واضحاً وصريحاً لا يقبل التأويل أو الاجتهاد يوضح أن الأزمة المالية الحالية في لبنان هي أن تتحمل الدولة جميع التزاماتها القانونية خاصة فيما يتعلق بتغطية الخسائر في ميزانية مصرف لبنان، ما يعود بالمسؤولية على الدولة ومصرفها المركزي لإعادة جميع الإيداعات من مصرف لبنان إلى المصارف لكي تعيدها بالكامل إلى المودعين».

بمعزل عن هذه الشبهات، يقول خبراء في القانون، إن قرار الشورى ينطوي على شوائب دستورية وقانونية بما يخدم مصالح المصارف حصراً. يتبيّن ذلك من مسار دعوى الإبطال التي قدّمتها جمعية المصارف بتاريخ 2022/6/28. إذ صدر بعد أسابيع، أي في 2022/8/11، قراراً إعدادياً رقمه 284/ 2021-2022 ويقضي بردّ طلب المصارف لأن المجلس لا صلاحية له للنظر في الدعوى. لكن شيئاً ما استجدّ في مجلس الشورى دفع نحو إصدار قرار إعدادي ثان مخالف للأول، بل يوافق على النظر في الدعوى ويفتح المحاكمة. القرار الإعدادي الثاني، أعدّته القاضية ميراي داود، وفيه تبنّت كل حجج جمعية المصارف المتّصلة بتحميل الدولة المسؤولية

> استُبدل القرار الإعدادي الذي يردّ طعن المصارف بقرار إعدادي ثانٍ موقّع لها

وتحميلها الأعباء الكافة. ثم نام الملف حتى أصدر رئيس مجلس الشورى القاضي فادي الياس القرار النهائي بتاريخ 2024/2/6 مطابقاً لما ورد في القرار الإعدادي الثاني. ما بين التقريرين، سُجّلت زيارة بتاريخ 19 تموز 2023 قام بها رئيس مجلس شورى الدولة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري لتسليمه مشروعاً لحماية أموال المودعين وإعادتها على دفعات. وقد تلقى الياس وعداً من بري بأنّ المشروع «سيسلك طريقه». يومها لم يعلن الياس بأي صفة أعدّ مشروع قانون يفترض أن يكون من صلاحيات الحكومة ومجلس النواب، إلا أنه يصعب عدم الربط بين تبدّل مسار القضية في مجلس الشورى فجأة، وبين طموح القاضي بالإعداد لمرحلة ما بعد خروجه من المجلس. كما لا يمكن الفصل بين القرار الإعدادي الرافض لمراجعة جمعية المصارف والقرار النهائي الذي يتضمن مجموعة مغالطات وشوائب فنّدها قضاة وقانونيون:

- أي طعن أمام مجلس الشورى يكون ضدّ القرارات الإدارية النافذة، أي تلك التي ينتج منها ضرراً بليغاً. أما قرار الحكومة، فليس سوى استراتيجية أو مجموعة طروحات لم تقترن بأي عناصر تنفيذية كالمراسيم ومشاريع القوانين، علماً أن الطعن بمشاريع القوانين التي تحوّل إلى مجلس النواب يتم أمام المجلس الدستوري لا «الشورى» الذي نصّب نفسه مرجعاً لمراقبة النقاشات والآراء. اللافت أن داود اعتبرت في تقريرها أنه بمجرد موافقة الحكومة على مضمون استراتيجية النهوض بالقطاع المالي يخالف المادة 108 من نظام «الشورى» التي تتيح إبطال الأعمال الإدارية المشوبة بعيب «مخالفة النصوص التشريعية أو التنظيمية الصريحة وعدم تقيّد السلطة الإدارية بالقاعدة القانونية التي يشكل الدستور أسماها».

- استند التقرير على قراءات أوروبية وفرنسية متعددة لتأكيد حماية الملكية الفردية التي تشكل الوديعة إحداها. لكن مصادر قانونية ترى أن الأمر بمثابة «حشو» متعمّد يخلط بين الملكية الخاصة والملكية العقارية. فضلاً عن أن الدستور واضح عندما يشير إلى أن «أي نزع للملكية الخاصة يجب أن يكون وفقاً للقوانين التي توضع لهذه الغاية»، أي إن سحب الحقّ لا يُنزع إلا بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب. ففي ظل عدم وجود أي قانون صادر بهذا الصدد لا تملك الحكومة أي صلاحية لشطب الودائع أو تحديد قيمة التعويضات. ما يعني أن تمسّك مجلس الشورى بسردية الملكية الفردية لاتخاذ قرار مماثل غير واقع في مكانه لعدم توافر أيّ من العناصر النافذة والمضرّة بحقّ المودع. فضلاً عن أن الاستراتيجية لم تأت على ذكر أموال المودعين بل أموال المصارف التي يمكن أن تكون ناتجة من فوائد أو هندسات مالية أو غيرها. ما يعيدنا إلى السؤال حول الغرض من وراء قفز «الشورى» إلى استنتاجات لا تخدم سوى المصارف وأصحابها.

(أرشيف)

إعلانات رسمية

بطلان زواج

موسى زهير إفرام – ميرنا علي حسين
إبطلياس
إعلان قضائي
على الزوجة السيدة ميرنا علي حسين المثول أمام المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية يوم الأربعاء 2024/3/6 الساعة 11:00 للاستماع إلى إفادتها ولتقديم لائحة بأسماء شهودها.
ذوق مصبح في 2024/2/15
المُسجل
الشماس
جوزيف القاعي
الرئيس
الخوري
أنطونيوس جباره

الأخبار
al-akhbar
السبت 17 شباط 2024 العدد 5134

رسالة برلين

شبح غزّة يخيّم على البرلیناله

برلين ـ **شفيق طبارة**

يفتخر «مهرجان برلين السينمائي الدولي» الذي انطلق مساء الخميس، بأنّه الأكثر إثارة للجدل بين المهرجانات السينمائية الأوروبية الثلاثة الكبرى. هذا العام، طرقت التوترات والحروب أبواب المهرجان وعرّضته لعواصف كثيرة على رأسها الحرب الإسرائيلية على غزة، والحرب الأوكرانية الروسية، ودعوة اليمين الألماني إلى المهرجان (سُحبت الدعوة لاحقاً)... خلال المؤتمر الصحافي الذي أقامته لجنة التحكيم، ذُكرت جملة «مهرجان برلين هو مهرجان سياسي» أكثر من عشر مرات، إلى درجة أنّ عضو لجنة التحكيم المخرج الألماني كريستيان بيتزولد قال بعدما ضاق صدره: «أحب أن أذهب إلى مهرجان غير سياسي»، لتكمل رئيسة لجنة التحكيم الممثلة الأميركية لوبيتا نيونغو «لا أعتقد أن حديث الفنانين عن غزة وأوكرانيا وحزب «البديل من أجل ألمانيا» هو ما يدور حوله الأمر. الأمر متعلّق بالأفلام والسينما». خلال المؤتمر، لم يجد الحاضرون وقتاً للحديث عن السينما والأفلام الـ233 المشاركة في المهرجان، بل سيطرت السياسة على الدورة الرابعة والسبعين، خصوصاً في ظل مناخ القمع الذي قوبل به مناصر فلسطين في ألمانيا. قبل أيام من بدء المهرجان، نشرت مجموعة من العاملين في «البرلیناله» رسالةً مفتوحة تطالب المهرجان باتخاذ «موقف مؤسساتي أقوى» بشأن «الاعتداء الحالي على حياة الفلسطينيين». الرسالة التي نُشرت على انستغرام، جاءت رداً على بيان المهرجان البارد حول الحرب على غزة، إذ قال مديرا المهرجان كارلو شاتريان وماريت ريسنبيك: «نتعاطف مع ضحايا الأزمات الإنسانية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، نحن نتخذ موقفاً حازماً ضد جميع أشكال التمييز ونلتزم بالتفاهم بين الثقافات». رسالة العاملين وضعت الأمور في نصابها. جاءت لتدين بشكل واضح الإبادة الحاصلة بحقّ أهل غزة، جاء فيها: «ندرك بشكل مؤلم الديناميكيات التي لا تطاق للجمود المؤسساتي في القطاع الثقافي في ألمانيا، وندرك القيود الحالية المفروضة على حرية التعبير. نريد أن نرفع المهرجان وأنفسنا إلى مستوى أعلى. عبر أدوارنا كمبرمجين ومستشارين ومشرفين، جنباً إلى جنب مع العاملين في المهرجان، يمكننا، بل يجب علينا، التعبير عن معارضتنا للهجوم الحالي على حياة الفلسطينيين. إننا ننضم إلى حركة التضامن العالمية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار». وتابعت الرسالة: «بينما يشهد العالم خسارةً لا يمكن تصوّرها في أرواح المدنيين في غزة، بما في ذلك أرواح الصحافيين والفنانين والعاملين في مجال السينما، فضلاً عن تدمير التراث الثقافي الفريد، فإننا بحاجة إلى مواقف مؤسساتية أقوى، نتوقع أن يتخذ المهرجان موقفاً يتوافق مع المواقف المتّخذة رداً على الأحداث الأخرى التي ضربت المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة».

كيليان مورفي في «أشياء صغيرة كهذه»

من المؤتمر الصحافي إلى السجادة الحمراء، حضرت السياسة في فيلم الافتتاح، مع كثير من التوابل الدينية، ووجه سينمائي كبير، لتكون جميع المكونات حاضرة لفيلم ملائم لافتتاح المهرجان. الوجه هو الغني عن التعريف كيليان مورفي، الذي يحكي القصة عبر عينيه وصمته. رجل يحمل ثقل الماضي ويمشي في شوارع إيرلندا مثل الشبح. يلعب الممثل الإيرلندي دور بيل فورلونغ، تاجر الفحم في بلدة صغيرة في ويكسفورد في إيرلندا، يعيل زوجته وبناته الخمس. بيل رجل هادئ، منظّم، لا يتذمّر، مشيته منحنية تظهر تواضعه، وعلامات الفقر واضحة على ملابسه وجسده. يريد أن يفعل الخير ويعيش حياة هادئة. في صباح أحد الأيام، أثناء ذهابه إلى الدير لتوصيل طلبية، يكتشف شيئاً فظيعاً يجبره على مواجهة ماضيه. في المدينة التي تسيطر عليها الكنيسة، يجب أن يختار ما يجب القيام به: التزام الصمت أم المواجهة؟ في «أشياء صغيرة كهذه»، ينظر المخرج البلجيكي تيم ميلانتس بعمق في وجه كيليان مورفي وهو يواجه فصلاً مظلماً من تاريخ إيرلندا. تدور الأحداث عام 1985 في الأيام التي سبقت عيد الميلاد، علماً أنّه مقتبس عن رواية قصيرة بالعنوان نفسه للكاتبة الإيرلندية كلير كيغان. يسلّط الضوء على «الملاجئ المجدلية» التابعة للكنيسة الكاثوليكية التي كانت نشطة من 1820 إلى 1996. كان هدف هذه الملاجئ علاج الشابات الحوامل غير المتزوجات. في هذه البلدة الصغيرة، أطفال يشربون الحليب الذي يتركه السكّان للقطط ليلاً. وهناك أمهات صغيرات يواجهن العقاب والإذلال طوال الحياة باسم الربّ.

تحاول سينما كيغان أن تظل قريبة من القصة الحقيقية ومن الرواية. هذا ما يمنع حصول أي شيء عاطفي من شأنه أن يهز القصة أو يهزّنا نحن، رغم فاجعة الحدث. «أشياء صغيرة كهذه» فيلم واضح جداً من الناحية النفسية ومباشر وجامد. شيئاً فشيئاً، يفقدك الاهتمام به. يجمع بين قصة الفتيات في الملجأ وماضي بيل، ويحاول أن يثير الحواس مراراً وتكراراً بالرعب، خصوصاً في مشاهد الدير، حيث ينغمس في رموز أفلام هذا النوع، وأيضاً يحاول تشويقنا في مشاهد الفلاش باك عن طفولة بيل، وتقديمها كلغز. لا يخرج الفيلم عن الكليشيهات المعروفة عن قصص الشخص المضطرب الذي عليه أن يفعل الأشياء الصحيحة رغم الظروف المعاكسة. يقفز بين ماضي بيل وحاضره، ومن العمل الشاق في الفحم، إلى المجتمع الخاضع والمخلص للسلطة الدينية، فكل شيء واضح جداً، حتى في عتمة الفيلم التي لا تنتهي. مع ذلك، يظلّ أداء كيليان مورفي مطبوعاً في ذاكرتنا بسبب قدرة الممثل الإيرلندي على إظهار كيف أن بيل هو شخص مغلّف تماماً بأفكاره ومغيّب عن الواقع الذي يحيط به. تتألق إميلي واتسون أيضاً في دور الأخت ماري، بأداء يُظهر مدى قوة السلطة الدينية وسطوتها عبر نظرتها الجليدية، كأنها شبح شيطاني بلباس راهبة.

إنما
مناورات كتابية أسبوعية
لقراءة ملحق «إنما»

فهرس

تفكيك
هل يستطيع غير الأوروبي أن ينتقد؟ | يوسف شرقاوي
- السينما والتخريب: هل ينهار كل شيء أمامنا ونقف متفرجين؟! | إسلام العزازي
- سطوة تركي آل شيخ على الفن المصري | مصطفى علي
- مقالة عن الحب في مناسبة فالنتاين | محمد حويلي

تدوين
الطريق إلى الزنزانة | محمد شحادة

حكاية عين
ما بعد القيامة: إغتراب | هاشم رسلان

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

السبت 17 شباط 2024
العدد 5134 السنة الثامنة عشرة
Samedi 17 Février 2024 nº 5134 18ème année

كلمات

ملحق أسبوعي

www.al-akhbar.com

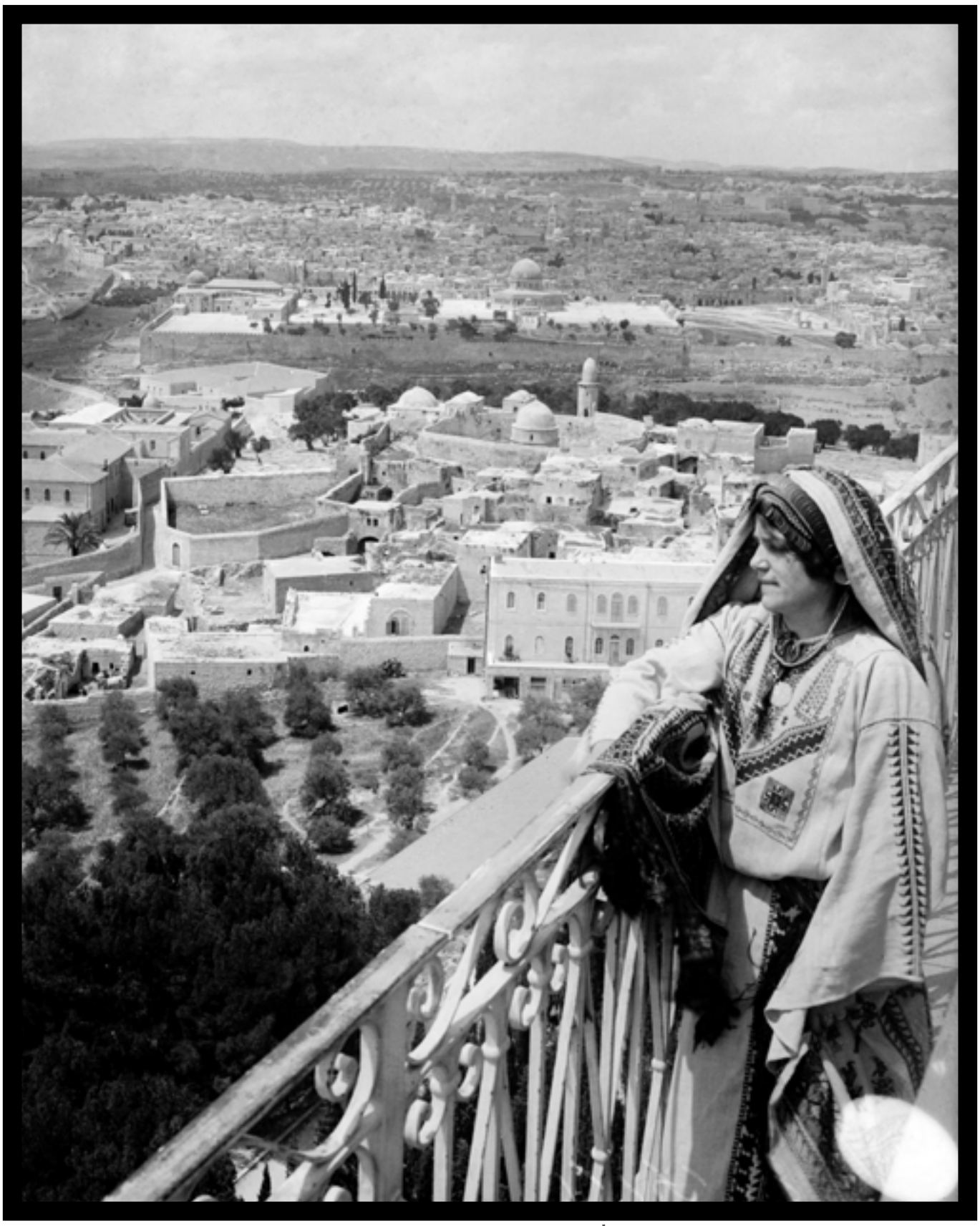

امرأة على الشرفة في جبل الزيتون، تنظر إلى القدس الشرقيّة (1929)

فلسطين ذاكرة عصيّة على المحو

سعيد محمد

أدرك اليهود المستوطنون الأوائل الذين قدموا إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر سريعاً، بأن هذه الأرض في جنوب سوريا ليست مجرّد قطعة أخرى من الصحراء العربيّة الخالية من البشر، وإنما بلاد مأهولة وبكثافة من شعب عريق متمسّك بأرضه وثقافته لن يسهل اقتلاعه. حاول بعض روّاد الحركة الصهيونية الذين زاروا «الأرض المقدّسة» إقناع عموم الحركة بتغيير موضع التنفيذ لمشروع الدولة العبريّة بالتعاون مع الإمبراطوريّة البريطانيّة، إلّا أن إرادة كبار حاخامات الصهيونيتين المسيحية الإنغلوساكسونيّة واليهوديّة، استقرت في النهاية على ضرورة الاستمرار في استيطان فلسطين تحديداً بحكم الروابط التوراتية المزعومة. تبنت لذلك معادلة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» كإستراتيجيّة تقضي بإفراغ الأرض من شعبها العربيّ، واستبداله بـ «شعب» ملفّق، يهود من أرجاء المعمورة استجلبوا بالترغيب والترهيب، ليكونوا مادة المشروع الصهيوني وأدواته، وأيضاً كتكتيك دعائي، لاستدرار حماسة أثرياء المسيحيين واليهود نحو التبرّع بسخاء لمشروع الهندسة الاجتماعيّة الذي كان لا بدّ منه لتحقيق الرؤى التوراتيّة السقيمة. بحكم الهيمنة الغربيّة على صناعة المعرفة والإعلام في العالم، تكرّست هذه الصورة المزوّرة عن فلسطين طوال عقود التأسيس للكيان العبري الموقت بين دخول اللّنبي إلى القدس (1917) والحرب العربيّة الإسرائيلية الأولى (1947- 1949)، ولم تتغيّر كثيراً بعد إعلان قيام «إسرائيل» في 1948 واكتشاف العالم فجأة أنّ ثمة مئات من ألوف الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين قد أصبحوا لاجئين في مخيمات بائسة، إذ إنّ الصورة التي سمح بتداولها حينذاك هي لكتل بشريّة من البدائيين البائسين الذين فرّوا مذعورين من القتال.

على أن مجموعات فريدة من الصور الفوتوغرافيّة (بالأسود والأبيض) التي التقطتها بعثات تبشيرية غربيّة نشطت في «الأرض المقدّسة» بين 1881 و1948 لأغراض التوثيق الاستعماريّ انتهت اليوم كإحدى أهم الوثائق التاريخيّة المصوّرة عن فلسطين، والأرض وناسها، طوال سبعين عاماً سبقت النكبة: مزاجها الطوبوغرافي، وتنوعها الديموغرافي بين المدائن والأرياف والمضارب، ومعالم تطوّر أدوات المجتمع المحليّ في فضاءات التعليم والصحة والعمارة والتجارة والإعلام والفنون والعمل الأهلي، ومحطات من تاريخ نضاله الوطنيّ الباكر سعياً إلى التحرر والاستقلال، كما بورتريهات وصور من ألبومات عائلية، تطيح بمجموعها كل محاولات الإلغاء الآثمة.

لنصف قرن، ظلّ الوصول إلى هذه الوثائق الثمينة التي نقلت لاحقاً إلى مكتبة الكونغرس الأميركي مقتصراً على الخبراء والمتخصصين، إلى أن أقدمت مجموعة من أنصار فلسطين في الولايات المتحدة (مشروع كرامة) على نشر مجموعة مختارة منها على الإنترنت وفي كتاب مطبوع فاخر باللغة الإنكليزية بعنوان «صور فلسطين 1898 – 1946» (الأخبار 2023/12/18) لتلحق بها «دار هيماركيت» اليساريّة وتطرح مجموعة أخرى، بالعربيّة والإنكليزية هذه المرّة، في كتاب حمل عنوان «ضدّ المحو: ذاكرة صوريّة لفلسطين ما قبل النكبة» سيتوافر بنسخته المطبوعة للعموم في 20 شباط (فبراير) الحالي.

شارك في إعداد هذه المجموعة من الصور وتحرير أوصافها كلّ من تيريزا أرانغورين وساندرا باريلار، مع تقديم كتبه الناشط محمد الكرد. يشكّل العمل مساهمةً أخرى وازنة في سياق تعرية حملة إلغاء متجددة ضد الشعب العربي الفلسطيني عبر حرب الإبادة الجماعية تنفّذها القوات الإسرائيلية، بتواطؤ غربيّ وعربيّ، ضد قطاع غزّة، وكاحتفال صاخب بثقافة الفلسطيني، وتاريخه، وتقاليده، وعلاقته الوثيقة بأرضه، وتمسكه بالحياة، وقدرته اللانهائية على الصمود والمقاومة.

طوفان الأقصى

بيري أندرسون: «معيار التحضّر»... أو كيف يبرّر الغرب توسّعه الاستعماري

رشيد وحتي

ما يحدث اليوم في سائر المشرق، لا في غزّة فقط، من حيثونة للآخر من قبل الغرب وتبرير للإبادة والتوسع الكولونيالي بالصمت أو بالدعم، ليس بتاتاً بالغريب ولا بالمستغرَب على قوى استعماريّة سجلّها عريق في الإجرام وبناء الإمبراطوريات فوق جماجم أهالي البلدان التي احتلّوها. فقد كانت هذه الأعلام الإجرامية منذ عام 1492 (سقوط الأندلس وغزو أميركا) محاطةً بترسانة قانونيّة (صوريّة) جعلها الغربُ جزءاً من ثقافتها وأيديولوجيتها المموِّهة والمرافقة لسطوة السلاح. هذا بالضبط ما يؤرّخ له بيري أندرسون في دراسة بعنوان «معيار التحضّر» استندنا إليها لرسم المعالم الأساسيّة لمقالتنا هذه.

بيري أندرسون مؤرّخ وأكاديمي ماركسي (مواليد لندن عام 1938)، جال جامعات الغرب محاضراً وأستاذاً جامعياً. يحكي طَرَفة معبّرة عن تجواله الجامعيّ قائلاً: «في الولايات المتحدة الأميركية عوملتُ كغريب بسبب لَكْنَتي الإنكليزية، وكغريب في إنكلترا بسبب لكنتي الأميركية، وكغريب في إيرلندا بسبب لكنتي الانكليزية، وأخيراً كغريب في إنكلترا بسبب لكنتي الإيرلندية». لكنّ الأبرزَ في مساره الشخصي هو تولّيه تحرير «مجلّة اليسار الجديد» الأمميّة المنْزَع، الإنكليزيّة المقرّ، لولايتين: بين عامَي 1962 و 1982 وعامَي 2000 و 2003، فاتحاً بذلك صفحاتها (هي وذراعها الأهم دار Verso اليساريّة) لأول الأبحاث الجنينيّة في الدراسات المابعد-كولونياليّة والدراسات الثقافية ومقالات في مناهضة الصهيونية الموازية لنصرة الشعب الفلسطيني.

الطبيعة التمييزية للنظام العالمي الذي نشأ أثناء الحرب الباردة تتجلى في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

سيلاحظ القارئ العربي، في صُلب الموضوع، إبراد الدّارس لأسماء مفكّرين إنكليز وألمان وأنوارييّن فرنسيين، كان لهم زمن قريب يعتبرهم رؤاداً لحريّة التفكير والدفاع عن تحرُّر الشعوب؛ وكم ستكون خيبتُه كبيرة عندما سيقف على مواقفهم المتمركزة حول الذات الأوروبيّة في مصلحيّتها، المبرَّرة للتفوق العرقي الأبيض في ذرائعيّتها. لم يسقط الغرب أخلاقياً في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023. لقد كانَ تفاحةً فاسدةً تحمل دودة الهيمنة الاستعماريّة منذ بداية عصور الكشوفات (أفرأها غزوات) الجغرافيّة. يفتتح أندرسون دراسته بالتساؤل الآتي: هل يمكننا تصوُّر أن العلاقات الدولية مقنّنة ومفروضة على بقية العالم من قِبَل بلدان في أميركا اللاتينية، أو أفريقيا، او القوقاز، أو آسيا؟ ليس الأمرُ بالسّهل، ولسبب وجيه: منذ القرن السابع عشر، كان القانون الدولي يعكس مصالح القوى العظمى، إلا أن أشكالها المعاصرة، مثل الأمم المتحدة، تظل بمثابة الملاذ غير الفعّال للأسف في كثير من الأحيان بالنسبة إلى الدول الخاضعة للهيمنة. إن القانون الدولي، بمعناه المعاصر، يثير حتماً فكرة العلاقات بين الدول ذات السيادة. ويُعتقد في الغرب أنّ هذه المعاهدات بدأت تأخذ شكلاً مقنّناً إلى حد ما مع «معاهدات وستفاليا» التي أُبرمَتْ في عام 1648 لوضع حد لحرب الثلاثين عاماً. مع ذلك، فإن ولادة النظرية حول هذه المسألة، سبقت هذه اللحظة التاسيسية، إذ يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن السادس عشر وكتابات اللاهوتي الإسباني فرانسيسكو دي فيتوريا. أكثر من اهتمامه بالعلاقات بين الدول الأوروبية (كانت إسبانيا في ذلك الوقت أقواها على الإطلاق) كان فيتوريا مهتمّاً بتلك العلاقات التي حافظ عليها الأوروبيون (بدءاً بالإسبان طبعاً) مع السكان المكتشَفين حديثاً في الأميركيتين.

يفصّل أندرسون بعدئذٍ، في أصناف القوانين الدولية التي مرّت بها التشريعات الغربية: وبالاعتماد على قانون الأمم jus gentium الروماني، استعرض فيتوريا الأسس المحتملة لغزو إسبانيا للعالم الجديد. هل تم الاستيلاء على أرض غير مأهولة؟ هل اشتَنْبَهَم البابا إلى تاج إسبانيا؟ هل من واجب المسيحيين تمسيحُ الوثنيين بالقوة إذا لزم الأمر؟ لقد رفض كل هذه الأسباب لطرح سبب آخر: لقد انتهك المتوحشون الذين يسكنون الأميركيتَين حقاً عالمياً، وهو «الحق في الاتصال» (jus communicandi)، الذي يتوافق مع حرية السفر والتجارة أينما كان، إلى جانب حرية التبشير بالحقيقة المسيحية من أجل الأهالي. وبما أن الهنود، كما سمّاهم الغزاة، عرقلوا ممارسة هذه الحريات، كان من حق الإسبان الرد بالسلاح وبناء الحصون ومصادرة الأراضي. وإذا أصروا، استحقوا بذلك المصير المخصص لأسوأ أعدائهم: النهب والاستعباد. بعبارة أخرى، كانت الهيمنة الإسبانية شرعيّة تماماً. وبالتالي، فإن الركيزة الحقيقية الأولى لما سنستمر في تسميته «قانون الأمم» لنحو مئتي عام، بُنيت لتبرير التوسع الإسباني. والثانية، والأكثر أهمية، كانت عمل الديبلوماسي الهولندي هُوغو غروتيوس في بداية القرن السابع عشر. اليوم، يشتهر غروتيوس، بل يحظى بالإعجاب، برسالته في «قانون الحرب والسِّلْم» (De jure belli ac pacis)، التي يرجع تاريخها إلى عام 1625، لكنّها مصاحبة لعمل كتبَه قبل عشرين عاماً. عمل ترك بصمةً أكبرَ على القانون الدولي الحديث. في كتابه «الحق في الاستحواذ» (De jure praedae)، أسّس قانونيّاً لعمل غير مسبوق من أعمال النهب، أثار ضجّةً كبيرة في جميع أنحاء أوروبا: فقد هاجم أحد أبناء عمومته، وهو قبطان في شركة الهند الشرقية الهولندية، سفينةً برتغالية واستولى عليها: شحنة من النحاس والحرير والخزف والفضة بقيمة إجمالية تبلغ 3 ملايين خولدة ذهبيّة (أي ما يعادل الإيرادات السنوية الإجماليّة لإنكلترا). في الفصل الخامس عشر من رسالته، الذي نُشر لاحقاً بشكل منفصل تحت عنوان «حرية البحار» (Mare Liberum)، أوضح غروتيوس أن أعالي البحار يجب أن تكون منطقة حرية كاملة للدول والشركات الخاصة التي تمتلك جيشاً. ولذلك كان ابن عمه يمارس كلّ حقوقه. وهذه هي الطريقة التي رات بها الإمبريالية التجارية الهولندية نفسها شرعية بدورها.

التوسع الاوروبي

يرصد أندرسون في سياق مغاير تحولاً عرفته الشرائع الدوليّة بانكشاف مرامیها التوسعيّة. مع نشر رسالة «قانون الحرب والسِّلْم»، كانت هولندا قد وسّعت مطالبَها لتشمل الاستحواذ على الأراضي، وانتزعت بشكل خاص جزءاً من البرازيل من أيدي البرتغاليين. في أطروحته الشهيرة، أعلن غروتيوس هذه المرة حق الأوروبيين في شنّ حرب ضد أي شعب يعتبرون عاداته همجية، حتى في غياب الاستفزاز. وهو ما اصطُلِحَ عليه بـ «قانون السيف» (jus gladii): «يجب أن يكون معروفاً أيضاً أنّ الملوك، وأنّ أولئك الذين لديهم سلطة مساوية لسلطة الملوك، لهم الحق في إنزال العقوبة ليس فقط على الجرائم المرتكبة ضدهم وضد رعاياهم، لكن أيضاً بالنسبة إلى تلك التي لا تؤثر عليهم بشكل خاص، التي تنتهك بشكل مفرط حقوق الطبيعة أو حقوق الأشخاص، كيفما كانوا». وبعبارة أخرى، فقد أعطى هذا القانون رخصة بمهاجمة وقهر وقتل أي شخص يقف في طريق التوسع الأوروبي.

إلى هذه الأسس الأولى للقانون الدولي الحديث (قانون التواصل وقانون السّيف) أضيفت خُثْتان أخْرَيَانِ لتبرير الحملات الاستعمارية. استخدم توماس هوبز الديموغرافيا كذريعة: بينما كانت أوروبا مكتظّة بالسكان، كان عدد السكان في الأراضي البعيدة للصيادين وجامعي الثمار قليلاً جداً إلى درجة أنّه كان للمستعمرين الأوروبيين الحق، ليس في «إبادة أولئك الذين يجدونهم هناك، لكن في إجبارهم على التعايش معاً بشكل وثيق. وهذا من دون احتلال مساحات شاسعة من الأراضي، عن طريق قضم ما طالوه من أراضٍ». يعدّ هذا الشكل في الغزو طريقاً واضحة نحو إنشاء محميات مثل تلك التي يمكن أن يتواجد فيها المزيد من الأميركيين الأصليين لاحقاً. (بطبيعة الحال، إذا كان بوسع المرء أن يصدر قراراً بأن هذه الأراضي فارغة، فلن تكون هناك حاجة إلى الاهتمام بمثل هذا المنطق). وقد عزز جون لوك هذه الفكرة المقبولة عموماً عبر تحديد أنه من القانوني تماماً مصادرة الأراضي المرغوبة من السكان الذين استوطنوها هناك إذا لم يتمكنوا من الإفادة منها على أفضل وجه. كان تحسين إنتاجية التربة بمثابة تحقيق للإرادة الإلهية. هكذا، وجدت الأيديولوجية الاستعمارية الأوروبية نفسها في نهاية القرن السابع عشر مغطّاةً بمجموعة هائلة من المبررات. يلاحظ أندرسون أنّه في القرن التالي، أصبحت العلاقات بين الدول الأوروبية الموضوع الرئيس للكتابات المخصصة للقانون الدولي، في حين شكك العديد من مفكري التنوير، بمن في ذلك دوني ديدرو وادم سميث وإيمانويل كانط في أخلاقيات العمليات الاستعمارية (من دون الدعوة إلى التّراجُع عنها). من أبرز الأطروحات المكتوبة في هذه المدة، كانت مقالة الفيلسوف السويسري ايمير دُو فاتيل «قانون الأمم» (1758)، الذي لاحظ فيه ببرود: «إن الأرض ملك للجنس البشري من أجل بقائه: لو ارادت كل أمة منذ البداية أن تخصص لنفسها بلداً شاسعاً، لتعيش هناك فقط عن طريق القنص وصيد الأسماك والفواكه البرية، لما كانت الكرة السوداء: الدول الإجرامية (أو الدول المارقة في المصطلحات المعاصرة)، مثل كومونة باريس أو المجتمعات الإسلامية المتعصبة، التي ستنضم إليها روسيا إذا استسلمت لنداء العدمية)، والدول «شبه الهمجيّة»، التي لا تجادل في معايير الحضارة الأوروبية بالطريقة نفسها التي كانت عليها سابقاتها، ولكنها لم تجسدها أيضاً (مثل الصين والیابان)؛ وأخيراً، الدول العاجزة أو المُنهارة (تتحدث اليوم عن الدول الفاشلة)، التي لا يمكن بالتأكيد اعتبارها جهات فاعلة مسؤولة. إضافة إلى استبعادها من المجتمع الدولي، كان لا بد من إخضاع دول المجموعتين الأولى والثالثة بالقوة.

وكما أوضح لوريمر، فإنّ «الشيوعية والعدمية مُدانَتَان ومحظورتان بموجب القانون الدولي».

المعاهدات مجرد كلمات من دون السيف

يرسم أندرسون خطّ تحوُّل جديد في السياسة والشرائع الدوليّتَين شهده عام 1884، عندما حسم مؤتمر برلين مصير أفريقيا، كما فعل مؤتمر فيينا مع مصير أوروبا. تقاسمت الدول الأوروبية المجتمعة في العاصمة الألمانية الكعكة الاستعمارية. ذهبت الحصة الأكبر إلى بلجيكا (الدولة ذاتها التي تأسّس فيها القانون الدولي كنظام) في شكل مؤسّسة خاصة بديرها الملك. واشاد معهد القانون الدولي، الذي تاسس في بروكسيل قبل نحو عشر سنوات من ذلك، بهذه الاستحواذات الجديدة.

أعقبتْ الحربَ العالمية الأولى قمةٌ دولية جديدة: مؤتمر باريس للسلام، الذي نظمته القوى المنتصرة (المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة) وأفضى في عام 1919 إلى توقيع معاهدة فرساي، التي فرضت عقوبات على ألمانيا وأعادت رسم خريطة أوروبا الشرقية ووزعت الأراضي التي نشأت عن تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. وقبل أي شيء، أدت إلى إنشاء عصبة الأمم، وهي هيئة دولية مسؤولة عن ضمان «الأمن الجماعي» وضمان إقامة السلام الدائم والعدالة بين الدول. لقد حرصت واشنطن على دمج «عقيدة مونرو» في ميثاق عصبة الأمم نفسها من بين الأدوات «التي تضمن الحفاظ على السلام»، ما يجعل أميركا اللاتينية حديقتَها الخَلْفيّة. أما محكمة العدل الدولية الدائمة التي انشاها هذا المؤتمر في لاهاي، فهي لا تزال تشير حتى اليوم في مادتها 38 إلى «المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتحضرة». ومن بين واضعي نظامها الأساسي، كان هناك مؤلّف مذكرات من ستمائة صفحة يدافع فيها عن السجل الرائع للإدارة البلجيكية للكونغو.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم خلط الأوراق. لم تعد هناك سيادة للدول الأوروبية، التي كان معظمها في حالة خراب أو مُثقلة بالديون. انشئت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945، وعملت على إدامة المبدأ الهرمي الموروث من عصبة الأمم. في دراسته المهمّة «عُرف الأرض» التي نُشرت في عام 1950، أكّد كارل شميت كم كان مفهوم القانون الدولي في القرن التاسع عشر أوروبيّاً، بل متمركزاً على وجه التحديد حول أوروبا. وهكذا، وفقاً له، فإن المفاهيم العالمية المفترضة مثل «الحضارة» أو «الإنسانية» أو «التقدم»، التي تتخلل الفكر الديبلوماسي والتعابير الديبلوماسية، لا تُعْتبَر صالحة إلا مع إرفاق صفة «أوروبي(ة)» بها.

يقول أندرسون إنّه بعد قرن من الزمان، كانت عملية إضفاء الطابع المؤسساتي تجري على قدم وساق، مع تشكيل من الأمم المتحدة، كتجسيد نهائي للقانون الدولي الذي يكرس ميثاقه سيادة الدول الأعضاء وسلامتها، كانت الولايات المتحدة مشغولة بانتهاك هذه المبادئ. وعلى بعد أميال قليلة من مكان انعقاد المؤتمر الافتتاحي، اعترض فريق استخبارات عسكري متمركز في بريسيديو (حِصن إسباني سابق تحول إلى قاعدة عسكرية) معظمَ البرقيات المتبادلة بين الوفود وبلدانهم الأصلية. وصلت الاتصالات التي فُكّت شيفرتها على هذا النحو في صباح اليوم التالي إلى طاولة وزير الخارجية ادوارد آر. ستيتينيوس، الذي استشارهم أثناء تناول وجبة الإفطار. وكما كتب المؤرخ ستيفن شليزنجر بلهجة مبتهجة عند وصف عملية التجسس المنهجية هذه، فإن الأمم المتحدة كانت «منذ البداية مشروعاً للولايات المتحدة، صممته وزارة الخارجية، وقاده بمهارة رئيسان شاركا فيه شخصياً (..) وفقاً لنزوعات تكريس القوة الأميركية».

اتفاقيّة متغيّرة الابعاد

بعد مرور ستين عاماً، لم يتغير شيء. بينما تنصّ اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، التي تمت الموافقة عليها في عام 1946، على أن جميع ممتلكات وأصول المنظمة، «أينما وُجدَتْ وكيفما كانَ حائزُها، معفاة من التفتيش أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو نزع ملكيّتها أو أي شكل آخر من أشكال التقييد التنفيذي أو الإداري أو القضائي أو التشريعي». فقد اكتُشِفَ في عام 2010 أنّ هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، لم يكن لديها أي اعتبار لهذه القاعدة. في وفي الفترة بين عامَي 1998و 1999، لجأت الولايات المتحدة وحلفاؤها ـ بعد فشلها في تمرير القرار الذي كان من شأنه أن يسمح لها بضرب يوغوسلافيا ــ إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر الحروب العدوانية.

إن الطبيعة التمييزية للنظام العالمي الذي نشأ أثناء الحرب الباردة تتجلى بوضوح أكبر في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (1968)، التي تحتفظ فقط للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالحق في امتلاك ونشر القنابل الهيدروجينية. أمّا إسرائيل، التي تدوس على هذا الاتفاق، فقد حصلت منذ مدة طويلة على ترسانة نووية ضخمة، لكن لا مجال لذكر هذه الحقيقة. وفي الوقت نفسه، تفرض القوى العظمى عقوبات على كوريا الشمالية وإيران في حين تنكر وجود الترسانة الإسرائيلية؛ وهو مثال بليغ على مفارقات القانون الدولي. مثلما بدأ أندرسون دراسته بسؤال، ختمها بسؤال: هل يعني ذلك أن هذا الحق سيكون خالياً عملياً من أي طابع كوني؟ يجيب: «لا، لأنه كوني بطريقة واحدة على الأقل: حيث تعتمد عليه جميع الدول على هذا الكوكب لضمان الحصانة الديبلوماسية لوفودها في الخارج، وهو مبدأ يُحترَم من دون قيد أو شرط، بما في ذلك عندما تعلن الدولة المضيفة الحرب على الدولة الممثّلة». وغني عن القول أن سفارات الدول الكبرى (وغالبية الدول الصغيرة) مليئة بالعملاء العاملين حصرياً في مهام تجسّسية، من دون أي أساس قانوني. وهذه تناقضات لا تساعد أبداً على استعادة القانون الدولي لهيبته.

وفقاً لأنطونيو غرامشي، فإن ممارسة الهيمنة تنطوي على النجاح في تمرير مصلحة معينة كقيمة كونيّة، تماماً كما يفعل مستعملو تعبير «المجتمع الدولي». الهيمنة تعني دائماً، بحكم تعريفها ـ مزيجاً من الإكراه والموافقة. على الساحة الدولية، يفلت الإكراه في أغلب الأحيان من مقصلة القانون، في حين أن الموافقة، إذا أمكن الحصول عليها، تكون بالضرورة أضعف وأكثر خطورة. يعمل القانون الدولي على إخفاء هذا التناقض، إما عبر تزويد الدول بالذرائع الملائمة لتبرير أي عمل ترغب في القيام به، أو عبر تزيين العمل نفسه بزُخارف الأخلاق، في انفصال تام عن الواقع. ومن الممكن أيضاً العمل بالدمج بين الموقفين: ليس المدينة الفاضلة أو العدن، بل المدينة الفاضلة كعذر: مسؤولية حماية المواطنين الليبيين لإضفاء الشرعية على تدمير ليبيا، والبحث عن تهدئة المنطقة لتبرير خنق إيران، وما إلى ذلك.

يزعم المدافعون عن هذه المفارقة بكل وقاحة أن وجود قانون تنتهكه الدول في الممارسة العملية أفضل من عدم وجود أي قانون على الإطلاق، مستشهدين بالمقولة الشهيرة لـ«لا روشفوكو»: «النفاق هو التحيّة التي تُقدّمها الرّذيلة للفضيلة». ولكن يمكننا بسهولة عكس هذا القول المأثور وتعريف النفاق على أنه تزييف الفضيلة بالرذيلة لإخفاء المخططات الخبيثة بشكل أفضل. ليس هذا ما تبْنته الممارسة التعسفية للسلطة من قبل الأقوياء على الضعفاء أو الحروب القاسية التي تُخاض باسم الحفاظ على السلام؟

برقية أرسلتها في تموز (يوليو) 2009، أمرت «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA) و«مكتب التحقيقات الفيدرالي» (FBI) وأجهزة الاستخبارات بالحصول على كلمات المرور ومفاتيح التشفير الخاصة بالأمين العام وسفراء الأعضاء الدائمين الأربعة الآخرين في مجلس الأمن، ولكن أيضاً بجمع المعلومات الشخصية (البيانات البيومترية، وعناوين البريد الإلكتروني، وأرقام البطاقات المصرفية، وما إلى ذلك) لمجموعة من المسؤولين الذين يشغلون مناصب رئيسية والمسؤولين المشاركين على الأرض في عمليات حفظ السلام أو البعثات ذات البُعْد السياسي. وغنيّ عن القول أنه لا كلينتون ولا حكومة الولايات المتحدة موضع متابعة قضائيّة على هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، الذي يُفترض أن يحمي مقرّها: الأمم المتحدة، كما لم يشعر أي صانع قرار أميركي أبداً بالقلق بشأن الفظائع التي ارتكبت في حربَي كوريا وفيتنام.

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا (السابقة) في عام 1993 من قِبَل مجلس الأمن، وكُلّفت بمهمة محاكمة مرتكبي جرائم الحرب التي اقترفت أثناء تفكك البلاد. وقد عمل المدعي العام الكندي، بالتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على ضمان أن تقع الإدانات بارتكاب جرائم التطهير العرقي بشكل رئيس على الصرب، وهم عدو الأميركيين والأوروبيين، في حين سيتمّ تجنّب توجيه أيّ تهمة إلى الكرواتيّين الذين سلّحتهم ودرّبتهم واشنطن لتنفيذ عمليات التطهير العرقي الخاصة بهم وبها. وقد حدث الشيء نفسه بالضبط مع المحكمة الجنائية الدولية، التي أُنْشِئَتْ بناء على طلب مُلِحّ من واشنطن، التي لعبت دوراً حاسماً في تطويرها منذ عام 1998. وعند تعديل النسخة الأولى من النظام الأساسي لتوسيع إمكانات توجيه الاتهام إلى المواطنين من الدول غير الموقعة، التي كان ممكناً أن تضع الجنود والطيارين والجلادين وغيرهم من المجرمين الأميركيين في مرمى المحكمة، سارعت إدارة وليام كلينتون غاضبةً، إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع أكثر من مئة دولة حيث كان الجيش الأميركي حاضراً من أجل حماية المواطنين الأميركيين من هذه الملاحقات القضائية. وقبل ساعات قليلة من مغادرته البيت الأبيض، أمر كلينتون مندوب الولايات المتحدة بالتوقيع على النظام الأساسي للمحكمة المستقبلية، وهو يعلم جيّداً أنّ هذا القرار ليس لديه أي فرصة للتصديق عليه من قِبَل الكونغرس. أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية رسمياً في عام 2002، موظفةً طاقماً متعاوناً جداً، وقد رفضت بشكل غير مفاجئ التحقيق في العمليات الأميركية أو الأوروبية في العراق وأفغانستان، وصَبّتْ جامّ غضبها على الدول الأفريقية بموجب هذا المبدأ المُضْمر: قانونٌ للأغنياء وقانونٌ آخَرُ للفقراء. أما مجلس الأمن، الضامن (على الورق) للقانون الدولي، فإن سجلّه يتحدث عن نفسه. في حين أدى احتلال العراق للكويت في عام 1990 إلى فرض عقوبات فورية على بغداد، مصحوبةً برد عسكري تمثّل في حشد ما يقرب من مليون رجل، فإن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية استمر لأكثر من نصف قرن من دون أن يحرك المجلس ساكناً.

لوحة زيتية تعود إلى القرن الثامن عشر تؤرخ لغزو المكسيك الغازي هيرنان كورتس وهو يقف على أبواب عاصمة إمبراطورية الأزتك في المكسيك في عام 1521 (من مقتنيات مكتبة الكونغرس)

فصل من رواية

الوعد والوعيد (*)

محمد علاء الدين

لمعت كلوبّات الإنـارة في الصالة الوسيعة كألف شمس.

نضرب الأرض بمعاولنا كمن ينتقم من عدو قديم. كنا أربعةً وخامسنا شيخنا؛ أنا وأحمد ومصطفى وعيد، أما الشيخ، فقد كان مسعد. يقولون إن الاستعانة بشيخ ورع، ذي علم وفتوح حقيقية، سيساعدنا في بلوغ الكنز. كان يقرأ علينا أدعيته، وكنا نرددها وراءه بصوت خفيض، كعبيد يحفرون قناة أو يشيدون هرماً. كانت الأدعية التي تحوّلت إلى أهازيج تضبط إيقاع ضرباتنا للأرض البائسة. كنا قد حاولنا ألا نرفع أصواتنا كثيراً، حاولنا ألا يصل صوت ضربات معاولنا إلى الجيران اللصيقين، ولكن كل ذلك كان عبثاً في أرض تمتلك فيها الحوائط آذاناً: كنا قد بدأنا الحفر قبل ثلاثة أسابيع، وقبل أن ينتصف اليوم الرابع، سمعنا طرقات خشنة على الباب؛ كان الأمين حمزة، بوجهه الطويل وشاربه الرسمي. حكى لنا مصطفى، أكبرنا وزوج أختي الذي يحب التصدي لمثل هذه الأمور، أنّ حمزة قد نظر إليه بعينيه الصفراوين وابتسامته الأكثر اصفراراً، وسأله عن سبب الضجيج في شقة البدروم التي تمتلكها عائلتنا. تعلّل مصطفى بأعمال السباكة ودك الأرض بالخيش والزفت، لكيلا تنبثق مياه الجوف من تحت ملاط جديد ننوي تثبيته. كانت حجتنا محكمة، فهذه الشقة التي أجّرتها أمي - كبيرة العائلة بعد موت جدتي - لمهاجرين سودانيين قد انتهبها حريق عظيم. يقول أهل الحارة إن الزّول الذي استأجر الشقة منا قد شُوهِد يعدو بعيداً في فزع. أخمدنا النيران نحن وعربة المطافئ التي دخلت الحارة بجهد جهيد. قالوا إن سبب الحريق ماس كهربائي، ولكن أمي التي كانت تشم البخور العجيب الذي كان يوقده الزول وزملاؤه في الشقة، والتي كانت تسمع ترانيم غريبة تأتي من هناك، كانت مقتنعة بأن الزول هو من أرباب السحر الأسود، وأن سبب الحريق جنّ غضوب. هكذا كان من المفترض أن نرمم الشقة من أجل إعادة تأجيرها - لم يظهر الزول بعدها أبداً لشهور عدة- قبل أن تضرب الفكرة رأس مصطفى، في أحد الأيام التي كنا فيها سهارى حتى الفجر كالمعتاد، في قهوة مهران غير بعيد من ناصية الحارة.

«وطبعاً أحضرتم الشيخ مسعد ليقرأ على المياه»، أجابه حمزة بلمعة الضبع في عينيه. لم يرد مصطفى، فأكمل حمزة أن اختيار الشيخ مسعد هو اختيار صائب. لقد حاولت عائلة الطوبجي الاستعانة بشيخ من نواحي كرداسة، ولكن رغم السمعة الطيبة والكلام الكثير الكبير، لم يتمكنوا من العثور على «المياه». اكتفى مصطفى بابتسامة مقطبة، قبل أن يمضي حمزة في طريقه، مخبراً إياه أنه عطش، ولا بد أن يزورنا في غضون أيام لبعض من «المياه».

لم تكن مفاجأة، رغم أننا قد حاولنا الحفر في الظهيرة مستغلين ضوضاء الشارع العمومي الضيق التي تنبو منه حارتنا. من ساعتها ونحن نواصل الحفر ليلاً أيضاً. كانت زيارة حمزة إيذاناً بالتخفف من كتمان يبطئ حركتنا، وحذر أثبت أنه لا ينفع. أخبرنا الشيخ أن الكنز قريب، تماثيل المساخيط في انتظارنا الليلة. كان حظنا عظيماً؛ اليوم هو زفاف منصور خطاف، أحد أشقياء الحارة المشهورين، وعلى بعد خطوات منا يرقد الشادر باتساع حارتنا، وأصوات الأهازيج قد بدأت في التعالي في فضاء محبوس بين عمائر متناجية. بعد قليل سيظهر باب المقبرة، كعتبة من عالم إلى آخر. بالنسبة إلى المومياء في الداخل، فسيكون عبوراً من عالم الأحياء إلى عالم الأموات. بالنسبة إلينا فسيكون العكس بالضبط.

هكذا كنا واقفين في الحفرة التي اتسعت لنا جميعاً، حفرة التهمت نصف الردهة وقارب عمقها ربع ارتفاع البيت. احتلّت مخلّفات الحفر نصف الردهة الآخر وبعضَ باقي الشقة، وعندما كنا نرفع وجوهنا للنظر إلى أعلى، أحياناً بلا لزوم حقيقي، كان علينا أن نحاذر بعض التراب الذي سينهال فوق رؤوسنا، خاصة عندما نشد الحبل المتين الذي كان يصلنا بالسطح.

«أتريد شرب سيجارة؟» سألني أحمد. استأذنّا مصطفى وعيد. تذمّر عيد بنبرة خفيضة، قبل أن يعاجله أحمد «اخرس قليلًا يا بقُّو». «بقُّو» كان لقبَه لفمه الواسع وشفتيه الغليظتين. في منطقتنا، يتفنن الجميع في إطلاق أسماء الشهرة، ووراء كل اسم شهرة هنالك حكاية غالباً ما تكون طريفة. وكلما قاوم المرء لقبه المُختَرَع، ازداد التصاقاً به. قانون يبدو مقدساً، وعكسه هو ما يجعلني أخشى قليلاً من أننا لن نجد الكنز.

صعدنا إلى السطح، حيث اتخذ الشيخ ركناً هو وكرسيه منهمكاً في أدعيته. كان مستغرقاً في القراءة كمن يتعبّد في محراب مقدس. سألت نفسي إن كان يصلي فعلاً بمثل هذا التركيز والخشوع. حسناً، الصلاة لا تجلب المال. جلسنا وأشعلنا سجائرنا. تنهّد أحمد وقال لي إنه قريباً سوف يتوب علينا الله من السجائر الكليوباترا. كنا نحاول أخذ قسط من الراحة قبل أن نتبادل الأدوار مع مصطفى وعيد. رغم تذمر ذلك الأخير، سوف يحب أيضاً أن يدخّن قليلاً ويرتاح. كنا نفعل ذلك طوال هذه الأسابيع الثلاثة؛ شرب السجائر والشاي وبعض التلكؤ والحديث الدائم عن مصائرنا بعد الكنز. يكرر أحمد الآن هذه التمنيات، سنشتري شققاً فاخرة، لا، عمائر، لا، فيلّا فسيحة، لا، عمائر وفيلاً فسيحة. سنشتري المرسيدس، سنأكل هذه الأطباق الغريبة التي يقولون عليها في التلفزيون، سنلبس كما البهوات الذين يزورون المطعم الشهير في حيِّنا، سيتزوج هو رشا وسأتزوج أنا مريم. كنا جميعاً نفكر مثله، ونتكلم مثله، ولكنه كان أعلانا صوتاً وأكثرنا طنيناً. ربما كان أكثرنا حاجة هو عيد: يعيل ثلاثة من الأطفال وامرأة غضوباً، لا تسعفه حرفته كنقّاش بكل ما تسعى إليه الزوجة المتطلعة دوماً – كما في كل الحكايات القديمة المعتادة المبتذلة الحقيقية - إلى ما يحضره زوج أختها المتيسّر لمنزله. مصطفى أيضاً، له طفلان أنا خالهما، ورغم أن أختي تمتلك أحنّ قلب عرفته في حياتي، فإن الحاجة مُرة، ومصطفى يعمل في شركة أغذية يملكها مصاص دماء، يصرّ أن يعمل الجميع في أيام الإجازات الرسمية وفي يوم السبت. كان مصطفى محصِّلَ نقود المبيعات وغيرها، ليودعها في البنك في كل يوم بدأب جحش. باعت أختي مصاغاً قليلاً، واقترضت من أمي، حتى يمكن لمصطفى أن يبتاع موتوسيكلاً صينيّاً يساعده في المشاوير اليومية الطويلة. كان مصطفى أميناً؛ مازحته مرة إن كان قد فكر في الهرب بنقود الشركة في يوم قد يفيض فيه الإيراد. ضحك وذكرني بسيرة هيثم عبيدة جارنا: توسّط له الحاج عبد السلام عند مصاص الدماء ليجد له وظيفة، مثلما فعل مع كثيرين من منطقتنا بمن فيهم أنا وأحمد ومصطفى. ادعى عبيدة سرقته مرتين، مرة في الأوتوبيس ومرة حينما اختطفته عصابة في تاكسي. صبر عليه مصاص الدماء في المرة الأولى، خاصة أنّ المبلغ كان زهيداً، ولكنه طرده شرّ طردة في الثانية. أكمل حكايته وفرغ من ضحكاته ليقول لي بجدية: «أتريدني أن أكون لصّاً ابن زانية مثله؟»

كان أميناً في طرقات مستريبة تنتظر الخيانة في كل ناصية، ولها عذرها في ذلك، فقد قُصِفت بالشعارات الفارغة من كل حدب وصوب، وسرت في دمائها خوفَ أن يستبين موسى فرعوناً. هنا يجب أن تكون منيعاً، وقويّاً، وفاجراً وقت اللزوم: طبعاً لكل شيء ثمنه، ومقابل هذه المكانة الأكيدة ستعاني من الحسد والحقد، بل والشماتة إن غلبتك الحياة، أو يكفي أن تكون غنيّاً، هنا يداهنك الجميع ولو سبُّوك في سرائرهم. هذا أو أن تكون عاديّاً، لك من الخطايا ولك من الحسنات، تنال اللكمات وتسددها، ستعيش بشكل جيد، لا تجتذب بطشاً ولا حسداً. أو يمكنك أن تكون ضعيفاً مأكولاً؛ وضع مأساوي لكن له حسناته. ستنال بعض التعاطف الصادق والإشفاق الكبير، لكن لن يتورع أحدهم عن سحقك إن رفعت إصبعاً. هي حرب على المكانة في واقع بائس، ولكن المنطق الفائز دوماً - تبعاً لهذا البؤس - هو الإقرار بأننا جميعاً ضعفاء مستضعفون لو كنا في جانب الأخيار، أو محض لصوص، حفنة من خربي النفوس، إن كنا في جانب الشياطين. والويل كل الويل لمن يحاول أن يعيش بطريقة أخرى؛ ستتحالف الدنيا مع الآخرة مع شياطينهما لجعله عبرة من يعتبر.

(*) فصل من رواية بالعنوان نفسه صدرت عن «دار وزيز» في القاهرة

تفصيل من غلاف الرواية

قصائد

مالم أستطعْ قولَه لأحَدِهم بلغةٍ أخرى (*)

أحمد زكريا

التشكيلي التونسي «أمور 5 ــ «لسان سليط» (غواش على ورق ـ 2019)

1. ما لم أستطع قوله لأحدهم ذاك الصباح

أريدُ أن أُمسك بلحظاتِ الضعف
وألقي بها في الهواء...
أريدُ أن أكتبَ ما لم أستطِع قوله
لأحدهم ذاك الصباح،
ونحن نتحدثُ عن الجوِّ الرائعِ في مدينةٍ غريبةٍ
بحديقةٍ في منتصف ميدانٍ عامٍّ.
أريد أن أكتبَ عن خوفي
أن تهترئَ بلادي
مثلما اهترأ آخِرُ قميصٍ اشتراه
ناظم حكمت من بلاده...
أريدُ أن أكتبَ عن أيلول
وعن خوفي من اللون الأصفر
والنهاراتِ السريعة التي تمرّ علينا
ونحن نستمعُ إلى أغانٍ شعبيةٍ لشعبٍ آخَر
في مدينةٍ غريبة.

■■■

وُلدتُ أكثر من مرّةٍ
لكنني في كلِّ مرّةٍ كنتُ أُولَدُ في أبريل
وُلدتُ بجوار النيل والبوسفور
وقلعة صلاح الدين وبرج جَلَطة
وفي كلِّ مرّةٍ
كانَ يهمسُ الربيعُ في أذني ويقول:
يُمكن للزمانِ أن يكونَ هُويّةً
ويُمكنُ أن تُصاحبَ شجرةً
في مدينةٍ غريبة.

يُمكن أن تُلقي باسمكَ في الهواء
وأنتَ تمشي في الطريق من «أيوب سلطان» حتى «بلاط»
ثم تجلس في «إدرنة قابي»
وتُسنِد ظهركَ إلى سور القسطنطينيةِ القديم
وتسألَ نفسك:
ماذا كنتَ ستفعل لو لم يعبر جيشُ السلطانِ من هذه البوابة؟

■■■

في «بَلاط»
لا تُضيِّعُ وقتكَ في البحث عن اسم جديد يُمكنكَ أن تُصاحبَ شغفكَ
بالبيوت الخشبية
وأن تفكِّرَ في الحكاياتِ
ربما خلف تلك الشبابيك القديمة
كانت تجلسُ امرأةٌ أرمنيةٌ
تشربُ النبيذَ، وتدوِّنُ بشجاعةٍ ليست لك
حياتَها الشخصيةَ داخل الحكاية.

2. في لغةٍ أخرى

يُمكنُ وأنتَ تتعلّم كلماتٍ بسيطة
في لغةٍ أخرى
أن تفكِّرَ في هذه الكلمات من جديد:
سريرٌ، حائطٌ، بيتٌ، شارعٌ، حيٌّ، مدينةٌ.
هل تخيلتَ من قبلُ أن تفكّر في كلمة «مدينة»
وأنتَ تحلق ذقنكَ في صباحٍ ما
بحمّامِ بيتكَ في إسطنبول
وتدندنُ أغنيةَ عبد الوهاب: «كل البلاد عندي أوطان»؟

■■■

المدينة: كلمة فضفاضةٌ كأحلام الغزاةِ، ومعقّدةٌ كالنقوش الحجريّةِ...
ضواحي المدينة، ووَسَطُ المدينة
الشوارع الشهيرة في المدينة،
والشوارع الخلفيَّة
الأحياءُ المُحَافِظَةُ في المدينة،
والحياةُ الليليَّةُ للمدينة
المدينةُ المقاومة، شعراءُ المدينةِ،
وأغاني المهاجرين من تلك المدينة
إلى هذه المدينة.

■■■

يمكنكَ أن تكتبَ في دفتر يومياتِكَ قبل أن تنام:
«رأيتُ مسيرةً يمشي فيها الثوار
من مدينةٍ إلى مدينة»،
وأن تكتبَ عن المرأةِ التي أحببتَها
في مدينةٍ جنوبيةٍ صغيرة
وعن مدينةٍ عملاقةٍ أغرتكَ
ثم ابْتَلَعَتْكَ.

وسيكون بإمكانك بعد أن تتقن لغةً أخرى، في مدينةٍ ما،
أن تقولَ بسرعةٍ سيحسدك الآخرون عليها:
«بهذه البساطة ضيّعتُ حياتي».

3. لا أبحث عن بلادي

أبحث عن كلماتٍ لم يكتبها الشعراء
بعيداً عن بلادهم...
أبحث عن بلادٍ لا تحاول أن تحذف الربيعَ
من الكتب المدرسية...
أبحث عن أغنية جديدة
لم يقتلعها العساكرُ من حناجر المُغنِّين...
أبحث عن قصيدة تنصب الفخاخَ للحنين،
حتى إلى أمي
الطائفية الوحيدة التي أحببتُها،
وهي تدعو اللهَ لي وللمسلمين فقط...
أبحث عن معنى آخر لِلغتي الأمِّ...
وعن لسانٍ آخر
لا يفكر بلغةٍ، ويتحدث بأخرى...
أبحث عن ذاكرةٍ جديدةٍ
لا تبحث عن بلاد لا تسأل عني.

4. قد أُولَد من جديد

كأنَّ الشرفةَ في السرداب
وكأنَّ الوقتَ سَقَط
كأنَّ نسيمَ البوسفور يُداوي
أهلَ البوسفور فَقَط
كأنّي بغيْر اللّغة الأمّ
أصيرُ يتيمَ المعنى؛
أتحدث عن أشياءَ عامّة
وأقارنُ شمسَ بلادي بشموس بلادٍ أخرى
وكأنَّ الشمسَ لكلِّ النّاس ليست واحدةً.

■■■

أحاولُ.. وأحاولُ
أشربُ عشرَ سجائرَ في عشر سجائر
قنينةٌ... قنينتين
قد أُولَد من جديد هذه المرة
أُولَد بعيداً
عن رأس الحسين المُزيَّف
وشجرة مريم الجرداء...
ابْتَعِدْ عنِّي أيُّها الرمزُ
سوف أُلَطِّخُكَ بدموعي
وأنتَ أيُّها الحنينُ
سوف أَجْرَحُكَ بحكاياتٍ
عن جثثٍ تَجْرِفُهَا الدَّبَابَاتُ مثل القمامة.

■■■

أيُّها الوطن القذرُ
أَخْرِجْنِي من رأسِكِ الصفيح
وأَلْقِ بذكراي في النِّيل
وأنا أَعِدُكَ بأن أنسى طفولتي
وألا أُشَوِّهَ اسمكَ المنحوتَ في ملامحي
عندما أحاولُ، مثلاً،
أن أُقْنِعَ بائع البازار بأنني لستُ سائحاً.

5. هروب

كان يفكِّر مثلك تماماً
ويتحدَّث بالثقة نفسها
وحين ينام
يرى نساءً يتساقطنَ من البنايات
مثل الجراد
ورجالاً يلعبون الأوراق على أرواحهم
وأطفالاً لم يسمعوا بالفاجعة بعد
ويواصلون لعبة العريس والعروس

سألتُه:
هل قرأتَ عن الفلكلور من قبل؟
فأشار بإصبعه الوسطى في الهواء، وانصرف عني.
كان يفكّر مثلك تماماً
ويتحدّث بالثقة نفسها
وحين يكتب الشّعر
يرى ظلّه طفلاً في الشوارع التي يحاول نسيانها،
وتطارده كالهُويَّة
يناديه:
«خذني معك
إلى حزيران خذني معك
إذا ذهبتَ إلى الجنوب
أو نضجتْ كثمرة تِينٍ في إحدى هضاب الأناضول
خذني معك
وإن ضيّعتَ أجمل الأيام
في استكشاف رائحة التوابل في البازارات
خذني معك»

كان يفكّر مثلك تماماً، ويتحدّث بالثقة نفسها
حتى رأوه يطعن ظلّه في منتصف الطريق
ويختبئ بإحدى الدبكات في ديار بكر
سألتُه:
هل تحبّ الفلكلور؟
فخلع قميصَه الملطّخ بالدم، ولوّح به في الهواء!

6. لحنٌ جديدٌ للنشيد الأممي

إلى سعدي يوسف
يطاردني صوتُهُ وهو يصرخُ:
ماذا أفعلُ في أرضٍ غير عربية؟
تحت إبطه يدسُّ المُعلقات
قبل أن يخرج للتسكُّعِ في أزقَّةِ لندن...
يبحث عن مقاهٍ للثرثرة،
ورفاقٍ لهجاء الصباحاتِ الحامضةِ
والبيرة السوداء في براغ.
لا يحنُّ إلى عمّان
وإنْ ضاقتْ به الدنيا والحزبُ الشيوعي،
وطوابيرُ تجديدِ جوازات السّفر
أمام قنصليات البلاد العربية
في أرضٍ غير عربية.
يجلس سعدي وحيداً
يفكر في لحنٍ جديدٍ للنشيد الأمميّ
ويكتبُ فوق أوراق الصفصاف
قصائد في عراق
لا يحكُمُهُ الأمريكيون.

7. قتلتكَ لغتُكَ الأمُّ

إلى أحمد كايا
ربما لأنّ شعور الغربة
يشبه شعور الأقليات
تعلَّقتُ بصوتكَ منذ الوهلة الأولى
ومثلُكَ غنَّيتُ لبختيار
دون أن أعرف عنه سوى اسمه الحركي
وأنه من ديار بكر
ومتهمٌ بِعَزْفِ الساز.

■■■

مَنْ غيركَ سيُعزّي إسطنبول
ويُغنّي للنوارس التي تبكي
في مقالب النفاياتِ
من غيرك سيغنّي للأحياء الخلفية
ومخافر الشرطة الممتلئة بالغرباء
وأبناء العشوائيات
من سيغني للمدنِ
التي تنهمر عليها القنابلُ كلَّ ليلة
ولا يتوقف عُشّاقُها عن ممارسة الحب.

■■■

لم تمت في باريس بنوبة قلبية
قَتَلَكَ انتماؤك إلى الجبالِ
التي أردتَ أن تموتَ فيها
ضاقَ قلبُكَ
حين ضاقت عليك البلادُ
وحاصرتكَ أعينٌ عديمة المروءة
قتلتكَ الوحوش الأنيقة
حين رموا أغنياتكَ بالشّوك والسكاكين
قتلتكَ لغتُكَ الأمُّ
وكان حتماً أن تموت
بعيداً عن حدود القومية الضيّقة
لكنَّ صوتكَ يرفرف الآن في كل اتجاه.

8. جَسَارة

صعدَ فوق سطح البناية
وأرادَ أن يُلقي بنفسه هذه المرة
بدلاً من زجاجات البيرة الفارغة
التي يشحذ ثمنها كلَّ ليلة
الجميعُ يلّوح له من الأسفل: لا تفعل
ينظر إليهم بجسارة،
وعيناه تقولانِ:
شفقتكم تكفي بالكاد قطط الشوارع.

9. أموت في القاهرة

من أي مشهدٍ تريدين أن أحكي لكِ يا أمي؟
أنتِ تريدينني أن أحكي بخجل وصراحة سكرانٍ
يعود إلى البيتَ وقت خروج أبيه إلى صلاة الفجر
أقسم إنني لا أعرف ما يحدث في ميدان التحرير الآن
فلا تقلقي عليَّ يا أمي
لن أكون شهيداً فجأةً على محطةٍ إخباريّة
- الواحدُ لا يموتُ مرتين -
لكنني أموتُ كلَّ يوم في القاهرة.

10. أبي

لماذا أفلتَّ يدي
عندما بلغتَ الأربعين يا أبي
ورحتَ تبحث عن الله
في بلد آخر؟

لماذا تذبحني في منامكَ كلَّ ليلة
ثم تقف كلَّ ليلة أمام الله
بأيادٍ ملطخةٍ
بلونِ الشعور بالذنب يا أبي؟

(*) من ديوان بالعنوان نفسه صدر حديثاً عن «دار النهضة العربية» في بيروت.

قصة قصيرة

زهرة القمر

هدى الهرمي *

صحيح أنّ ارتفاع القمر في ليالي الصيف القائظة لا يمكن أن يكون إلا منظراً مبهراً ومسليّاً بالنسبة إليّ وإلى أطفال الحيّ في بلدتنا، لكنه يراوغهم بحجمه المتغيّر حسب الفصول والزمن. يلهثون راكضين وراء ضوئه السّاطع وكأنّهم يريدون التقاطه بحركات أصابعهم الصغيرة، فيبعث فيهم شرارة الحلم لركوبه والجلوس فوقه أو الرحيل إليه كروّاد فضاء مثل يامازاكي ناوكو وفينكي، لاكتشاف ما وراء السماء في رحلة انزلاق بين الكواكب والمجرّات، ويراقبون النجوم والقمر بدهشة يُغلّفها الاعتقاد أنّه كوكب مختلف ومُنقذ للبشرية في حال خذلتنا أمّنا الأرض وسئمت من الخراب والدّمار الشامل للبيئة والكائنات المقيمة فوق سطحها.

بدا القمر ديناميكيّاً ونشيطاً وهو يلمع ويدور، ويوشك أن يقترب منّي وأنا أهزّ رأسي بين الفينة والأخرى وألوّح له بكلتا يديّ، لكنّه لا يهتم بي على الإطلاق، فأصرخ وأنظر باتجاهه ثم أغمض عينيّ حين أشعر بهياج وحساسيّة في أحداقي. ورغم المسافة البعيدة بيني وبينه، كان باستطاعتي أن أمدّ يدي من النافذة باتجاهه إلى حدود عجيبة تستلزم جهداً مضنياً. وقتئذ يمتدّ خيط متوهّج وناعم ينتهي باستدارة كاملة حول القمر فيصبح أكثر صفاءً عند منتصف الليل. لطالما نهرتني أمي بكلّ حزم، وأسدلت الستائر حتى لا أصاب بالعمى، فهي تعتقد أننا كلما أمعنّا النظر في القمر، نصبح مُعرّضين لخطر فقدان البصر، فلم تكن ترفع رأسها عن الأرض حين يحلّ المساء وتكون خارج البيت. وكنت أشعر بالأسى حين يتعذّر عليّ رؤية النجوم في كبد السماء.

فكّرت أن أخبرها أنني أشبه «زهرة القمر» تلك النبتة ذات البتلات البيضاء الخلابة التي يزداد نشاطها بالليل حين يغطيها ضوء القمر الساطع، ما يجعلها مصدر بهجة دائمة. لكن أمّي لن تصدّق ذلك. فهي لم تستمتع قطّ بأمر كهذا من قبل، وربما ستشعر بالقلق وتحرمني من الاتّكاء على حاجز الشرفة أو ترك نافذتي مُشرّعة على الأفق الرحب. بقيَت عينَاي مفتوحتين أمام المشهد الأخّاذ، وبدا لي القمر عملاقاً هذه الليلة، وربّما أكبر من حجمه الاعتيادي، وعندما سألت أخي يوسف، المولع بعلم الفلك والنجوم، عن سرّ هذا التغيير، أخبرني أننا على موعد مع ظاهرة «القمر الأزرق العملاق» وعلى الأرجح أنَّه الأكبر والأكثر سطوعاً لهذا العام. وحينما غادر يوسف البيت مسرعاً ليلتحق بأقرانه في مدينة العلوم ومواكبة هذا الحدث الفلكيّ، تملّكني شعور غريب متلبّد كتقاطيع وجهي المضلّل بالحيرة والتساؤل عن سرّ هذا الشغف المختبئ داخلي وهذا الولاء الفائق للقمر.

لم أكن أدري لماذا أشعر بقوّة أنني نبتة زهرية، تتغذى من ضوء القمر وتأكل الأفق. لقد وقفت راجفة في الركن المقابل للنافذة، ثم فتحتها على مصراعيها واستنشقت الهواء. بدت لي الأبنية والشوارع خالية وأنا ملفوفة بالهدوء، مستشعرة التحامي بالأشجار الواقفة على طول الرصيف الممتدّ إلى نهاية الشارع. خُيّل إليّ أنني بلا ملامح وأنني أحتضن كلّ شيء أخضر لامع. وكنت أحدّق في السماء بلا هوادة ثم أنحني وأنظر إلى التربة وكأن اللحظات انحسرت في معراج هائل فتشابك الزمان والمكان بقوّة. لقد كنت في تحوّل ونموّ، لأنساب كنبات زهريّ غنيّ بالأنسجة المنغمسة بخفّة في الأرض لتختلط بالتراب، فيرقد جذعي في جوفه، وسرعان ما تتغيّر مساماتي وينشط الخصب المعهود في حوض عميق. إنّني بانتظار قوّة خارقة تغيّر دورة الحياة لديّ لأنمو سريعاً على إيقاع اكتمال القمر. فجأة، تحوّل لوني الباهت إلى الأبيض الخلاب. وكأنّ هذا الجرم السماوي يتهاوى على الأرض ويوزّع ضوءه لينفلت من طوره القمريّ فيلقي سحره في جسدي ويذهب بعيداً إلى حيث لا أدري. لكنّني لم أرَ وجهه المضيء والمبتسم على الإطلاق.. كنت أحبس أنفاسي وأحاول أن أبرهن له أنّني زهرته المسترخية عند حلول المساء، فأغوص بشكل عجيب في عالم أخضر متوهج. لقد كنت أبحث جاهدة عن تربة رخوة أغرق داخلها، ليزداد طول ساقيّ بعد عدة دقائق، وأرتفع أكثر، فيتشكّل جسمي الأثيريّ وينسلخ عنّي ليعود للطبيعة. بينما تنفث البتلات البيضاء الرذاذ ولا تتزعزع، رغم الرطوبة وهبوب رياح الخريف الباردة، فيتيّسر لي أن أقترب أكثر من القمر العملاق بوداعة جمّة، رغم أنّه يتجاهل وجودي كليّاً، فينعكس وجهي الطفوليّ داخله ككائن حيّ حديث الولادة، لكنه يسترجع أشياءه المفقودة في عالم متهالك فقد لونه الأخضر الساطع..

* تونس العاصمة

مذكرات

ألبير آريه... «يهودي مصري» حتى النخاع

أحمد فوزي

بكل سلاسة، يحكي الكاتب المصري البير آريه (1930-2021) قصة حياته الممتدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة في كتابه «مذكرات يهودي مصري» الصادر عن «دار الشروق» في القاهرة. يضمّ الكتاب اليوماً من صور ألبير آريه في فترات مختلفة من حياته، فيما جاء الغلاف معبّراً رغم بساطته، إذ نشرت عليه صورته كهلاً بشعر أشيب، يطل من ينظر إلى كيان الاحتلال بصفته كياناً مغتصباً حتى آخر نفس في حياته.

يحكي ألبير آريه عن مدة 11 عاماً (1953-1964) أمضاها خلف أسوار السجن بتهمة الشيوعية، كانها فترة انغماس في كوسموبوليتانية مصر، لكن عبر الشخصيات التي التقى بها خلف الجدران، وخصوصاً المدة التي قضاها في «سجن الواحات». تذكّر كيف كان يعتني بالأشجار والحدائق في هذا المكان الصلد الحار والبعيد تماماً عن كل ما له علاقة بالحياة؛ لكن المساجين خلقوا هناك مجتمعاً ثقافياً كاملاً. حتى إنّ «هناك العديد من الكتب التي ترجمت والروايات التي ألفت، ومن أشهرها رواية «الشمندورة» لمحمد خليل قاسم، كما يقول البير آريه، في «سجن الواحات»، يحكي عن السجّان الجلاد الذي تحول من وحش كاسر إلى إنسان، لأن ابنيه شربا أدوية عن طريق الخطأ، وكادا يفارقان الحياة لولا أن انقذهما المساجين. تحوي تلك الفترة من حياة البير آريه والدولة المصرية أيضاً، تفاصيل غاية في التعقيد؛ بينما كان عبد الناصر دائع الصيت عربياً وعالمياً، كانت سجون بلاده تعجّ بالنزّاع الشيوعيين والإخوان، وخصوصاً بعدما حاولوا اغتياله، وهي الحقبة نفسها الغنية ثقافياً في مصر. يذكر الكتاب تصريحاً رئاسياً يبدو أن رؤساء مصر يحبّون تكراره. إذ قال جمال عبد الناصر (وفقاً لما يروي آريه) لصحافي هندي يُدعى رك. كارانجيا إنّه لا يوجد معتقلون في مصر. كذلك كان لافتاً أن يبدأ كل رئيس مصري عهده تقريباً بالإفراج عن مساجين العصر الذي يسبقه، تجهيزاً لمساجين عصره هو كما فعل عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك.

ما تكشفه المذكرات عن سجن الشيوعيين في مصر أنّه جاء وفقاً لقانون لم يمرّ وقتها على البرلمان وإن تم التعامل به في عهدَي جمال عبد الناصر وأنور السادات. كذلك يستعرض تكوين التنظيم الشيوعي بالتفصيل، ويسرد ما حدث في السجون المصرية من شتى

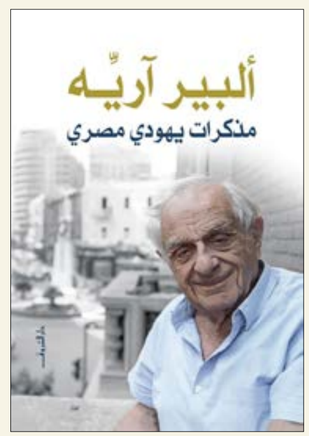

إسرائيل كيان مغتصب للأرض بغرض فرض نظام عسكري

ألوان التعذيب. حقبة لا يحب كثيرون التطرق إليها، كما يقول البير آريه في نهاية كتابه. حتى إنّ معظم مَن مرّوا بتلك التجربة، ماتوا من دون أن يحكوا لأبنائهم عنها بعكس ما قام به آريه نفسه لأبناء الذين طلبوا ذلك. ومن المفارقات أن محرّرة الكتاب منى أنيس، سُجن والدها عبد العظيم أنيس مع البير آريه في «سجن الواحات».

«مذكرات يهودي مصري» كتاب فارق في الحكي عن تاريخ اليهود في المحروسة، وخصوصاً قبل قيام كيان الاحتلال، فالبير آريه مصري حتى النخاع قدّم عبر الكتاب رحلةً طويلةً حول العالم أيضاً، منذ أن أصبح قادراً على السفر بنفسه سواء إلى فلسطين وبيروت كما فعل في سنّ الـ17 عاماً، ثم إلى فرنسا ودول أخرى بعد ذلك. عبر هذه المذكرات، يجد القارئ نفسه في إطلالة على مصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين حيث ولد صاحب الكتاب أيام الملك فؤاد، حين كانت المملكة المصرية واقعة تحت الاحتلال الإنكليزي مروراً بثورة 1952 وحكم عبد الناصر والسادات ومبارك ومرسي وحتى حكم السيسي الحالي.

قسّم الكتاب إلى أربعة أجزاء: «الجذور والنشأة»، ثم «صرت شيوعياً»، و«أحد عشر عاماً في السجون المصرية» وأخيراً «بداية جديدة». تضمّن كل قسم، عدداً من الأجزاء المعنونة بتفاصيل من حياة البير آريه. سيجد قارئ المذكرات نفسه في مقارنة مع كتاب محمد أبو الغار «يهود مصر في القرن العشرين» (دار الشروق)، لكن كتاب أبو الغار وإن تناول المدة نفسها التي عاش فيها البير آريه معظم حياته، إلا أنه أسهب في ذكر تفاصيل عديدة وأفرد لها صفحات كثيرة من دون فائدة كبيرة للقارئ، إذ إنها ليست مرتبطة بتاريخ المصريين اليهود في القرن العشرين. وهذا ليس انتقاصاً من الكتاب بقدر ما هو توصيف للمحتوى الذي كان من الأفضل لكتاب أبو الغار أن يمرّر إلى أحد المحررين لتنقيحه ثم حذف تلك الحواشي، التي أضرت بالكتاب. أما البير آريه، فقد حرص على ألا يتضمّن أي ثرثرة زائدة عن الحد. وهو ما يبيّن إلى أي مدى كان مجهود محرّرة الكتاب منى عبد العظيم أنيس فارقاً في كيفية استقبال القارئ له.

يتحدث البير آريه في نهاية الكتاب عن كيفية ظهوره العام بعدما أجرت الصحافة معه حوارات عدة عن «سجن الواحات» وعن كونه يهودياً أشهر إسلامه ليتزوّج من الصحافية سهير شفيق وهي التفصيلة التي لا يتوقّف الكتاب عندها مطوّلاً. يقول البير آريه عن نفسه بأنّ تربيته كانت علمانية ولا علاقة له بالطائفة اليهودية كدين، لكنّه اعتبر أنه عاش فترة شديدة الخصوبة والتعقيد من تاريخ مصر. وهو إن لم يختر كتابة مذكراته، فقد وجد نفسه «مصدراً للمعلومات وإن لم أختر هذا الدور بكامل إرادتي» واعداً في ختام الكتاب أن يستمر أبناؤه في مصر للسعي حفاظاً على التراث اليهودي «كجزء أصيل من تاريخ مصر».

رواية

عبير اسبر: جغرافيا ممتدّة من وادي النصارى إلى مونتريال

فاطما خضر

أن تقرأ للروائية عبير أسبر، يعني عليك اصطحاب جواز سفرك لتبدأ بالتنقّل ليس فقط بين البلدان، وإنّما بين عوالم أشخاص وحكايات. تُحمّل لغتها من السَرد والمجاز ما يكفي ليشدّك لتنهي القراءة في جلسة واحدة تدوم لساعات. ها هي في روايتها الجديدة «ورثة الصمت» (دار هاشيت أنطوان/ نوفل 2024) تأخذ بلغتها الأسرة طواعية من قُرى وادي النصارى، التي كان فخر أهلها مقدرتهم على رؤية صواري ميناء طرابلس عند انقشاع الضَباب الأزلي عن قممها، وتحديداً قرية مقلس، إلى نيس واخيراً مونتريال.

مقلس قرية عائلة قدسيّ الممسوسة بلعنة النحس جلّابة الكوارث. تدور أحداث الرواية حول أفراد هذه العائلة واضطراباتهم ومخاوفهم التي تعكس النفس البشريّة المعقّدة، وما يرافقها من ردود فعل تأتي نتيجة سلسلة من الأحداث الخارجية التي لا طاقة لنا بها ولا عليها، بدءاً من الطفولة حتّى آخر العمر. تبدأ أحداث النّحس، التي يرويها سامي قدسي، مع جده الذي يموت بالسَرطان قبل أن يُكمل الأربعين، ثمّ استشهاد خاله، الابن البكر مطانيوس في حرب 1948، ثمّ موت والدته فكتوريا، تاركةً طفليها سامي وبسمة لأمّها ماريا الصّلبة كالرّجال، تُصارع الرّب والآلهة لكثرة ما قدّمت من قرابين (زوجها وابنها وابنتها). تفقد بعد زمن بصرها، ليس بسبب الحسرة والبكاء والعلاقة المريبة مع مرض السّكري، بل كما تقول: «بسبب النّحوسات مجتمعةً يا عين ستك». حمّلت حفيدها صلبانًا كثيرةً لتدلّ عليه، ولتحميه من غضب الله وأعين الشّر، فلم تنفع على كثرتها، إذ اضطر للهجرة هرباً من الخدمة العسكريّة التي استُدعي إليها نتيجة خطأ ورد في اسمه رغم كونه وحيداً، فحُسم أمر سفره من قبل جدته ووالده وأخته. يصل مدينة نيس الفرنسية لمواجهة الاغتراب وخلافات الثقافة والمجتمع. تتوالى خيباته، ويصل إلى الإفلاس، فيضطر للعمل حمّالاً في ميناء، وصبيّ مقهى يمسح الطاولات ويُلملم أحاديث الغرباء، وهو الشّاعر الذي درس الهندسة، واتقن أربع لغات، كتبت له الحياة أن يُحاط بعالم النساء السّريّ، وأن يغرق ضمنه في سيل من الأمزجة الغامضة، واللغة المعوجّة. نساء يُجدن الصّمت والرحيل، بلغةٍ إبداعيّةٍ تصف اسبر هذا العالم على لسانه: «تُغادر النّساء حياتنا بعد إحالتها خواءً، يتركننا لنتلاشى بعدما تابَطن أذرعتنا لأخذ الصّور الكبيرة الحجم، وثبّتتنا بمسامير نُخبئهُ على حوائط البيوت للمباهاة. ينتزعن منّا الأبناء بعد ربطهم بحبلٍ غير مرئيٍّ، ويغرقنهم بالحنان، بينما يحملن أسماءنا لا لينتمين إلينا، بل كلعبةٍ للتخفّي عن غلاظ النّفوس. بمهارةٍ يستخدمننا لنحت القصائد فوق جداريّات التّاريخ، وتشييد القصور ورصف الفسحات بالبلاط العاجيّ كي لا تتّسخ أرجلهنّ الحافيات عند التّعرّي. كالغزاة الشرسين، نغيّر الخرائط الكونيّة لأجلهنّ، نخلق الجغرافيّات الجديدة، ونعبر البحار حاملين الرّخام والأبنوس المنهوب من بلادٍ بعيدة، لا لشيءٍ فقط كي نؤطّر عولمتهنّ بالصواري والأحلام، وتراقب تبختُرهنّ في متعرّجات حياتنا وهنّ يوزعن الحلوى مخلوطةً بأكسير الشّبق، بعشقنا فنصبح ملوكاً وقراصنةً، يكرهننا فنصبح خصياناً متخفّين، نُترك لنُقتل بالرغبة، بينما تتاكل أرواحنا من ثقل الرجولة وملاقاته، لأنّ المطلق يعني تطابق المعنى والواقع داخل الكيان الإنساني.

تصيغ الرواية كملحمة فيها من الأشعار والحكمة والأساطير

أنماط العيش وحركة الحياة في المدينة، وتُبيّن كيف أزالت الجائحة المسافات بين الناس، والحدود بين الدول، ومحت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. يميط الروائي اللثام عن العجز البشري في مواجهة كوارث الطبيعة، ويشير إلى ما أحدثه الوباء من تضامن بشري، من جهة، وما أفرزه من ممارسات التغول السلطوي، والأنانية القومية، والتمييز العنصري، من جهةٍ ثانية. تسرد الرواية مسار حياة سناء بشراوي، بدءاً من وصولها إلى المطار من باريس وانتهاءً بمغادرتها المستشفى الميداني. تتعرّف سناء إلى الطبيب كريم، فتبدأ علاقة حقيقيّة وصادقة تُعوّضها عن الغياب الأبوي في حياتها.

المهدي مستقيم

يسعى المهدي مستقيم في كتابه «الدين والمعنى» (دار سؤال . بيروت) إلى إبراز مميّزات الفكر الفلسفي المتمثّلة في النقد القائم على الفحص والاستبصار والسؤال، باتباع سبيل الشك المنهجي، الذي يُعتبر أحد أعظم السُّبل المؤدية إلى اكتشاف الحقيقة. يحاول الباحث المغربي دراسة أزمة الفراغ التي تعانيها المجتمعات الغربية المعاصرة، فقسّم كتابه إلى أربعة فصول. ركّز في الفصل الأول على التباين بين الفلسفة الدينية وفلسفة الدين، وحاول تحديد دور فيلسوف الدين وخصائص مقاربته للمسألة الدينية. وفي الفصل الثاني، قدّم أسس المقاربة الفينومينولوجية للمسألة الدينية وأهمية النتائج التي تُسفر عنها. أما في الفصل الثالث، فقد تناول النمطين المهيمنَين على العالم وهما المقدّس والدنيوي فيما ركّز الفصل الرابع على تبرير الفرضية التي تقول إنّ الإيمان يسعى إلى فهم المطلق وملاقاته، لأنّ المطلق يعني تطابق المعنى والواقع داخل الكيان الإنساني.

زهراء غريب

«أريحا» هو عنوان المجموعة القصصية التي صدرت للكاتبة والقاصة البحرينية زهراء غريب عن «دار أبجد للنشر والترجمة والتوزيع». أشارت غريب إلى أنّ كتاب «أريحا» هو وسيلتها للتعبير عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني في مصابه الجلل، خصوصاً مع ما يجري اليوم في غزة من حرب إبادية لم ترحم البشر والحجر، مشيرة إلى أن قوّة الكلمة هي ما تملكه ككاتبة لتقديم الدعم والتعاطف. تحتوي المجموعة على 52 قصة تتنوع بين الطويلة والقصيرة جداً، تركّز جميعها على ثيمة إنسانية موحدة، معتمدةً مذاهب سردية متنوعة مثل الرمزية والواقعية. تنقل هذه القصص قضايا الإنسان العربي وهمومه بأسلوب يقترب من البوح الداخلي. اختارت غريب عنوان «أريحا» لأنه يحمل دلالات متعددة تُعبّر عن مبادئها وتعلقها بالأرض، لا سيما أن «أريحا» أقدم مدينة فلسطينية يعود تاريخها إلى عشرة آلاف سنة، وهي ترمز إلى الثبات والخلود ورفض بيع الإنسان والأوطان.

فلسفة

أوليفيه روا: نعيش زمن «تسطيح العالم»

سلوى دبوق

يُعَدّ أوليفيه روا في كتابه «تسطيح العالم» (2020) الصادر أخيراً بنسخته العربية عن «دار الساقي» (ترجمة بديعة بوليلة) تأملاً عميقاً حول الوضع الحالي للعالم والثقافة والسياسة. يطرح أسئلة أساسية حول علاقتنا بالثقافة، مشيراً إلى التغيّرات الكبرى في القيم في فترات مختلفة من حياته، فيما جاء الغلاف معبّراً رغم بساطته، إذ نشرت عليه صورته كهلاً بشعر أشيب، يطل من ينظر إلى كيان الاحتلال بصفته كياناً مغتصباً حتى آخر نفس في حياته.

يحكي ألبير آريه عن مدة 11 عاماً (1953-1964) أمضاها خلف أسوار السجن بتهمة الشيوعية، كانها فترة انغماس في كوسموبوليتانية مصر، لكن عبر الشخصيات التي التقى بها خلف الجدران، وخصوصاً المدة التي قضاها في «سجن الواحات». تذكّر كيف كان يعتني بالأشجار والحدائق في هذا المكان الصلد الحار والبعيد تماماً عن كل ما له علاقة بالحياة؛ لكن المساجين خلقوا هناك مجتمعاً ثقافياً كاملاً. حتى إنّ «هناك العديد من الكتب التي ترجمت والروايات التي ألفت، ومن أشهرها رواية «الشمندورة» لمحمد خليل قاسم، كما يقول البير آريه، في «سجن الواحات»، يحكي عن السجّان الجلاد الذي تحول من وحش كاسر إلى إنسان، لأن ابنيه شربا أدوية عن طريق الخطأ، وكادا يفارقان الحياة لولا أن انقذهما المساجين. تحوي تلك الفترة من حياة البير آريه والدولة المصرية أيضاً، تفاصيل غاية في التعقيد؛ بينما كان عبد الناصر دائع الصيت عربياً وعالمياً، كانت سجون بلاده تعجّ بالنزّاع الشيوعيين والإخوان، وخصوصاً بعدما حاولوا اغتياله، وهي الحقبة نفسها الغنية ثقافياً في مصر. يذكر الكتاب تصريحاً رئاسياً يبدو أن رؤساء مصر يحبّون تكراره. إذ قال جمال عبد الناصر (وفقاً لما يروي آريه) لصحافي هندي يُدعى رك. كارانجيا إنّه لا يوجد معتقلون في مصر. كذلك كان لافتاً أن يبدأ كل رئيس مصري عهده تقريباً بالإفراج عن مساجين العصر الذي يسبقه، تجهيزاً لمساجين عصره هو كما فعل عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك.

ما تكشفه المذكرات عن سجن الشيوعيين في مصر أنّه جاء وفقاً لقانون لم يمرّ وقتها على البرلمان وإن تم التعامل به في عهدَي جمال عبد الناصر وأنور السادات. كذلك يستعرض تكوين التنظيم الشيوعي بالتفصيل، ويسرد ما حدث في السجون المصرية من شتى

يعزو ذلك إلى النيوليبرالية المعولمة وتنامي النزعة الفردية

ألوان التعذيب. حقبة لا يحب كثيرون التطرق إليها، كما يقول البير آريه في نهاية كتابه. حتى إنّ معظم مَن مرّوا بتلك التجربة، ماتوا من دون أن يحكوا لأبنائهم عنها بعكس ما قام به آريه نفسه لأبناء الذين طلبوا ذلك. ومن المفارقات أن محرّرة الكتاب منى أنيس، سُجن والدها عبد العظيم أنيس مع البير آريه في «سجن الواحات».

«مذكرات يهودي مصري» كتاب فارق في الحكي عن تاريخ اليهود في المحروسة، وخصوصاً قبل قيام كيان الاحتلال، فالبير آريه مصري حتى النخاع قدّم عبر الكتاب رحلةً طويلةً حول العالم أيضاً، منذ أن أصبح قادراً على السفر بنفسه سواء إلى فلسطين وبيروت كما فعل في سنّ الـ17 عاماً، ثم إلى فرنسا ودول أخرى بعد ذلك. عبر هذه المذكرات، يجد القارئ نفسه في إطلالة على مصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين حيث ولد صاحب الكتاب أيام الملك فؤاد، حين كانت المملكة المصرية واقعة تحت الاحتلال الإنكليزي مروراً بثورة 1952 وحكم عبد الناصر والسادات ومبارك ومرسي وحتى حكم السيسي الحالي.

قسّم الكتاب إلى أربعة أجزاء: «الجذور والنشأة»، ثم «صرت شيوعياً»، و«أحد عشر عاماً في السجون المصرية» وأخيراً «بداية جديدة». تضمّن كل قسم، عدداً من الأجزاء المعنونة بتفاصيل من حياة البير آريه. سيجد قارئ المذكرات نفسه في مقارنة مع كتاب محمد أبو الغار «يهود مصر في القرن العشرين» (دار الشروق)، لكن كتاب أبو الغار وإن تناول المدة نفسها التي عاش فيها البير آريه معظم حياته، إلا أنه أسهب في ذكر تفاصيل عديدة وأفرد لها صفحات كثيرة من دون فائدة كبيرة للقارئ، إذ إنها ليست مرتبطة بتاريخ المصريين اليهود في القرن العشرين. وهذا ليس انتقاصاً من الكتاب بقدر ما هو توصيف للمحتوى الذي كان من الأفضل لكتاب أبو الغار أن يمرّر إلى أحد المحررين لتنقيحه ثم حذف تلك الحواشي، التي أضرت بالكتاب. أما البير آريه، فقد حرص على ألا يتضمّن أي ثرثرة زائدة عن الحد. وهو ما يبيّن إلى أي مدى كان مجهود محرّرة الكتاب منى عبد العظيم أنيس فارقاً في كيفية استقبال القارئ له.

يتحدث البير آريه في نهاية الكتاب عن كيفية ظهوره العام بعدما أجرت الصحافة معه حوارات عدة عن «سجن الواحات» وعن كونه يهودياً أشهر إسلامه ليتزوّج من الصحافية سهير شفيق وهي التفصيلة التي لا يتوقّف الكتاب عندها مطوّلاً. يقول البير آريه عن نفسه بأنّ تربيته كانت علمانية ولا علاقة له بالطائفة اليهودية كدين، لكنّه اعتبر أنه عاش فترة شديدة الخصوبة والتعقيد من تاريخ مصر. وهو إن لم يختر كتابة مذكراته، فقد وجد نفسه «مصدراً للمعلومات وإن لم أختر هذا الدور بكامل إرادتي» واعداً في ختام الكتاب أن يستمر أبناؤه في مصر للسعي حفاظاً على التراث اليهودي «كجزء أصيل من تاريخ مصر».

في المجتمع، إذ تُوفر إطاراً ثابتاً يُمكن أن يؤدي الاستناد إلى المعايير، إلى تجانس السلوكيات وقمع التنوع والإبداع البشري. يُلاحظ الكاتب اختفاء الخصوصيّة في المجتمع الحديث. أصبح الجميع ينشرون حياتهم وقصصهم على مواقع التواصل، كما أصبحت جوانب عديدة من الحياة اليومية، مثل الجنس والعلاقات العاطفية، مجالات للتجارة والتربّح الماديّ. لذا نرى حالياً توجهاً إلى تنظيم الخصوصية بشكل متزايد وقوننتها، ما يعني أنه حتى حياة الأفراد الأكثر حميميّة أصبحت تخضع لمعايير وقواعد خارجية. يُلاحظ روا أيضاً التغيير في الخطاب بين الناس واختفاء التلميح لمصلحة التصريح، إذ إننا صرنا مضطرين لشرح كلّ أفعالنا وأقوالنا حتى لا يُساء فهمنا، فالفنّان يجب أن يُفسر لوحته للجمهور، والطبيب يجب أن يشرح الخطوات التي يقوم بها، حتى المطعم أصبح يُقدّم لائحة طعام مليئة بشروحات مسهبة حول كل طبق.

يطرح روا مسألة مركزية هي فقدان القيم الإنسانية كالحرية الفردية والمساواة واحترام التنوّع في عالم يزداد تشدّداً وترميزاً. يلاحظ أنّ جميع الفاعلين، سواء كانوا محافظين أو تقدميّين، علمانيين أو دينيين، نسويين أو ذكوريين، شعبويين أو نخبويين يسهمون في تفتيت الثقافة والهويّة. لقد تقلّص مفهوم الثقافة بسببهم إلى مجرد مجموعة من الرموز الخالية من المعنى بسبب التركيز المفرط على أمور سطحيّة على حساب الفهم العميق للثقافات المختلفة. على سبيل المثال، غالباً ما تُختزل ثقافة مجموعة عرقية بطعامها أو ملابسها التقليدية، من دون مراعاة لمعتقداتها وقيمها وتاريخها. يتطرق روا أيضاً إلى غياب الموضوعية واختفاء التسامح والمرونة، وخصوصاً في عالم السياسة، إذ لم تعد هناك حقائق ثابتة، وأصبحت كل جماعة تتبنى حقائق بديلة وتعتبر أفكار الآخرين غير مقبولة.

يثير الكاتب أيضاً مسألة غياب القضايا الكبرى التي كانت تُحرّك المجتمع كله في القرن الماضي كالمطالبة بالعدالة الاجتماعية ومقاومة الهيمنة بسبب سيطرة النزعة الفردية. لقد أصبح المجتمع منقسماً إلى أقلّيّات وجماعات تعاني كلّ منها مشكلاتها الخاصة وتُطالب بحمايتها كالنسوية والجندرية والمدافعين عن حقوق الحيوان... أمر أدّى إلى المزيد من التفتيت الثقافي. كما تطرق إلى مسائل الهويّة الجنسية التي طفت على السطح في السنوات الأخيرة، إذ لم يعد جنس الإنسان مثلاً مُحدّداً بيولوجياً عند الولادة، بل أصبح بناءً اجتماعياً، ما أسهم في تعميق أزمة الهويّة.

مع ذلك، يؤكد أوليفيه روا أن الثورة على كل هذه الخزعبلات والتفاهات ما زالت ممكنة. لذا يدعو إلى نسج روابط اجتماعية خارج المساحات المحمية وبعيداً عن جماعات الاهتمامات المتشابهة. يؤكّد أنه على الرغم من تحديّات التسطيح، هناك أشخاص يعملون على استعادة التواصل بالاستناد إلى ما يجمعهم بدلاً من التركيز على ما يُفرّقهم، مشيراً إلى أنّ إعادة تثقيف المجتمع يُمكن أن تبدأ عبر إعادة بناء رابط سياسي عميق بين أفراده كما فعل محتجو «السترات الصفر» في فرنسا، الذين تحرّكوا جماعياً للاعتراض على سياسات التهميش الحكومية.

لمحات

مبارك ربيع

تدور أحداث «مسافات حب» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) في المغرب وفرنسا وبوغسلافيا، بين عامي 2015 و2021. تتناول الرواية جائحة كورونا وتردّداتها الزلزالية حول العالم لا سيما المقدّس والدنيوي فيما ركّز الفصل الرابع على تبرير الفرضية التي تقول إنّ الإيمان يسعى إلى فهم المطلق وملاقاته، لأنّ المطلق يعني تطابق المعنى والواقع داخل الكيان الإنساني.

منير الحايك

يروي منير الحايك في روايته «يوميات عقيمة» (الدار العربية للعلوم ناشرون) قصة فاطمة التي قبلت بالزواج التقليدي لكي «لا تبقى عانساً» في نظر الآخرين وهدفاً لتعليقاتهم. تسافر فاطمة مع زوجها إلى الخارج وفي اعتقادها أنّ كلّ مشكلاتها قد حُلّت بالزواج، ولكنها سرعان ما تواجه مشكلة العقم، فتخوض رحلة صعبة لإنجاب طفل. تتناول الرواية مسائل متنوعة مثل الصداقة، والغربة، والأمومة، وتسلّط الضوء على الجوانب النفسية للشخصيات. اختار الكاتب اللبناني أن يحكي تجارب حيويّة وأقعية وقاسية لكي تكون أقرب إلى وجدان القارئ، فيشعر بالتواصل مع معاناة أبطالها ويتفهم تصرفاتهم ومشاعرهم. تتعامل الرواية كذلك مع قضية التحرش الإلكتروني عبر شخصية «سعد» الذي يلاحق فريسته حتى ينال منها. يُبرز الكاتب هنا الظلم الذي تتعرض له الضحية من قبل المجتمع الذكوري الذي يلقي اللوم دائماً على المرأة كونها الحلقة الأضعف.

مصعب أبو توهة

أطلق مصعب أبو توهة مجموعته الشعريّة الأولى باللغة العربية «تستريحُ الأرضُ من كلامِنا» (دار النهضة العربية ـ بيروت) بعد «أشياء قد تجدها مخبّأةً في أذني» التي صدرت بالإنكليزية عن «منشورات سيتي لايتس الأميركية». تدور القصائد حول ثلاثة محاور رئيسيّة هي الذاكرة والزمن والسيرة الذاتية. الكتاب مؤلف من قسمين، إذ تظهر في القسم الأول عناوين واضحة لكنّ الكلمات فيها لا تحمل «أل التعريف» مثل: «ليل»، «سرقة»، «انعكاس»، «ركام»، «قديفة»، «محطة أخيرة» وغيرها. أما القسم الثاني، فيعتمدُ على طريقة العنونة بالأرقام الرومانيّة. يحتوي الكتاب على مجموعة من النصوص الشعرية التي تصف بدقة الشقوق والاختلالات التي وقعت فعلياً داخل المكان، الإنسان، والزمن في قطاع غزة وفلسطين. يسعى الشاعر الفلسطيني الشّاب، بجهد لغوي ملموس، إلى ربط متقن بين الوجود الخارجي والوجود الداخلي لعالم فلسطين وذاكرته المتعددة النكبات.

ندى الأزهري

تروي الكاتبة ندى الأزهري في كتابها «عربية في إيران» (دار الساقي) تجارب وملاحظات وذكريات جمعتها خلال رحلاتها واستقرارها لسنوات أربع في مدينة طهران برفقة زوجها. تحاول إعطاء لمحة ملموسة عن بلاد نسمع عنها كثيراً ولكننا لا نعرفها حقاً، وتلقي الضوء على الإيرانيين العاديين الذين قد نقابلهم في الشارع أو أثناء التجوال في البلد، وتخبر القارئ، كيف يتصرفون ويفكرون وماذا يحبون وكيف يُظهرون مشاعرهم. لا تخفي الأزهري دهشتها من الجهل العربي العميق بالشعب الإيراني رغم قرونٍ طويلةٍ من تبادلات وثيقة بين العرب والفرس. وقد فصّلت الأزهري الابتعاد عن العموميات وقررت أن تحكي عن تجارب معيشة تُصوّر الناس في واقعهم وفي ما يكشفون عن أنفسهم. في هذا الكتاب أيضاً ملاحظات التقطتها الكاتبة في شوارع طهران وأثناء السفر إلى المحافظات التي نادراً ما يذهب إليها الأجانب ومحادثات مع مثقفين وأناس عاديين، ولقاءات في الأسواق أو سيارات الأجرة، وفي الريف وحفلات المجتمع المُرفه.

مشرقةً كشمس في يوم ربيعيّ، تناقض ضوء بشرتها مع النّهار المختنق بثلوجه في صباح المدينة الرّماديّ، وقفت كوردة نيسان، بشعرها القمحيّ المجعّد وعينيها شديدتي الزّرقة كقلب المحيط. لولهلةٍ لم أستطع إلّا تخيّل نانا، وصعقتني الرؤية. سلّمني كمّ التشابه بين الابنة وعمّتها، يا لرائحة الموت، يا لطعم الأسى، لقد مُرّرت اللعنة من جيل إلى جيلٍ والسّلام». العمة بسمة سمّاها حبيب المُراهقة «نانا» على اسم قطته، ففرضته على من حولها، حتّى نسي الجميع اسمها المكتوب على شهادة ميلادها قائلة: «من يريد أن يُدعى بسمة، بينما في استطاعته أن يكون نانا». تكبر أخاها، وقد شكّلت قناعاته ومبادئه، ومنحته الرغبات عبر أفكارها التي كانت ترميها كقطع ملابسها ورسوماتها. ثارت على الكنيسة والتقاليد، وتزوّجت حبيبها عُمر وزّرقت منه بحسن الذي دفعها لاحقاً إلى الانتحار بعدما لعنها لزواجها من غير دينها، مُتأثرةً بنتائج المحرقة السورية عموماً، وبمدينته حمص «عاصمة الثورة» التي دفعتهم إلى الهجرة إلى مونتريال حيث يُصيب البرد بالاكتئاب والجمود. وهناك انتحرت عن جسر مرتفع، من دون كلمة وداع، لتعلنّ للكون أنّ لها الكلمة الأخيرة، وأن الموت كالحياة حدثٌ تافهٌ أيضاً.

تستعرض أسبر حكاية كلّ بطل على التوالي، مُبتدئةً كلّ حكايةٍ باقتباس تمهيديٍّ مأخوذٍ من كتاب مقدّس أو ملحمةٍ تاريخيّةٍ أو روايةٍ أو قصيدةٍ أو مثلٍ شعبيٍّ أو حكمةٍ أو موال من التراث، لتصبغ الرواية بالجُمل كملحمة فيها من الأشعار والحكمة والأساطير والسّرد والحكايات المتداخلة والجغرافيا الواسعة ما يكفي لإمتاع القارئ وتكامل الرواية.

أوراق

ثلاثية نجيب محفوظ تتبعت مصائر ثلاثة أجيال من الطبقة الوسطى الشعبية في مصر منذ بداية القرن الماضي

الرواية وتاريخ اللايقين

إبراهيم فرغلي *

أطرح أحياناً أسئلة عن الأعمال التي تيّمتُ بها عندما قرأتها في عمر المراهقة، ثم تبينت استمرار الإحساس بأهميتها عقب إعادة القراءة لاحقاً. من بين تلك الروايات على سبيل المثال تحضرني ثلاثية نجيب محفوظ و«الإخوة كارامازوف» لدوستويفسكي. تعدّ «الإخوة كارامازوف» بين الأعمال التأسيسية في الرواية الملحمية، في القرن التاسع عشر، تتناول وتتتبع مصائر أطراف عائلة روسية من الطبقة الوسطى وترصد مصائر أفرادها لعقود عدة، وهو تقريباً الطابع الذي ميّز ثلاثية محفوظ، التي تعد كذلك رواية تأسيسيةً في الرواية الملحمية العربية، تتبعت مصائر ثلاثة أجيال من الطبقة الوسطى الشعبية في مصر منذ بداية القرن الماضي وحتى منتصفه تقريباً.

باختصار مخل، فإن «الإخوة كارامازوف» تتناول سيرة فيودور كارامازوف: أب في منتصف الخمسينات، يوصف بأنه شخصية ساخرة، متطفّل وسكير. وتتمحور الرواية حول علاقته بأبنائه الثلاثة ديمتري وإيفان وأليكسي وابنه غير الشرعي بافل. وهم جميعاً يعانون من عدم اكتراثه أو اهتمامه بهم؛ ما يولّد مشاعر كراهية شديدة متبادلة بينه وبينهم من ناحية، وبينهم وبين بعض من ناحية أخرى.

أما الثلاثية، فتتناول سيرة السيد أحمد عبد الجواد صاحب الحياة المزدوجة بين رجل الفضيلة التاجر العصامي الناجح، المتمسّك بالقيم والأصول في النهار، والعابث بين أحضان الغواني ليلاً. كما ترصد علاقته السلطوية بزوجته أمينة السيدة التقليدية المستكينة، ثم بأبنائه ياسين (من زوجته الأولى) وفهمي وكمال وخديجة وعائشة.

وفي العملين شخص مركزي قد لا يبدو كذلك في بداية العمل، لكن مصيره وتطوره النفسي والفكري يحتل موقعاً بارزاً مع اطراد العمل وهما: أيفان في كارامازوف، وكمال عبد الجواد في الثلاثية.

سأكتشف مع الوقت أنّ أثر هذين العملين بقي في نفسي بسبب تأثير أفكار هاتين الشخصيتين الروائيتين بشكل خاص. فلكل منهما أسئلته عن معنى العالم، فإيفان كاتب وشاعر يعيش حياة نفسية مضطربة بسبب معاناته مع القدر، كثير التساؤل عن ماهية الحياة والقدر وما بعد الحياة، وعلاقته تقريباً سطحية مع إخوته.

أما كمال الابن الأصغر في الثلاثية، فهو كذلك يميل للقراءة والتفكير والكتابة لاحقاً، ويعاني من حساسيته الشديدة وعدم ثقته في نفسه، بينما يمتلئ رأسه بالتساؤلات عن تناقضات الأب ومعنى العالم والفرق بين الفضيلة والرذيلة. وعلى امتداد فصول كثيرة، يتابع القارئ أسئلة وجودية عن معنى الحياة وجدواها وحقيقة القيم الاجتماعية.

لكن ما كان مثيراً للفضول هو شخصية الأب في كلا العملين. شخصيتان متغطرستان تفرضان على المحيطين بهما تصوراً محدداً للحياة، بل إنّ السيد أحمد عبد الجواد يفرض تصوّره حتى عن شكل الحياة التي ينبغي أن يعيشها أبناؤه.

مع ذلك، فقد جاء الأخ الأكبر في كلا العملين (ديمتري في الأولى وياسين في الثانية) لكي يكونا سبباً في دق رأس هذه الغطرسة مرة بعد أخرى، بل يكادان أن يمرغاها في الوحل، وبلا أمل في التوقف.

وتقديري أن الشخصيتين تمثّلان نموذجين كاشفين لأزمة لا تخصهما فقط، بل تمتد لتشخيص أزمة تمثل قطاعاً واسعاً في عالم اليوم المعاصر.

> تعدّ «الإخوة كارامازوف» بين الأعمال التأسيسية في الرواية الملحمية في القرن التاسع عشر

بينما أتأمل اليوم أمثلة ونماذج لشخصيات تنادي بما يفترض أنّه الحق، وتبدو مثالية في مطالبها التي يفترض أن تأتي أيضاً دعماً للإنسانية المقهورة، ولكنها في هذا كله تبدو متغطرسة، كأنها لا تعي أن الغطرسة قيد ثقيل يفرضه الإنسان على ذاته بلا وعي، غطرسة بشرية في تأكيد قدرتنا على الوصول إلى اليقين والحقيقة الأبدية باستخدام العقل الذي يثبت باستمرار أنه ليس معصوماً أبداً من الخطأ. كأنها استعارة ليقين الكهنوت السلطوي الكنسي الشائع في العصور الوسطى إلى عالم اليوم بأقنعة جديدة. أو كما أشار عالم الاجتماع إيمانويل فالرشتاين: «وكنا باستمرار متغطرسين في محاولة بعضنا فرض تصوراتنا الذاتية لمجتمع مثالي على بعضنا الآخر، بشكل عنيف وقاس».

وبالتالي خدعنا أنفسنا في المقام الأول وأوصدنا الباب على إمكاناتنا وعلى الخصال والتخيلات الممكنة التي ربما كانت عندنا ورعيناها، والمدارك المعرفية التي ربما حققناها، لأننا لم ندرك أننا نعيش في كون يتسم باللايقين.

هذا الإيمان في اللايقين كما قدمته الروايتان المذكورتان في الحقيقة، هو شرط تحقق العمل الروائي بالمعنى العميق لمفهوم الرواية، كما أفهمه على الأقل، وهو الفارق الذي ميّز بين روايات الوعظ المنفلوطية العتيقة، وبين الرواية الحديثة المعاصرة التي ارتبطت بالمدينة المعاصرة وابتغت تشريحها وفهمها، وهو أيضاً شرط من شروط استعادة البشرية سبل الوصول إلى حلول حقيقية لأزماتها الوجودية المعاصرة التي شوّهها الامتثال غير المشروط لليقين الواحد والتصور المثالي الوحيد، وأحياناً تحت شعارات براقة مثل الثورة والحرية.

دور الرواية في الحقيقة أن تتأمل، من بين ما تتأمله، غطرسة السلطة (بشكلها الأبوي)، لكن بشرط أن تكشف الغطرسة المقابلة في محاولات تصديها للسلطة الأبوية بسلوكات البنوة المراهقة التي تقارب أو تماثل الغطرسة، بينما لا يدرك الطرفان حقيقة المستنقع الذي يغرقان فيه معاً. لذلك فظنّي أنّ قراءة روائية للواقع تخلق نموذجاً يماثل نيلسون مانديلا. أما القراءة الخطأ أو قراءة اليقين، فلا تنتج إلا مجموعات من مشاغبي مدرسة المشاغبين الثورية أو السياسية.

وفي الأدب أيضاً سوف نجد في غالب الأحيان أن الروايات التي نعيد قراءاتها مراراً وتكراراً، هي روايات منتبهة ومتبنية لهذه الديموقراطية الحقيقية في محاولة فهم العالم. ديموقراطية العمل الروائي وديموقراطية استيعابها وقراءتها، بينما اليقين لا ينتج إلا نصوصاً مباشرة رديئة، ونصوصاً تجيب عن أسئلة لم تطرح أساساً بدلاً من أن تطرح هي الأسئلة.

* كاتب مصري

Samedi 17 Février 2024 no100
السبت 17 شباط 2024 العدد 100

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

«فورنزكس» لتوثيق أدلّة الجرائم الإسرائيلية

[7_6]

أنصار العدل

[5_2]

(رويترز)

العدد المئوي الأول

عمر نشابة

في ظلّ التّخاذل والتّساهل والتّماهي الدّوليّ والعربيّ مع مجازر الإبادة الجماعيّة الّتي ترتكبها "إسرائيل" وحلفاؤها بحقّ الشّعب الفلسطينيّ في غزّة المحاصرة، نفتح من بيروت نافذة على اليمن. يتناول نصّ الباحثة والاستاذة الفخريّة في جامعة لندن مارثا موندي الاطار السّياسيّ والتّاريخيّ لتحرّك أنصار الله نصرة لغزّة؛ ويحدّد عضو مجلس الشّورى اليمنيّ عبد الرّحمن المختار المسؤوليّة الدّينيّة والأخلاقيّة لشعبه تجاه فلسطين؛ أمّا الأستاذة في القانون الدّوليّ الزّميلة لونا فرحات فتشير الى المسؤوليّة القانونيّة لحماية الغزّاويين من الاعتداءات المستمرة منذ 134 يوماً.

في العدد المئويّ الأوّل لـ"القوس" نجدّد التزامنا بقضيّة الحقّ المركزيّة في فلسطين المحتلّة بينما نستمرّ بمتابعة القضايا المحليّة في نظام العدالة المنهار انهياراً شبه كامل في لبنان ونتمسّك بمساعي بعض القضاة والمحامين والضّبّاط والعسكريّين للحفاظ على ما تبقّى من المؤسسات.

في العدد المئويّ الأوّل لـ"القوس" نذكّر بأهميّة اعتماد التّحقيقات العلميّة لتحديد الحقائق وللوصول الى المحاكمات العادلة. ونستمرّ بتوثيق الجرائم الإسرائيليّة بشكلٍ يوميّ.

في العدد المئويّ الأوّل لـ"القوس" تحيّة الى جوزف سماحة الّذي نستذكره كلّ يوم ومع كلّ عدد.

فلسطين

غزّة «مسؤوليّة» اليمنيين القانونية

لونا فرحات

منذ اندلاع العدوان على غزة، اتخذ اليمن قراره بمساندة الشعب الفلسطيني مطالباً بوقف فوري للعدوان الصهيوني على قطاع غزة ورفع الحصار عنه وإدخال المساعدات الانسانية. وأعلن لتحقيق ذلك، أنه سيستهدف السفن الإسرائيلية والسفن المملوكة لاسرائيليين، وتلك المتجهة إلى موانئ العدو، وطلب من الدول المتجهة سفنها إلى البحر الأحمر عدم عبور باب المندب، مؤكداً أن السفن التي لا تذعن لهذا الإجراء سيتم استهدافها، وأن منع السفن «الاسرائيلية» لن يتوقف إلا بتوقف الحرب على غزة.

يدرك اليمن مدى أهمية باب المندب وأن هجماته على ستسبّب ارْعاجاً للكيان الصهيوني ومن يدعمه من الحلفاء. بالنسبة لهذا الكيان، فإن تحويل شحناته إلى اسيا حول الطرف الجنوبي من افريقيا من شانه أن يزيد بشكل كبير تكاليف الشحن ومدة العبور الزمنية. وتعطيل الطريق التجاري البحري ستكون له تكاليف اقتصادية عالمية وسيشكل ضغطا على الدول الداعمة للكيان وغير الداعمة له في آن، ما سيؤدي إلى رفع كلفة التأمين البحري وارتفاع الأسعار على الصعيد العالمي. والنتيجة هي تصعيد التوترات الإقليمية والدولية لتضطر معها الولايات المتحدة إلى تغيير حساباتها والضغط على الكيان الصهيوني لوقف الحرب وفك الحصار عن غزة.

لكن هل لليمن الحق في وضع قيود على السفن التي تعبر باب المندب؟ وفقا لاتفاقية قانون البحار لعام 1982، فإن من حق اليمن أن يتحرك على طول السواحل البحرية المحيطة به بداية من بحر العرب والبحر الاحمر وصولا إلى مضيق باب المندب الذي يشرف عليه ويربط البحر الاحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن. فباب المندب مياه اقليمية يمنية خالصة ويخضع للسيادة اليمنية المطلقة، وتتشارك في ممر الجزء الشرقي منه دولة جيبوتي. وفي حالة السلم، وفقا لقانون البحار، يحق للسفن الأجنبية أن تعبر باب المندب بموجب ما يعرف بحق «المرور البريء». أما في حالة الحرب فإن الدولة الساحلية المعنية لها أن توقف السفن المعادية الحربية، وكذلك السفن المدنية التجارية إذا رأت ذلك ضروريا. كما أن لها، عند الضرورة الأمنية، أن تمنع العبور غير الآمن من مضيق باب المندب لتعود السفينة إلى الدولة التي انطلقت منها أو تغير مسارها. و يسمح قانون البحار للدول استثنائياً، في بعض الحالات، باتخاذ قوانين وإجراءات تنفيذية لغرض معين. وفي هذه الحالة بالإمكان اعتبار منع المرور عبر باب المندب أو البحر الاحمر بمثابة اجراء تنفيذي هدفه الضغط على المجتمع الدولي لوقف جرائم الابادة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في غزة وفك الحصار عنها. هذه الاجراءات تدخل ضمن ما يمكن لليمن أن يتخذه من اجراءات تنفيذية ضد أي سفينة متجهة للكيان الصهيوني سواء كانت تحمل علمه أو مسجلة باسم أحد رعايا هذا الكيان أو متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في حربه ضد غزة، واعتبار مرورها مروراً ضاراً بموجب المادة 19 من اتفاقية قانون البحار التي تنص على أن ال«مرور يكون بريئًا ما دام لا يضر بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها». وعليه يمكن اعتبار أن مرور السفن الاسرائيلية وغيرها من السفن المتجهة إلى موانئ العدو يخالف التزامات اليمن الوطنية تجاه الشعب الفلسطيني، وأن السماح لها بالعبور سينتهك قراراته الاستراتيجية بالوقوف ضد العدوان الاسرائيلي على غزة والدفاع عنها. اليمن أعلن أنه سيرد على الاعتداءات الصهيونية ضد الفلسطينيين في غزة واتخذ موقفا واضحا من الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني وهو فعليا يطالب بتطبيق القانون الدولي، مستندا على أدواته الوطنية والمتاحة له لفرض حصار على موانئ العدو.

موقف اليمن ومبرراته القانونية

اتُخذت الاجراءات اليمنية الموضحة اعلاه للضغط على الكيان الصهيوني والدول الداعمة له لوقف المجازر التي ترتكب بحق الفلسطينيين. فالهدف هو حماية المدنيين، وهذا هو لب النظريات التي طرحها فقهاء القانون الدولي الذين جهدوا في البحث عن سبل الوقوف في وجه من ينتهك حقوق الانسان انتهاكا جسيما خصوصا في أزمنة الحروب، وإن استلزم ذلك استخدام القوة. وقد أثمرت جهودهم في صياغة نظرية التدخل الانساني لإنقاذ المدنيين. لكن هذه النظرية لم تسلم من انتقادات واقعية اثبتتها التجربة، أهمها أن الدول التي تؤيد التدخل تحت شعار الانسانية لا تتدخل إلا إذا رأت أن تدخلها يحقق لها مصالح قومية سياسية. فالدول لن تخاطر بحياة جنودها لتحقيق مصالح الانسانية على حساب مصالحها الخاصة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى اساءة استخدام «التدخل الإنساني» من قبل الدول الكبرى، التي تمارس «الانتقائية» في الرد وتطبقه حيثما وجدت في ذلك مصلحة لها، ولا تعتمده في الحالات التي يتعارض مع تحقيق مصالحها. كما أن «التدخل الانساني» لم يمنع من ارتكاب جرائم ابادة وجرائم ضد الانسانية في تسعينيات القرن الماضي. والأمم المتحدة تأسست على فكرة مبدأ ردع الجرائم ضد الانسانية. فقد كان ارتكاب الفظائع بحق الانسانية في رواندا عام 1994، وفي قلب اوروبا بوقوع مذبحة سربرنيتشا عام 1995، بمثابة دق ناقوس الخطر لضرورة اعتماد الية دولية للدفاع عن المدنيين المعرضين لخطر الإبادة. وشعرت الدول أنه من الضروري التدخل في تلك الصراعات وهو ما أقدمت عليه فعلا دول الناتو عندما تدخلت في كوسوفو في 1999 استنادا لمبادء الانسانية الدولية. فظهر مصطلح جديد هو «مسؤولية الحماية» responsibility to protect . فقد أدرك كوفي عنان الامين العام السابق للأمم المتحدة، عام 2000، ضرورة اعادة النظر في تعريف مفهوم السيادة التقليدي، وقال إن على الدول أن تفهم أنها أدوات لخدمة شعوبها. وبناء عليه، طرح مفهوم جديد للسيادة الوطنية، وهو أن السيادة ليست فقط حقا للدولة بل مسؤولية. فالدولة ذات السيادة عليها مسؤولية حماية شعبها، وفي حال عجزت أو لم تكن قادرة على ذلك، على المجتمع الدولي أن يأخذ المبادرة ويتدخل عسكريا كتدبير استثنائي لمواجهة اوضاع استثنائية، وتبريره أن هناك ضرراً خطيراً لا يمكن اصلاحه يحدث لبشر أو قد يحدث على الأرجح، على أن تكون النية من وراء التدخل صحيحة، وهي العمل على وقف أو منع المعاناة الانسانية.

> **غزة كشفت هشاشة مبدأ مسؤولية الحماية عندما تعلق الأمر بمواجهة «اسرائيل»**

إن آلية «مسؤولية الحماية» تسعى لجعل حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة بمثابة إلتزام قانوني على الدول منفردة، ثم على المنظمات الاقليمية والدولية . وبرر ورهن نوايا الدول المتدخلة أو التي تمتنع عن التدخل. إن ربط استخدام القوة العسكرية لوقف أو منع أو محاولة منع جرائم الابادة والتطهير العرقي وجرائم الحرب وضد الانسانية بموافقة مجلس الأمن، يعيق فعليا أي عمل جدي عسكري لحماية المدنيين، لأن قرار التدخل العسكري سيجابه بحق النقض من أي دولة من الدول الخمس الكبرى اذا تعارض مع مصالحها.

التدخل اليمني لمنع الإبادة الجماعية

تخضع غزة، عملياً، لحماية المجتمع الدولي. فهي أولا ارض محتلة بحسب قرارات الامم المتحدة، والحكومة التي يفترض أن تحمي سكانها من القتل المتعمد هي سلطة الاحتلال التي ترتكب هذه الفظائع رغم أنها ملزمة بتوفير الحماية للمدنيين الخاضعين لسيطرتها.

ثانياً هناك التزام دولي بموجب اتفاقية منع الابادة على جميع الدول، ويعزز هذا الالتزام قرار التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني. لذا، يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة تجاه الفلسطينيين. لكن غزة كشفت هشاشة «مبدأ مسؤولية الحماية» عندما تعلق الأمر بمواجهة «اسرائيل»، وأثبتت صحة منتقدي هذا المبدأ - الذي لا يختلف أبدا عن مبدأ التدخل الانساني - بأنه خاضع للانتقائية ومصالح الدول الكبرى. فرغم تأكيد مجلس الأمن الدولي إلتزامه بمبدأ مسؤولية الحماية عام 2006 بقراره رقم 1674 وتبع ذلك صدور أكثر من 80 قراراً يؤكد فيها استناده إلى المبدأ، لكنه غض النظر عن حماية المدنيين في غزة ! لماذا؟ لأن وقف الابادة يتطلب عمليا الانحياز إلى طرف وهو الضحية .

إن منع أعمال الابادة وجرائم الحرب وتوفير الحماية للمدنيين ليست من الاعمال المحايدة. فمسؤولية الحماية هي اتخاذ موقف حاسم تجاه من يرتكب تلك الجرائم بمنعه من الاستمرار في ارتكاب جرائمه. وما يقوم به اليمن تجاه غزة هو تطبيق صحيح لمبدأ مسؤولية الحماية الذي يتطلب موقفا حاسما وصريحا من مرتكب جريمة الابادة وجرائم الحرب. وهو بصفته أيضاً طرفاً في اتفاقية منع الابادة والمعاقبة عليها منذ 6 نيسان - ابريل 1989، يطبق المادة الأولى من الاتفاقية التي تطالب الدول المصدقة عليها أن تلتزم بمنع الابادة والمعاقبة عليها. واليمن ملتزم باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة التي تدخل ضمن صلاحياته بما يضمن فعليا تجنب اعمال الابادة ووقفها، وهو بذلك يطبق القانون الدولي ولا يخالفه.

عام 2000، عندما كتب كوفي عنان عن دور الامم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ، في التقرير المعنون «نحن الشعوب»، طرح السؤال التالي: «إذا كان التدخل الإنساني اعتداء غير مقبول على السيادة فكيف ينبغي أن نرد على الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الانسان التي تسيء إلى كل مبدأ من مبادئ انسانيتنا المشتركة؟».

كيف ينبغي أن نرد ؟ اليمن أجاب عن هذا السؤال.

حماية المدنيين. خلاصة القول، إن مبدأ مسؤولية الحماية يستدعي التدخل الدولي لحماية المدنيين من الابادة الجماعية والتطهير العرقي، ويجب أن يحدث فقط عندما تفشل الدولة ذات السيادة في الاضطلاع بمسؤولية الحماية.

عام 2005 عُقدت القمة العالمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمعالجة عدد من القضايا العالمية الملحة، وكانت «مسؤولية الحماية» من بين الإلتزامات الرئيسية التي أُدرجَت في الوثيقة النهائية للقمة (ووقع عليها بالإجماع 170 رئيس دولة وحكومة)، الفقرتان 138 و139 اللتان أعطتا الصيغة النهائية لمبدأ مسؤولية الحماية وحددتا نطاقه بالقول: «نحن مستعدون لاتخاذ اجراءات جماعية في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة من خلال مجلس الأمن إذا كانت الوسائل السلمية غير كافية، وفشلت السلطات بشكل واضح في حماية سكانها من الابادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الانسانية».

بناء عليه، على الدول مسؤولية الحماية في حال وقعت احدى الجرائم المذكورة في النص. إلا أن الجدل الذي أثير حول التدخل الانساني لا يزال دائرا حول مسؤولية الحماية الذي تبين أيضا أنه يخضع للانتقائية واضعو المبدأ ومؤيدوه أن مسؤولية الحماية هو التعبير الانسب لمواءمة مبدأي السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول مع واجب التدخل لرفع الانتهاكات ضد الانسانية. وتوفر آلية «مسؤولية الحماية» الحق لكل الدول باستخدام التدابير والآليات القائمة بالفعل، مثل الوساطة والانذار المبكر والعقوبات الاقتصادية واستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما فيها استخدام القوة لوقف اعمال القتل وجرائم الحرب. وبحسب المبدأ، فإن العمل العسكري لا يعني أنه آخر الاجراءات، ولكنه يعني أنه يتم اللجوء إليه إذا كانت هناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه وحده الذي يحقق الهدف من التدخل، أي

واجب ديني وأخلاقي

عبد الرحمن المختار *

العدوان الأميركي مستمر على اليمن، منذ عقدين من الزمن، وإن بشكل غير مباشر، وبأيدي أدوات محلية 2004-2010، واقليمية 2015، وحتى اليوم، أتى الاميركي لينفذ عدوانه على بلادنا بشكل مباشر، بعد أن مكن الله سبحانه وتعالى المجاهدين المخلصين من أبناء الشعب اليمني، بقيادة السيد عبدالملك الحوثي، من الحاق الهزيمة بالأدوات المحلية والاقليمية، وبإذن الله تعالى سيتمكن المجاهدون الأحرار الصادقون من أبناء الشعب اليمني وأبناء الامة الاسلامية، ومن إفشال العدوان الاميركي المباشر، كما سبق لأبناء اليمن أن أفشلوا وهزموا عدوانه غير المباشر، بواسطة أدواته المحلية والاقليمية.

وياتي تحرك اليمن، قيادة وشعبا، لنصرة أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، استجابة لأمر الله تعالى القائل (وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ) والشعب اليمني يدرك تماما، منذ بداية تحركه، أن أميركا والغرب الى جانب الكيان الصهيوني، وهذا التكالب العدواني لم يكن غائبا عن الشعب اليمني، ولم يكن ليمثل أي مستوى من الردع، يحول دون اضطلاعه بواجبه الديني والاخلاقي، ومسؤوليته الانسانية في نصرة المظلومين من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بل على العكس من ذلك، تحرك الشعب اليمني باصرار كبير، وعزم لا يلين، في مواجهة قوى الاستكبار العالمي بقيادة أميركا.

والحقيقة أن موقف الشعب اليمني وتحركه لم يكن موقفا لحظيا أو آنيا أو انفعاليا، لينتهي بمجرد احتجاج أو استنكار أو إدانة، بل إن هذا الموقف أصيل، ومتجذر في أعماق ثقافته الإيمانية، وهو تجسيد حي للرصيد التاريخي لهذا الشعب الأبي، الذي شهد له النبي محمد صلوات الله تعالى عليه وعلى اله الطيبين الطاهرين، وشهد له قبل ذلك القرآن الكريم شهادة لم يرد مثلها في حق غيره من شعوب الأرض، حين وصفه الله سبحانه وتعالى بالقوة والبأس الشديد في قوله تعالى (قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ).

ولقد كان من مصاديق هذا الوصف موقف الأجداد من (الأوس والخزرج) الذين آووا ونصروا خاتم النبيين والمرسلين، محمد صلوات الله عليه وعلى اله الطيبين الطاهرين، وهو الذي استبشر بأسلام أهل اليمن وأنزل الله تعالى في ذلك آيات تتلى إلى يوم الدين قال تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ

> **موقف الشعب اليمني اصيل ومتجذر في اعماق ثقافته الإيمانية وتجسيد حي للرصيد التاريخي لهذا الشعب الابي**

يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا).

لكل ذلك، فإن الشعب اليمني مستمر وبشكل متصاعد في نصرة ابناء الشعب الفلسطيني، ومواجهة أميركا، ولن يثنيه عن اداء هذا الواجب المقدس التهويل الامريكي الغربي، مهما كان الثمن، لأنه لا يأبه أبدا لفارق العدة والعتاد، فهو شعب متوكل على الله وحده، وممتثل لامره في الأخذ بالاسباب في إعداد العدة لمواجهة الأعداء قال تعالى (وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وقال عز من قائل (كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ).

والمؤكد أن الشعب اليمني قد استشعر عن وعي وإدراك كاملين مسؤوليته تجاه ما يتعرض له ابناء الامة في فلسطين المحتلة، وتحديدا في قطاع غزة، فنهض بهذه المسؤولية، التي هي في حقيقة الأمر - وكما أكد ذلك السيد الشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه- - واجب ومسؤولية كل مسلم، باعتبار الأمة الإسلامية كلا لا يتجزأ، فالإسلام لم يوزع المسؤوليات بين أبناء الامة، فيكون له خطاب خاص معنا، وخطاب خاص مع غيرنا، والقرآن الكريم أيضاً لم يوزع العالم الإسلامي، أو الرقعة الجغرافية للامة الإسلامية، إلى قطاعات، وكل قطاع مسؤوليته تختص بجهة معينة، أو بمن في داخله من دون الاهتمام بنا يواجهه الإسلام في منطقة أخرى. ولا شك في أن الشعب اليمني يعي اليوم تماماً أن التنصل عن المسؤولية تجاه العربدة الصهيوأميركية الغربية في قطاع غزة يمثل (خزياً أمام الله سبحانه وتعالى، ونبذ لكتابه القران الكريم) وهيهات أن يقبل الشعب اليمني أن يكون هذا هو موقفه أو واقعه، أو يسكت عن الجرائم، التي ترتكب بحق اخواننا المظلومين في قطاع غزة، حتى ولو كان الثمن أن نتطاير ذارات في الهواء - كما قال السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي أعزه الله ونصره - وسيستمر الشعب اليمني في مواجهة العدوان وبشكل متصاعد الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) صدق الله العلي العظيم.

* عضو مجلس الشورى في اليمن

فلسطين

سيادة اليمن الشامخ قضية عدالة

مارثا موندي *

باشرت الحكومة في صنعاء، بقيادة أنصار الله، في إيقاف السفن المتّجهة إلى إسرائيل وتلك التي تعود ملكيّتها إلى شركات إسرائيليّة بصورة جزئيّة أو كليّة. ومن المقرّر أن تحجم حركة أنصار الله عن هذا الإجراء المؤقّت عندما تلتزم إسرائيل قرار وقف إطلاق النار وتزيل القيود المفروضة على المساعدات والسلع المتجهة إلى غزّة. ونتيجة ذلك، أُرغمت سفن عدّة على العودة من دون تسجيل أيّ وفيّات، حتّى الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر، حين أغرقت السفن الحربيّة الأميركيّة ثلاثة قوارب صغيرة وهي تقترب من سفينة حاويات رفضت الامتثال، ما أسفر عن مقتل عشرة جنود يمنيين. وتجدر الإشارة إلى أنّ ملكيّة سفينة الحاويات تعود إلى شركة «ميرسك سيالاند» الدنماركيّة، وهي شركة تربطها علاقة وطيدة بالجيش الأميركي منذ أوائل التسعينيّات. في المقابل، أعلنت شركات شحن كُبرى أخرى عن تجنّبها المرور عبر البحر الأحمر.

ترمي تحركات صنعاء إلى وقف إطلاق النار في غزّة ووضع حدّ لجرائم الحرب المرتكبة هناك. من الناحية القانونيّة، فإنّ هذه الإجراءات استثنائيّة للقوانين نظرًا إلى المبادئ التي ترعى التجارة في أعالي البحار، إلا أنها تشكل في الوقت نفسه سعي إلى تحقيق العدالة من خلال وقف جرائم الإبادة الجماعيّة (ولا ينجم عنها سوى تكاليف اقتصاديّة يتكبّدها الشاحنون والعملاء فحسب).

بعدما أعلنت حركة أنصار الله عن تحرّكاتها نصرة لغزّة، جنّدت الولايات المتّحدة وبريطانيا دولًا أخرى (أستراليا وكندا والبحرين وهولندا والدنمارك وألمانيا وغيرها)، وهدّدت صنعاء بشنّ هجمات عسكريّة إذا لم يتراجع «الحوثيّون». بيد أنّ موقف أنصار الله بقي حازمًا. وفي الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير، قصفت الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة مواقع في شمال اليمن، وعاودت هجماتها على مواقع في تهامة في الرابع عشر من الشهر نفسه. وأدّت هذه الهجمات إلى التصعيد الحالي إذ ردّت صنعاء بمهاجمة السفن التجاريّة الأميركيّة المحاذية للشواطئ اليمنيّة.

في هذا السياق، أودّ لفت انتباه قرّاء ملحق «القوس» إلى مسألتين: الأولى هي التاريخ الحديث لـ«حريّة الملاحة» في البحر الأحمر بالإشارة تحديدًا إلى اليمن، أمّا الثانية فتتمحور حول التجربة السياسيّة والقانونيّة الأطول والأعمق التي خاضها اليمن والتي يمكن أن تسمح للزعماء في صنعاء بالمجازفات ومواصلة الهجمات من أجل تحقيق العدالة في وجه رمز الهيمنة العسكريّة العالميّة، الولايات المتّحدة الأميركيّة.

التاريخ الحديث لحريّة الملاحة في البحر الاحمر

لا شكّ في أن القرّاء يتذكرون الحرب على اليمن التي اندلعت في السادس والعشرين من آذار/ مارس عام 2015، عندما شنّت قوات «التحالف الذي تقوده السعودية» سلسلة من الضربات الجوية القاسية ضد العاصمة صنعاء. وقد شكّلت المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة رأس الحربة في هذا التحالف الذي تشكل بمباركة من أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي، واستفاد من تسليح ومشورة الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، وإلى حدّ أقل، فرنسا.

جاء الهجوم العسكري الذي شنّه التحالف بدعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك في إطار الردّ على فشل مجلس التعاون الخليجي في إدارة المرحلة الانتقالية السياسية في اليمن بما يحظى بموافقة أعضاء المجلس، عقب أوسع احتجاجات شهدها العالم العربي عام 2011 ضدّ حكم الرئيس علي عبد الله صالح. وينصّ البند الرابع من الاتفاق الأساسي الخاص بمجلس التعاون الخليجي على التالي: «يحلّ الاتفاق على المبادرة الخليجيّة وآلية تنفيذها محلّ أيّ ترتيبات دستوريّة أو قانونيّة قائمة، ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة». وقّع زعماء الأحزاب السياسيّة اليمنيّة في العاصمة السعودية اتفاقًا أعدّته منظمة إقليمية دوليّة من دون أن يكون اليمن عضوًا فيها، ومن دون إجراء أيّ استفتاء شعبي على مضمون هذا الاتفاق. وقد بلغ فشل مجلس التعاون الخليجي في الإدارة السياسيّة ذروته من خلال تجاهل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين الأحزاب اليمنيّة، برعاية مبعوث الأمم المتّحدة الخاص جمال بن عمر في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، وهو ما عُرف اتفاق السلم والشراكة الوطنيّة. وكانت النتيجة شنّ حرب على اليمن بعد مغادرة الوكالات الغربية والخليجية والأمميّة صنعاء.

بعد ثلاثة أسابيع على بدء الحرب، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2216، الذي صاغته المملكة المتحدة بصفتها حامل القلم في المجلس، مع امتناع روسيا عن التصويت، ما عجل في استقالة بن عمر بعد تلك الواقعة بيومين. ورغم أن المجلس هو المحفل الأرفع للسلطة الدولية، إلا أنه لا يعدّ هيئة قضائيّة، بل هيئة تنفيذيّة أو سياسيّة. وبالتالي، افترض القرار من دون التطرّق إلى الأسس القانونيّة لذلك بأنّ عبد ربه هادي، الذي كان رئيسًا للسنة الثالثة لكنّه لم يعد يحظى بتوافق برلمانيّ، هو من يرأس «الحكومة الشرعيّة» في

> **لم تتمكن يوما اي قوة غربية من فتح شمال اليم، كما أثبتت الحقبات التاريخية**

اليمن (من الرياض). يبدو أنّ البند رقم 4 من اتّفاق مجلس التعاون الخليجي يدعو مجلس الأمن إلى إعلان عبد ربه «رئيسًا شرعيًا» لليمن وهو الزعيم الذي «انتخب» بداية كمرشّح وحيد لمدّة سنتين، ومن ثمّ تم ولايته لسنة ثالثة بدون اجراء قانوني يمني، وبعدها انتقل ليقيم في دولة تقود تحالف حرب ضدّ اليمن.

بكارثة إنسانية بكل وضوح، آذنت الأمم المتحدة بعودة الوكالات إلى اليمن شرط أن تكون أهدافها المعلنة إنسانية حصرًا، وبدأت منذ أيار/مايو 2016 بتطبيق آلية التحقق والتفتيش على السفن المتجهة إلى الموانئ اليمنية. رغم ذلك، واصلت السعودية عمليات تفتيش السفن طوال سنوات الحرب حتى فترة طويلة بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار للمرة الأولى في نيسان/أبريل 2022. بالتالي، أدت السنوات التي شهدت تأخير وصول السفن المتجهة إلى اليمن ومنعها من الوصول، فضلًا عن التخلف عن سداد رواتب الموظفين الحكوميين منذ العام 2016، إلى المجاعة.

رغم إعلان قيادة التحالف المحافظة الشمالية صعدة باكملها منطقة عسكرية واستهدافها بحملة قصف مدمرة على نحو استثنائي، تمثل هدف السعودية مرة أخرى بالسيطرة على الحياة السياسية اليمنية، وليس قتل المدنيين تحديدًا. القيادة السعودية لم تعلنها يوما مجزرة، ولم تشر إلى نيتها حرمان اليمنيين من متطلبات الحياة والبقاء إلا على نحو غير رسمي، إذ تحدثت عن الرغبة في استعادة السيطرة السياسية، وقالت «عندما نخضعهم، نطعمهم». وعندما فشلت السعودية في تحقيق هذا الهدف، وبكلفة باهظة، بدأت تسعى إلى نهاية تفاوضية للأعمال العدائية من خلال سلطنة عمان، وهي البلد العضو في مجلس التعاون الخليجي الذي لطالما حاول التوسط بين أطراف النزاع.

اليمن بلد، فيما غزة مدينة. حتى يومنا هذا، تجاوزت الحرب اليمنية عامها السابع، في حين أن عمر النزاع المستجد في غزة هو ثلاثة أشهر.

بالتالي، لا يقارن العدد الإجمالي للقتلى في حرب اليمن (في حين أن نسبة القتلى مقارنة بعدد السكان اليوم هي في المعدل ذاته) مع عدد القتلى في غزة: إذ تقدر الأمم المتحدة أن 377,000 يمني تقريبًا قد قضوا بحلول نهاية العام 2021 بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الحرب.

بناءً عليه، هل من المفاجئ فعلًا أن تدأب صنعاء على فرض قيود على السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل مقابل إنهاء الإبادة الجماعية في غزة؟

ارث التعددية وحرية الفكر

عالمنا واحد، لكن النظرة إليه تختلف، كل بحسب موقعه. واليمن بحكم الجغرافيا يتجه شرقًا نحو جنوب اسيا وجنوب غربها، ومن الجهة الغربية، يطل على القرن الإفريقي والسودان، ومن الشمال، يطل على منطقة الحجاز وسوريا الكبرى والعراق. ولم تتمكن يومًا أي قوة غربية من فتح شمال اليمن، كما أثبتت حقبتا الحكم العثماني أن السيطرة العثمانية كانت غير مباشرة أكثر بكثير مما كانت عليه في الأراضي العربية الشمالية. اليمن بلد من الجنوب يعتمد في اقتصاده على الزراعة، والمهاجرون اليمنيون إلى دول الخليج (وما بعد) شكلوا عصب القوى العاملة، اما داخل اليمن، فالعمالة محلية بشكل كاسح. كما شهد اليمن على إنشاء جمهوريتين في شبه جزيرة تحكمها العائلات الملكية: الجمهورية العربية اليمنية (1962-1990) التي تأسست على أرض تشربت تقاليد الفقه الإسلامي، وقامت على المذهب الزيدي حيث أمّا بالنسبة إلى حريّة الملاحة في البحر الأحمر، فقد دعا مجلس الأمن، في قراره رقم 2216 جميع الدول الأعضاء، وتحديدًا تلك المجاورة لليمن، إلى فرض رقابة على تدفّق الناس والسلع إلى اليمن (بحرًا أو جوًا). وكان المبرّر لذلك فرض حظر على التسلح على شخصين (من المفترض إضافة اسميهما إلى قائمة مؤلفة من ثلاثة أشخاص فرض عليهم مجلس الأمن عقوبات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014). ولم يأتِ القرار على ذكر اتّفاق السلام والشراكة الوطنيّة الذي شمل أنصار الله (وليس «الحوثيين») كطرف أساسي من الأطراف اليمنية الموقعة على الاتفاق. ومن هذا المنطلق، طغى الغموض المتعمد على القرار، بحيث بات سمة تخيّم على مواقف المجلس حيال مسائل الحرب والعقوبات في الأراضي العربيّة منذ غزو العراق.

في المقابل، خلع القرار صفة الغموض تمامًا في القسم المعنون «التصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة»، الذي حدّد «مطالب إضافيّة» من «الحوثيين» شملت: تسليم جميع الأسلحة والانسحاب من صنعاء ومناطق أخرى و«وقف جميع الإجراءات التي تندرج حصرًا في إطار سلطة الحكومة الشرعيّة في اليمن». وبالتالي، اعتبر القرار السلطات في صنعاء خارجة عن القانون، ودعم السياسيين اليمنيين المتمترسين في الرياض، وأعطى الضوء الأخضر للمملكة العربيّة السعوديّة لفرض رقابة على أيّ حركة للسلع المتجهة نحو اليمن. لكن بعد ثلاثة أسابيع على بدء حملة القصف التي شنّها التحالف، يبدو أن المجلس قرر إغفال أي ذكر لهذه الحرب، ولم يصدر بعد ذلك أيّ قرارات جوهريّة أخرى خلال سنوات الحرب.

سرعان ما بدأت البحرية السعودية تضبط أي سفينة في طريقها إلى ميناء عدن وموانئ تهامة، حيث احتجزت سفنًا كثيرة لأشهر كاملة وأجبرت سفنًا أخرى على أن تعود أدراجها، في سياق الحصار البحري والجوي المفروض. وبحلول العام 2015، بات اليمن بلدًا شديد الاعتماد على الواردات الغذائية. ولم يكن ذلك نتيجة النمو السكاني حصرًا، بل كذلك بسبب تراجع قيمة المنتجات من الحبوب نسبة إلى المحاصيل النقدية. في حين أنه كان يفترض باليمن، البلد الزراعي الوحيد في شبه الجزيرة، أن يعرف ازدهارًا في مجال تصدير المنتجات الزراعية من الفواكه والخضار إلى المملكة العربية السعودية بحسب السياسة النبو ليبرالية الاقتصادية التي تسيّر وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

نظرًا إلى التراجع الحاد في واردات الوقود والغذاء، ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، وبدأ شبح الجوع يطرق الأبواب. وبعد أكثر من سنة، وبما أن القيود/الحصار السعودي المفروض على السفن كان يتسبب

> **كان يفترض باليمن البلد الزراعي الوحيد في شبه الجزيرة ان يعرف ازدهارًا في مجال تصدير المنتجات الزراعية إلى السعودية**

الهيمنة الغربية على المنطقة، ومنها على نحو خاص هيمنة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعندما برز قادة يتسمون بالكاريزما في اليمن، وهم من أصحاب الرؤى الأقرب إلى المساواة وسيادة القانون في الحكم، كان مصيرهم الاغتيال المحتّم بفعل التعاون الأقرب منه إلى التواطؤ بين أرباب الهيمنة محليًا وعالميًا: على غرار إبراهيم الحمادي عام 1978، وصالح الصماد عام 2018. مع الإشارة إلى أن الإرث الذي تركه هذا الأخير كان مشروع إصلاح واعد جدًا للدولة اليمنية ككل.

أربعون سنة تفصل بين عمليتي الاغتيال، سنوات عرفت في معظمها الحكم برئاسة علي عبد الله صالح، حيث بدأ اليمن أيضًا ينتج النفط، وارتدت القيادات العشائرية رداءً مؤسسيًا داخل الدولة، وبنيت الأجهزة الأمنية القمعية، وهيمنت التجمعات الرأسمالية العائلية على الاقتصاد المنظم، وجرى تطبيع الإسلام بنكهاته الخليجية، تحديدًا في ما يتعلق بتسيير الشؤون الحياتية للمرأة. بالتالي، من الواضح أن التدخل العسكري الحالي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اليمن، فضلًا عن تصنيف «أنصار الله» منظمة «إرهابية عالمية»، سعيًا لمصادرة مسعى الرياض على نحو متردد لبلوغ اتفاق مع صنعاء، ليسا سوى محاولة للإجهاز نهائيًا على الخيارات الفكرية والسياسية اليمنية.

الحاشية

ختامًا، يطيب لي أن أستذكر صديقين مقربين لي من حقبة السبعينات: الأول هو محمد أحمد، مسؤول إرشاد زراعي من منطقة إبّ (حيث يسود المذهب الشافعي)، تخرج من سوريا، وكان مقربًا من الجبهة الوطنية، وجد ضالته كمسلم ماركسي، حيث جمع بين إيمانه وفهمه للعدالة الاجتماعية والاقتصادية. اختار طريقًا قلّ مؤيدوه في حاضرنا، إمّا جهلًا أم بداعي التاريخ السياسي، تيممًا بمبادئ محمد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا حيث يتحدث عن الإسلام والرأسمالية والماركسية كأنظمة منفصلة ومتنافسة. وبالنظر إلى اتساع واحات التلاقي بين الأولين، ألم يحن الأوان أن يفقه المؤمن اللبيب؟

ثانيًا، أستذكر حورية عباس المؤيد (وهي من أسرة زيدية عريقة)، كان الشقيق الأكبر لحورية برأس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في صنعاء، الممولة سعوديًا، وكان قد عرض عليها راتب موظف حكومة لقاء تغطية وجهها على الطراز الصنعاني؛ إلا أنها أبت. ثم شاركت في تأسيس اتحاد نساء اليمن في الجمهورية العربية اليمنية، ووصلت إلى حد حمل السلاح دفاعًا عن مكاتبه. كما أنشأت حورية في صنعاء صفوف محو الأمية المخصصة للنساء.

اليمن جسد حي لن يستقيم النبض فيه إلا إن هبت رئتاه دفاعًا عنه في وجه من يسعى مرة جديدة للنيل من واحات الحرية التي تروي إرث البلاد.

(كُتب هذا المقال في مطلع شهر شباط 2024)

* أستاذة أنثروبولوجية متقاعدة بدرجة فخرية من كلية لندن للاقتصاد، درّست في جامعة اليرموك، وجامعة كاليفورنيا- لوس أنجلوس، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة لومير ليون 2. اهتمت بالقانون والدولة، القرابة والعائلة، والأنظمة الزراعية وعلاقات الملكية. قامت بأبحاث للدكتوراه في اليمن لمدة أربع سنوات 1973-1977.

للكاتبة مقال مرتبط على موقعنا الإلكتروني بعنوان: «محاولات اخضاع اليمن بواسطة القانون الدولي»

جرائم الاحتلال

مع كل قذيفة تُطلق، يُرسم مشهدٌ مُفجعٌ على مسرح قطاع غزة. مشهدٌ يُجبرُ الأحياء على دفن موتاهم في مقابر جماعية، تُخفي أسماءهم وتُخفي معها حكاياتهم. فوجوه الضحايا، بعد ساعاتٍ طويلةٍ خارج ثلاجات الموتى، تُصبحُ مُشوّهةً، علاماتُ التحلّل تُغطيها، وتُخفي معها هويتهم.

وفي القطاع، حيث تُصبح الحياة لعبةً قاتلة، وتُصبح عملية التعرف إلى جثث الأطفال مهمةً شبه مستحيلة، تلجأ الأمهات إلى كتابة أسماء أطفالهن على أيديهم وأرجلهم كوسيلة أخيرة للتعرف إلى أشلائهم في حال استشهدوا.

الصمت في مواجهة الظلم تواطؤ.

يعتبر التحقيق في الجرائم التي يرتكبها العدو الإسرائيلي التزاماً أخلاقياً وضماناً ضرورياً لضمان تحقيق العدالة. كل جريمة ترتكبها قوات الاحتلال تستحق التوثيق والتحقيق، ليس فقط لاسباب عملية، ولكن ايضاً كمبدأ اساسي للمساءلة والمحاسبة وردع جرائم المستقبل، ولبعث رسالة مفادها ان مثل هذه الانتهاكات لن يتم التسامح فيها

«فورنزكس» لتوثيق أدلّة الجرائم الإسرائيلية

كيف قُتلوا؟ ماذا حدث؟ هل سنعلم؟

جنان الخطيب

تُدفن مئات الجثث المجهولة الهوية في مقابر جماعية تم استحداثها في مناطق متفرقة من القطاع بعد تكدسها لأيام في ساحات مستشفيات ومراكز إيواء. يتكرر هذا المشهد المأساوي مع استمرار القصف، ما يضطر كثيرين إلى دفن الشهداء في مقابر جماعية من دون شواهد تحمل أسماءهم.

ويعود ذلك إلى التشوه الشديد وعلامات التحلل التي تصيب وجوه الضحايا بعد بقائهم لساعات طويلة خارج ثلاجات حفظ الموتى التي فاضت بالجثث. وفي بعض الحالات المأساوية، تُفنى عائلات بأكملها، ولا يبقى أحد لتقديم معلومات التعريف الأساسية، ما يؤدي إلى تعقيدات إضافية في عملية تحديد الهوية.

في هذا السياق، أعلن رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان توثيق إنشاء أكثر من 120 مقبرة جماعية عشوائية في محافظات قطاع غزة لدفن شهداء الحرب الإسرائيلية المستمرة منذ 7 تشرين الأول / أكتوبر الماضي. وقال «لجأ الناس في قطاع غزة إلى إنشاء مقابر جماعية عشوائية في الأحياء السكنية وأفنية المنازل والطرقات وصالات الأفراح والملاعب الرياضية، في ظل صعوبة الوصول إلى المقابر الرئيسية والمنتظمة».

هناك عدة أسباب تجعل عملية التعرف إلى هوية ضحايا الحروب واجباً قانونياً وأخلاقياً، أهمها توثيق جرائم الحرب، إذ يمكن أن يساعد تحديد الهوية في توثيق جرائم الحرب ومحاسبة مرتكبيها، وهذا أمر حيوي لتحقيق العدالة. كما يمكن أن يوفر التعرف إلى هوية الضحايا أدلة حيوية للإجراءات القانونية المتعلقة بالتحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. إلى ذلك، يساعد تحديد هويات أصحاب الجثث في توضيح مصير الأفراد المفقودين، ما يوفر معلومات مهمة للعائلات والسلطات، ويوفر إحصاء دقيقاً للشهداء. من جهة أخرى، يمكن أن تشكل الجثث المجهولة الهوية خطراً صحياً إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، فيساعد التعرف إليها ودفنها بطريقة ملائمة على منع انتشار الأمراض.

تضاف إلى ذلك الأسباب المتعلقة بالممارسات الدينية والثقافية والإنسانية. إذ يساعد التعرف إلى هوية المتوفين العائلات على الحزن بشكل صحيح وبدء عملية التعافي، لأن معرفة مكان دفن أحبائهم وإمكانية زيارة قبورهم يوفر راحة نفسية كبيرة وإغلاقاً لمرحلة الحزن.

ورغم التحديات التي يمكن أن تجعل عملية التعرف إلى جثث الشهداء صعبة - كتحلل الجثث والموارد المحدودة وضيق الوقت، وأهم من ذلك تعمّد قوات الاحتلال إخفاء الأدلة أو التلاعب بها لتغطية أفعالها - تلعب المباحث العلمية دوراً رئيسياً في الكشف عن هوية الأفراد الذين قتلوا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

بعض التقنيات الجنائية التي تساعد في التعرف إلى الجثث المتحللة:

● الأنثروبولوجيا الفيزيائية:

عبر فحص بنية العظام والأسنان والقامة، يمكن لعلماء الأنثروبولوجيا الجنائية تقدير العمر والجنس والأصل بناءً على بقايا العظام، الأمر الذي يساعد أيضاً في تضييق نطاق البحث عن الأفراد المفقودين الذين لديهم خصائص مماثلة. كما يمكن أن يكشف فحص الإصابات على العظام عن سبب الوفاة وطريقتها، ما يؤدي إلى ربط الضحية بأحداث أو أسلحة محددة استخدمت في العدوان.

● تحليل الحمض النووي:

يمكن مقارنة الحمض النووي المستخرج من الرفات بقواعد بيانات الأشخاص المفقودين أو عينات الأقارب. هذه طريقة دقيقة جداً، خصوصاً بالنسبة إلى مطابقات الأشخاص المقربين. كما يمكن استخدام فحص الحمض النووي للميتوكوندريا (mtDNA)، في حال تدهور الحمض النووي، الذي ينتقل عبر السلالة الأمومية، للتعرف إلى الهوية، ما يوفر أدلة قيمة حول النسب.

● سجلات الأسنان:

يمكن مقارنة سجلات الأسنان من الفحوصات السابقة للموت (قبل الوفاة) بخصائص الأسنان بعد الوفاة مثل الحشوات والخلع وبنى الأسنان الفريدة للتعرف إلى الهوية.

● بصمات الأصابع وعلامات التعريف الأخرى:

قواعد بيانات بصمات الأصابع: إذا كانت متاحة، يمكن مقارنة بصمات الأصابع من الرفات المجهولة بقواعد بيانات العسكريين أو المدنيين لتحديد الهوية.

الندوب والوشوم والعلامات الأخرى: يمكن أن تساعد الندوب المميزة والوشوم والعلامات الجسدية الفريدة الأخرى الموثقة قبل الوفاة في عملية التعرف، خاصة عند استخدامها بالتزامن مع طرق أخرى.

إعادة بناء الوجه: في بعض الحالات، يمكن للخبراء الجنائيين إنشاء عمليات إعادة بناء للوجه بناءً على مورفولوجيا الجمجمة، ما يساعد في جهود التعرف البصري.

كشف طريقة قتل المدنيين

في 31 كانون الثاني 2024، كشف نادي الأسير الفلسطيني، أنّ الاحتلال الإسرائيلي ارتكب جريمة إعدام ميدانية بحق 30 معتقلاً من بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، بعد العثور على جثامينهم مؤخراً داخل إحدى المدارس التي كان يحاصرها، وهم مكبلو الأيدي ومعصوبو الأعين. وأضاف نادي الأسير أنّ المعطيات بشأن تعرض معتقلين من غزة لعمليات إعدام، تتصاعد في ضوء استمرار الإبادة الجماعية في غزة، إلى جانب استمرار جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة، إضافة إلى تصاعد شهادات المعتقلين الذين أفرج عنهم، على مدار المدة الماضية، حول عمليات التعذيب والتنكيل والإذلال، بما فيهم شهادات لنساء وأطفال. وكانت قوات الاحتلال خلال اجتياحها البري لغزة، قد نشرت عدة مرات صوراً ومشاهد مروعة، حول عمليات اعتقال المئات وهم عراة، ومحتجزون في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، والتي تشكّل مؤشراً إضافياً لما هو أخطر وأكبر على صعيد مستوى الجرائم التي تنفّذ بحقّهم.

علماً أن تحديد سبب وفاة المدنيين في مناطق الحرب مهمة صعبة ولكنها حاسمة، والمباحث العلمية تلعب دوراً رئيسياً في هذه العملية، عبر:

1. الفحص الجسدي:

● تحليل الصدمات: يمكن أن يكشف فحص الإصابات على الجسم، بما في ذلك جروح الدخول والخروج، عن نوع السلاح المستخدم (سلاح ناري، شظايا، إلخ) واتجاه الهجوم. وهذا يساعد في إعادة بناء الأحداث التي أدت إلى الوفاة.

● التشريح: يمكن أن يكشف تحليل الأعضاء الداخلية عن علامات لضربات قوية، وتسمم، وخنق، أو أسباب أخرى للوفاة.

● تحليل الحمض النووي: في بعض الحالات، يمكن لتحليل الحمض النووي تحديد آثار المتفجرات أو السموم على الجسم، ما يدعم أدلة على أسباب معينة للوفاة.

2. تحقيق مسرح الجريمة:

● تحليل المقذوفات: يمكن أن يربط فحص أغلفة الرصاص وشظايا القذائف وغيرها من البقايا الوفاة بأسلحة معينة وربما يساعد في تحديد الجاني.

● جمع أدلة الأثر: يمكن أن يوفر تحليل الألياف وعينات التربة والمواد الأخرى الموجودة على الجسم أو في مكان الحادث أدلةً حول مكان وجود الضحية قبل الوفاة والجناة المحتملين.

● تحليل البيئة: يمكن أن يشير وجود عوامل كيميائية أو بيولوجية إلى أسباب محتملة للوفاة مثل الهجمات الكيميائية أو الحرب البيولوجية.

مصير المفقودين والمخطوفين

في 4 شباط، قال الهلال الأحمر الفلسطيني «مصير زملائنا الذين خرجوا لإنقاذ الطفلة هند في غزة لا يزال مجهولاً منذ 7 أيام». وكانت الطفلة هند رجب، البالغة من العمر 6 سنوات، قد اختفت مع طاقم إسعاف تابع للهلال الأحمر الفلسطيني في 28 كانون الثاني 2024 خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، بعد أن حاصرتها دبابات الاحتلال الإسرائيلي قرب محطة للمحروقات في مدينة غزة. تبحث طواقم الإنقاذ عن هند وفريق الإسعاف منذ ذلك الحين، ولكن مصيرهم لا يزال مجهولاً.

يبقى مصير هذه الطفلة مجهولاً، كذلك مصير الرضيعة الفلسطينية التي خُطفت من داخل منزلها في قطاع غزة، بعد استشهاد أفراد عائلتها في غارة إسرائيلية. وقد لا تكون هاتان الحالتان منفردتين، ولا سيما أنّ قوات الاحتلال تقوم، وبشكل متكرر، باحتجاز أطفال فلسطينيين ونقلهم من دون معرفة مصيرهم لاحقاً. يُضاف إلى ذلك فقدان عدد من العائلات الفلسطينية اتصالها بأطفالها. هذا وتتفاقم مخاطر جريمة نقل الأطفال قسراً وإخفائهم في ظل تشتت العائلات بسبب النزوح القسري، ومع وجود أكثر من 7 آلاف مفقود فلسطيني.

إن العثور على المفقودين، رغم كونه مهمة معقدة ومرهقة في كثير من الأحيان، له أهمية قصوى للأفراد والعائلات والمجتمعات والسعي إلى تحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب. يمكن أن يسهم التحقيق في هذه الجرائم في تحديد مكان الضحايا وجمع الأدلة في التحقيقات وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، ومحاسبة الجناة وردع الانتهاكات المستقبلية.

> **تسهم التحقيقات الجنائية في إنشاء سجل دائم للتعذيب، ما يسهم في التوثيق ومحاسبة الجناة حتى بعد سنوات من ارتكاب الجريمة**
>
> **يعيد الخبراء الجنائيون بناء وجه الضحية بناء على مورفولوجيا الجمجمة، ما يساعد في جهود التعرف البصري**

يقدّم علم الأدلة الجنائية أدوات مهمة لكشف حقيقة الممارسة الوحشية للاختفاء القسري، والسعي إلى تحقيق العدالة. يستطيع الخبراء الجنائيون استخدام صور الأقمار الصناعية وغيرها من تقنيات الجغرافيا المكانية لتحديد مواقع دفن محتملة أو أماكن قد يُحتجز فيها الضحايا. كما يمكن للفرق الجنائية تحديد المقابر عبر استخدام الاستشعار من بعد والمسوحات الأرضية وتقنيات الحفر لتحديد المقابر الجماعية أو أماكن الدفن المخفية. كما يفحص الخبراء بقايا الجثث لتحديد العمر والجنس والعرق والسبب المحتمل للوفاة، ما يساعد في تحديد هوية الضحية. إلى ذلك، يفحص المحققون بدقة مواقع الاختطاف المحتملة بحثاً عن أدلة «أثر» مثل بقايا الملابس والمقتنيات الشخصية أو آثار الحمض النووي.

التحقيق في جرائم التعذيب

تمارس دولة الاحتلال اعتداءات وحشية ضد المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيّين وتعتدي على كرامتهم وتتعمد إلحاق الألم والمعاناة الشديدة بهم على نحو يصل إلى حدّ ارتكابها لجريمة التعذيب و/أو المعاملة اللاإنسانية. هذه الانتهاكات تأتي في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي. في هذا السياق، أشار المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى أنه تلقّى شهادات جديدة عن تعرّض معتقلين فلسطينيين من قطاع غزة - بمن فيهم نساء وأطفال - لعمليات تعذيب قاسية ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية ويمارس عليهم الإذلال المتعمّد، بما في ذلك التعرية والتحرش الجنسي أو التهديد به. وأفاد المرصد الحقوقي أن أخطر ما تلقاه من شهادات هو تعرض معتقلات لتحرش جنسي مباشر من قبل جنود الاحتلال، بما في ذلك وضع أيديهم على أماكن خاصة، وإجبارهن على التعري وخلع الحجاب. وأضاف المرصد أنه، في إطار عملية التعذيب والابتزاز لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات عن آخرين، وجّه جنود الاحتلال تهديدات بالاغتصاب وهتك العرض لمعتقلات ومعتقلين وذويهم.

تسهم التحقيقات الجنائية في إنشاء سجل دائم للتعذيب، ما يسهم في التوثيق ومحاسبة الجناة حتى بعد سنوات من ارتكاب الجريمة. عليه من المفترض إجراء تحقيق فوري في ظروف وفاة جميع المعتقلين الذين قضوا في السجون الإسرائيلية منذ بدء إسرائيل حربها على قطاع غزة، واتخاذ الخطوات المناسبة لمحاسبة المسؤولين وإنصاف الضحايا.

يلعب علم الأدلة الجنائية دوراً رئيسياً في التحقيق في جرائم التعذيب، ويعمل كأداة قوية لكشف الأدلة، والسعي إلى الكشف عن الحقيقة، وتحقيق العدالة:

تحليل الصدمات: يمكن للأطباء الشرعيين وعلماء الأنثروبولوجيا فحص الإصابات وبقايا الجثث بحثاً عن علامات التعذيب، مثل الكسور وآثار ربط الجثث والجروح الدفاعية. يمكن أن يساعد تحليل طبيعة هذه الإصابات وموقعها في فهم الأساليب المستخدمة وإمكانية ربطها بجناة معيّنين.

أدلة الأثر: يمكن تحليل الشعر والألياف والبصمات والأدلة الأخرى التي يتم جمعها من الضحية وموقع الجريمة والمشتبه بهم المحتملين لإقامة روابط وتأكيد شهادات الشهود.

السموميات: يمكن أن يشير اختبار العقاقير أو السموم في جسم الضحية إلى التخدير القسري، وطرق التعذيب الكيميائية المحتملة، أو يساعد في تحديد سبب الوفاة.

من جهة أخرى، يمكن لعلماء النفس والأطباء النفسيين تقييم الضحايا من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) وغيره من الآثار النفسية للتعذيب، ما يوفر دليلاً قوياً على حدوث الجريمة وتأثيرها.

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
01/34 99 54 alqaous alqaous22 al_qaous alqaous
www.alqaous.com info@alqaous.com